وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

# محاضرات في مقياس
# علم اجتماع المؤسسات 02

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع LMD

إعداد: الدكتورة ابراهيمي سمية

الرتبة: أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 2025-2026

# فهرس الموضوعات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

**وحدة التعليم الأساسية**

**المادة علم اجتماع المؤسسات 2**

**السنة سنة ثالثة ليسانس ل م د علم اجتماع**

**الرصيد05**

**المعامل 03**

**محتوى المادة:**

مختلف اشكال المؤسسات: الاسرية، التعليمية المؤسسات الاستشفائية المؤسسات القانونية المؤسسات الدينية.....الخ.

**طريقة التقييم:**

مراقبة مستمرة خلال السداسي +امتحان نهاية السداسي التقويم المستمر فيما يتعلق بالتطبيق

المراجع:

كتب، مطبوعات مواقع انترنت.....الخ

**اهداف التعليم:**

-تحديد مفهوم المؤسسة الاجتماعية والتعرف على مختلف أنواعها.

-تعريف الطالب بمختلف المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

-توسيع مدارك الطالب واكسابه معارف حول اهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

**فهرس الموضوعات:**


مقدمة: ..... - 1 -

**المحاضرة الأولى: مدخل عام لدراسة المؤسسة الاجتماعية**

تمهيد: ..... - 6 -

أولا: تعريف المؤسسة الاجتماعية ..... - 7 -

ثانيا: مكوّنات المؤسسة الاجتماعية..... - 9 -

1-الأفراد: ..... - 9 -

2-العلاقات الاجتماعية: .....- 10 -

3-الأبنية والأساليب الفنية .....- 10 -

4-الأهداف .....- 10 -

5-المراكز (المكانة الاجتماعية) .....- 10 -

6-الأدوار .....- 11 -

7-السلطة.....- 11 -

8-الرموز والسمات .....- 11 -

خلاصة: .....- 12 -

**المحاضرة الثانية: المؤسسة الصحية**

تمهيد: .....- 14 -

أولًا: مفهوم الصحة والمرض .....- 16 -

ثانيًا: العوامل المؤثرة في الصحة داخل المجتمع .....- 19 -

ثالثًا: تعريف المؤسسة الصحية.....- 20 -

رابعًا: الأدوار الوقائية والعلاجية للمؤسسة الصحية .....- 21 -

خامسًا: أقسام المؤسسة الصحية وأداؤها المهني.....- 22 -

سادسًا: الفئات الاجتماعية داخل المؤسسة الصحية .....- 25 -

سابعًا: خصائص المؤسسة الصحية .....– 26 –
ثامنًا: مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية الجزائرية.....– 27 –
تاسعًا: الأدوات والقواعد المُمكِّنة من التسيير العصري للمؤسسات الصحية العمومية الجزائرية .....– 28 –
الخلاصة:..... 31

**المحاضرة الثالثة: المؤسسة التربوية**

تمهيد: .....– 33 –
I–مؤسسة المدرسة.....– 34 –
أولا: تعريف المدرسة.....– 34 –
ثانيًا: العوامل التي أدّت إلى نشوء المدرسة في المجتمع .....– 37 –
ثالثًا: وظائف المدرسة .....– 38 –
رابعًا: الأدوار الرئيسية داخل المؤسسة المدرسية (تلخيص) .....– 41 –
خامسًا: القيادة في المؤسسة المدرسية .....– 43 –
II–مؤسسة الأسرة.....– 45 –
ثانيًا: وظائف الأسرة .....– 48 –
III–العلاقة بين الأسرة والمدرسة.....– 49 –
خلاصة: .....– 52 –

**المحاضرة الرابعة: المؤسسة القضائية**

تمهيد .....– 54 –
أولًا: تعريف المؤسسة القضائية.....– 55 –
ثانيًا: دور المؤسسة القضائية .....– 56 –
ثالثًا: أنواع المؤسسات القضائية في الجزائر .....– 57 –
1–النظام القضائي العادي .....– 57 –
2–النظام القضائي الإداري: .....– 58 –

3-محكمة التنازع:..... - 59 -
رابعًا: مبادئ المؤسسات القضائية في الجزائر..... - 60 -
خلاصة ..... - 63 -

**المحاضرة الخامسة: المؤسسة السياسية**

تمهيد: ..... - 65 -
أولًا – تعريف المؤسسة السياسية: ..... - 66 -
ثانيًا: الدولة ..... - 67 -
ثالثًا – الحكومة ..... - 70 -
رابعًا – الأحزاب السياسية..... - 71 -
خامسًا – وظائف المؤسسة السياسية ..... - 73 -
خلاصة: ..... - 75 -

**المحاضرة السادسة: المؤسسة الاقتصادية**

تمهيد: ..... - 77 -
أولًا: تعريف المؤسسة الاقتصادية ..... - 78 -
ثانيًا: أهمية المؤسسة الاقتصادية للمجتمع ..... - 78 -
ثالثًا: أهداف المؤسسة الاقتصادية ..... - 80 -
رابعًا: خصائص المؤسسة الاقتصادية ..... - 82 -
خامسًا: دور المؤسسة الاقتصادية ..... - 83 -
خلاصة: ..... - 85 -

**المحاضرة السابعة: المؤسسة الثقافية**

تمهيد: ..... - 87 -
أولًا: تعريف المؤسسة الثقافية ..... - 88 -
ثانيًا: مهام المؤسسة الثقافية..... - 88 -
ثالثًا: أنواع المؤسسات الثقافية ..... - 89 -

1-المكتبات: ..... - 89 -
2-المتاحف: ..... - 92 -
3-المسرح: ..... - 93 -
رابعًا: المشكلات التي تواجه المؤسسات الثقافية ..... - 94 -
خلاصة: ..... - 96 -

**المحاضرة الثامنة: المؤسسة الدينية**

تمهيد: ..... - 98 -
أولًا: تعريف المؤسسة الدينية ..... - 99 -
ثانيًا: أهمية المؤسسة الدينية..... - 100 -
ثالثًا: دور المؤسسة الدينية ..... - 101 -
خلاصة: ..... - 104 -

**المحاضرة التاسعة: المؤسسة الإدارية**

تمهيد: ..... - 106 -
أولًا: مفهوم المؤسسة الإدارية..... - 107 -
ثانيًا: أهمية المؤسسة الإدارية ..... - 108 -
ثالثًا: مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية ..... - 110 -
رابعًا: مؤسسة الولاية..... - 112 -
1-تعريف الولاية ..... - 112 -
2-صلاحيات الولاية (المجلس الشعبي الولائي) ..... - 113 -
خامسًا: مؤسسة البلدية..... - 116 -
1-تعريف البلدية ..... - 116 -
2-أهمية البلدية ..... - 116 -
3-أجهزة تسيير البلدية..... - 117 -
4-تشكيل المجلس الشعبي البلدي ..... - 117 -

5-اختصاصات البلدية (المجلس الشعبي البلدي) ..... - 117 -
الخلاصة ..... - 121 -
**الخاتمة:** ..... **- 123 -**
**قائمة المصادر والمراج** ..... **- 126 -**

# مقدمـــــة

**مقدمة:**

تضمّ هذه المطبوعة البيداغوجية مجموعة من المحاضرات الخاصة بمقياس **علم اجتماع المؤسسات**، وقد تم إعدادها وفقًا للبرنامج الرسمي المعتمد لطلبة السنة الثالثة تخصص علم الاجتماع، نظام **ل.م.د(LMD)** ، في السداسي السادس.

وتهدف هذه المطبوعة إلى تسليط الضوء على مختلف المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مع التركيز على المقاربة السوسيولوجية في دراستها، بما يتيح للطالب اكتساب تصور نظري يساعده على فهم وتحليل الواقع الاجتماعي المعاش، انسجامًا مع متطلبات تخصص علم الاجتماع.

ومن أجل الإحاطة بمحتوى البرنامج الدراسي وتقديم المادة العلمية المقررة بصورة منهجية، اشتملت هذه المطبوعة على **تسع (9) محاضرات**، جاءت موزعة وفق التسلسل الآتي:

**المحاضرة الأولى: مدخل عام لدراسة المؤسسات الاجتماعية**

تُعد هذه المحاضرة بمثابة مدخل تمهيدي لدراسة المؤسسات الاجتماعية، حيث تم التطرق فيها إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية ومكوّناتها الأساسية. وقد تم خلالها تهيئة الطالب من الناحية المعرفية والنظرية والمنهجية، قبل الانتقال إلى مناقشة واقع المؤسسات المجتمعية في المجتمع الجزائري، وهو ما سيتم التوسع فيه في المحاضرات اللاحقة.

**المحاضرة الثانية: المؤسسة الصحية**

تناولت هذه المحاضرة جملة من المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة الصحية، حيث تم في البداية التمييز بين مفهومي الصحة والمرض، ثم التطرق إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة في الصحة داخل المجتمع. كما تم تقديم تعريف شامل للمؤسسة الصحية، مع إبراز أدوارها الوقائية والعلاجية.

وشملت المحاضرة كذلك عرضًا لمختلف أقسام المؤسسة الصحية، مثل المستشفيات والعيادات والمستوصفات، إضافة إلى الفئات الاجتماعية التي تتعامل معها، وخصائص المؤسسة الصحية بوجه عام.

وفي ختام المحاضرة، تم التركيز على أبرز مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية في الجزائر، مع اقتراح مجموعة من الحلول الممكنة لمعالجة هذه الإشكالات، من خل

**المحاضرة الثالثة: المؤسسة التربوية**

تم تخصيص هذه المحاضرة لدراسة المؤسسة التربوية، مع التركيز على كلٍّ من **المؤسسة المدرسية** و**المؤسسة الأسرية** بوصفهما من أهم المؤسسات التربوية في المجتمع. ففيما يخص المؤسسة المدرسية، تم التطرق إلى تعريف المدرسة، والعوامل الاجتماعية التي ساهمت في نشأتها وتطورها داخل المجتمع، إضافة إلى وظائفها الأساسية. كما تناولت المحاضرة الأدوار الرئيسية داخل المدرسة، مع التركيز على مفهوم القيادة في المؤسسة المدرسية.

أما المؤسسة الأسرية، فقد تم التركيز فيها على تعريف الأسرة ووظائفها التربوية والاجتماعية. وفي ختام المحاضرة، تم توضيح طبيعة العلاقة التكاملية بين الأسرة والمدرسة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في العملية التربوية.

**المحاضرة الرابعة: المؤسسة القضائية**

تناولت هذه المحاضرة مفهوم المؤسسة القضائية ودورها في المجتمع، إضافة إلى أنواعها، التي تشمل النظام القضائي العادي، والنظام القضائي الإداري، ومحكمة التنازع. كما تم إبراز أهم المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة القضائية في الجزائر.

**المحاضرة الخامسة: المؤسسة السياسية**

تم في هذه المحاضرة عرض مفهوم المؤسسة السياسية، مع التمييز بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية. فقد تم التركيز على الدولة بوصفها مؤسسة سياسية رسمية من خلال توضيح مفهومها وأركانها، كما تم تناول الحكومة كنظام سياسي، مع إبراز مهامها ووظائفها.

أما الأحزاب السياسية، باعتبارها مؤسسات سياسية غير رسمية، فقد تم التطرق إلى مفهومها ودورها وتأثيرها في الحياة السياسية.

**المحاضرة السادسة: المؤسسة الاقتصادية**

عالجت هذه المحاضرة مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وأهميتها الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. كما تم التطرق إلى خصائصها الأساسية، وأدوارها المختلفة، خاصة الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي الذي تؤديه داخل المجتمع.

**المحاضرة السابعة: المؤسسة الثقافية**

تناولت هذه المحاضرة تعريف المؤسسة الثقافية ومهامها، مع التركيز على أبرز أنواعها، مثل المكتبات العمومية، والمتاحف، والمسارح وغيرها. كما تم في نهاية المحاضرة التطرق إلى أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات الثقافية بصفة عامة.

**المحاضرة الثامنة: المؤسسة الدينية**

خصصت هذه المحاضرة لدراسة المؤسسة الدينية، حيث تم تناول مفهومها وأهميتها الاجتماعية، مع التركيز على المسجد باعتباره أول وأهم ركيزة في بناء المجتمع. وقد تم إبراز دور المسجد كمؤسسة اجتماعية دينية تؤدي وظيفة تربوية مهمة، باعتباره أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

**المحاضرة التاسعة: المؤسسة الإدارية**

تناولت هذه المحاضرة مفهوم المؤسسة الإدارية، مع عرض أهم مزاياها من الجوانب الاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية. كما تم التطرق إلى مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية، مع التركيز على دراسة التنظيم الإداري لكل من الولاية والبلدية باعتبارهما مؤسستين إداريتين لا مركزيتين تُعرفان بالإدارة المحلية. ففيما يخص مؤسسة الولاية، تم التطرق إلى تعريفها وصلاحياتها، بينما تم تناول مؤسسة البلدية من حيث مفهومها واختصاصاتها، مع تسليط الضوء على دورهما في المجال الاجتماعي وأهميتهما.

وفي الختام، نأمل أن نكون قد وُفقنا في إعداد هذه المطبوعة البيداغوجية، من خلال الإحاطة بمختلف جوانب هذا المقياس، وأن يجد فيها الطلبة مادة علمية مساعدة تعينهم في دراستهم وبحوثهم المتعلقة بعلم اجتماع المؤسسات.

# المحاضرة الأولى:

# مدخل عام لدراسة المؤسسة الاجتماعية

**تمهيد:**

عرف المجتمع الحديث، منذ نشأته، جملة من التحولات العميقة التي مست مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وهو ما دفع علماء الاجتماع إلى توجيه اهتمامهم لدراسة التغيرات المصاحبة لظهور المجتمع الصناعي الحديث، مع التأكيد على أهمية تحديث المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية باعتبارها استجابة ضرورية للتحولات المتسارعة التي شهدها هذا المجتمع المتطور.

ومع تطور التخصصات العلمية والأكاديمية التي برزت في العصر الحديث، لا سيما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، برزت التنظيمات الاجتماعية كإطار أساسي لاستقطاب أعداد متزايدة من المتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية، من قبيل الاقتصاد والسياسة والتاريخ وعلم النفس والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع والقانون وغيرها. كما لم يعد مجال إدارة المؤسسات الاجتماعية حكرًا على هذه التخصصات فحسب، بل أسهمت العلوم الطبيعية، كالطب وغيرها من العلوم، في عمليات البحث والدراسة الرامية إلى تطوير أداء المؤسسات الاجتماعية. غير أن دراسة الظواهر الاجتماعية تظل غير ممكنة بمعزل عن ارتباطها الوثيق بالأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل سياقها العام.

**أولا: تعريف المؤسسة الاجتماعية**

يذهب عدد من علماء الاجتماع إلى اعتبار علم الاجتماع في جوهره علمًا يختص بدراسة المؤسسات الاجتماعية، باعتبارها الإطار الأساسي الذي تنتظم داخله مختلف أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية. ومن ثمّ تُعدّ المؤسسات الاجتماعية الموضوع المركزي الذي يهتم به هذا العلم، نظرًا لدورها الحيوي في تنظيم الحياة الاجتماعية وضبطها[1].

وانطلاقًا من هذا التصور، تعددت تعريفات مفهوم المؤسسة الاجتماعية، غير أنها تتفق في مجملها على مضمون واحد يتمثل في كون المؤسسة بناءً اجتماعيًا منظمًا. ومن بين هذه التعريفات: أن المؤسسة هي تنظيم أُنشئ خصيصًا من أجل أداء نوع معين من الأعمال أو تقديم خدمات محددة، وذلك وفق قواعد ومعايير تنظيمية خاصة بمجال نشاطها[2].

كما تُعرَّف المؤسسة أيضًا على أنها كيان اجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة، قد تكون تعليمية أو وظيفية أو اجتماعية، بحسب طبيعة الدور الذي تؤديه داخل المجتمع. ويرى بعض الباحثين أن المؤسسة تمثل إنشاءً أو تأسيسًا لمكان خاص أو عام يُخصص لتنفيذ برنامج معين أو تجسيد فكرة محددة تخدم مصلحة جماعية.

ومن التعريفات الأخرى التي تُستعمل للدلالة على المؤسسة الاجتماعية، ما يطلق عليها أحيانًا اسم التنظيمات أو المنظمات أو المنشآت الاجتماعية، حيث تُعرَّف المؤسسة الاجتماعية بأنها جماعة من الأفراد تجمعت من أجل تحقيق مصلحة مشتركة أو مجموعة من المصالح المشتركة[3].

ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم من أوائل من اهتموا بتحديد مفهوم المؤسسة الاجتماعية، إذ اعتبر أن المؤسسات تشمل جميع المعتقدات وأنماط السلوك التي تنشئها الجماعة وتفرضها على أفرادها، بما يجعلها إطارًا منظمًا للحياة الاجتماعية[4].

---

[1] مربوحة بولحبالنوار، محاضرات في علم الاجتماع التربية، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004-2005، ص 183.

[2] أحمد زعت محمد، تعريف المؤسسة على الموقع: https://mawdoo3.com/ بتاريخ 2025/12/02

[3] زعيمي مراد، النظرية العلم اجتماعية -رؤية إسلامية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص 248.

[4] مربوحة بولحبال نوار، المرجع السابق، ص 184.

ويُستخدم مصطلح المؤسسة الاجتماعية للدلالة على كل هيئة أو جماعة أو منظمة، سواء كانت حكومية أو خاصة، تعمل على تنظيم الجهود الجماعية من أجل تقديم خدمات اجتماعية في مجال محدد أو في عدة مجالات، وتقوم هذه المؤسسات بتنفيذ وظائفها اعتمادًا على العمل الجماعي المنظم، باعتبار أن جهد الفرد وحده لا يكفي لتحقيق الأهداف الاجتماعية الكبرى مقارنة بجهد الجماعات المنظمة المتعاونة[1].

وعليه، تُعد مؤسسة اجتماعية كل هيئة تنشأ في مجال يخدم الجمهور كليًا أو جزئيًا، لمدة زمنية محددة أو غير محددة، سواء كان نشاطها ذا طابع إنساني أو علمي أو فني أو صناعي أو أي نشاط آخر يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة[2].

تُعرَّف المؤسسة الاجتماعية على أنها نسق اجتماعي معقّد يتكوّن من مجموعة مترابطة من المعايير والقواعد الاجتماعية، جرى تنظيمها بصورة متكاملة بهدف الحفاظ على قيمة اجتماعية أساسية وضمان استمراريتها داخل المجتمع.

ولا ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية بالمعنى نفسه الذي يتداوله عامة الناس غير المتخصصين، الذين يطلقون هذا المصطلح على بعض الهيئات الملموسة مثل دور الإصلاح، ومؤسسات الرعاية، والمساجد، والمنظمات الترفيهية وغيرها. في حين يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المؤسسة الاجتماعية للدلالة على أنظمة معيارية مجردة، تعمل على تنظيم السلوك الاجتماعي وتوجيهه في مجالات حياتية أساسية.

وتُعرف هذه المجالات بالمؤسسات الاجتماعية الأساسية، ومن أبرزها: مؤسسة الأسرة، والمؤسسة السياسية (الحكومة)، والمؤسسة الاقتصادية، والمؤسسة التعليمية، والمؤسسة الدينية. وتمثل هذه المؤسسات الأطر الكبرى التي تنتظم من خلالها حياة الأفراد والجماعات داخل المجتمع[3].

---

[1] عبد الهادي الجوهري، إبراهيم أبو الغاز، دراسات في علم الاجتماع الإدارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص 347.

[2] سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ب س، ص 185.

[3] جواد بواضرفان، المؤسسات الاجتماعية على الموقع edu.acadamia.www بتاريخ: 12-09-2025.

وتتواجد المؤسسات الاجتماعية في جميع المجتمعات الإنسانية، على اختلاف مستويات تطورها، ولا يمكن الاستغناء عنها نظرًا لما تؤديه من وظائف جوهرية تسهم في تحقيق النمو والتنمية، والحفاظ على النظام الاجتماعي، وضمان الاستقرار والتماسك داخل المجتمع.

وانطلاقًا من مجموع هذه التعريفات، يمكن القول إن المؤسسة الاجتماعية هي نسق أو نظام اجتماعي يتكوّن من مراكز وأدوار اجتماعية متكاملة، يعمل على تنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع، وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وإشباع حاجاتهم ورغباتهم، والمساعدة على تحقيق أهدافهم الفردية والجماعية في إطار من الضبط والتنظيم الاجتماعي.

**ثانيا: مكوّنات المؤسسة الاجتماعية**

تتكوّن كل مؤسسة اجتماعية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، من مجموعة عناصر أساسية مترابطة، لا يمكن أن تؤدي المؤسسة وظائفها دون توفرها، ويمكن عرض هذه المكوّنات على النحو الآتي[1]:

**1-الأفراد:**

يعتبر الأفراد العنصر الجوهري في قيام أي مؤسسة اجتماعية، إذ لا يمكن تصور وجود مؤسسة من دون أفراد يشكّلونها ويضمنون استمرارها. فالأفراد هم نواة المجتمع، ومن خلالهم تتكوّن الأسر والجماعات والتنظيمات المختلفة، ومع تكاثرهم يستمر المجتمع والمؤسسات في الوجود.

ويشترط لقيام المؤسسة وجود حدّ أدنى من الأفراد الذين ينضمون إليها بإرادة واعية، ويشكّلون داخلها جماعات فرعية تتفاعل فيما بينها عبر الاتصال والتعاون. غير أن وجود الأفراد وحده لا يكفي، بل يجب أن يكون مصحوبًا بإحساس واعٍ بالانتماء والالتزام الطوعي بالمؤسسة وأهدافها.

[1] زعيمي مراد، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، عنابة، الجزائر، 2002، ص 46-55.

**2-العلاقات الاجتماعية:**

لا يؤدي اجتماع الأفراد في مكان واحد إلى نشوء مؤسسة ما لم تنشأ بينهم علاقات اجتماعية منظمة. فالمؤسسة في جوهرها بناء قائم على شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفرادها وأجزائها المختلفة.

وتتمثل العلاقات الاجتماعية في أنماط التأثير والتأثر المتبادلة بين الأفراد، وما ينشأ عنها من تفاعل قائم على المشاعر والأفكار والقيم والمعتقدات والأهداف، في ظل نظم اجتماعية تضبط سلوكهم وتوجّه حياتهم، مما يجعل هذه العلاقات شاملة لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

**3-الأبنية والأساليب الفنية**

تحتاج كل مؤسسة اجتماعية إلى أطر مادية وتنظيمية تمكّنها من ممارسة أنشطتها وتحقيق وظائفها، كالمباني والمرافق والتجهيزات. وتختلف هذه الأبنية والأساليب باختلاف طبيعة المؤسسة وأهدافها ووظائفها، فلكل مؤسسة متطلبات مادية تتناسب مع نشاطها.

**4-الأهداف**

لكل مؤسسة اجتماعية مجموعة من الأهداف الخاصة التي تميّزها عن غيرها من المؤسسات، وقد تتقاطع جزئيًا مع أهداف مؤسسات أخرى. ويُعدّ وضوح الأهداف عنصرًا أساسيًا، لأنه يحدد الوسائل والأساليب والمنهج الذي يلتزم به الأفراد لتحقيق تلك الأهداف، كما يسمح بتقويم الأداء وقياس مستوى التقدم والاستقامة في العمل.

وتنشأ المؤسسات أساسًا لتحقيق غايات محددة تمثل مجموعة من الأمور المرغوب فيها، ويسعى التنظيم إلى بلوغها عبر أنشطته المختلفة.

**5-المراكز (المكانة الاجتماعية)**

تضم المؤسسة مجموعة من المراكز أو المكانات الاجتماعية التي يشغلها الأفراد، ويترتب على كل مركز حقوق وواجبات ومسؤوليات محددة. وتختلف هذه المكانات داخل المؤسسة، فهناك من يحتل مواقع قيادية عليا تمكّنه من اتخاذ القرار والتأثير في الآخرين، وهناك من يشغل

مواقع تنفيذية أدنى، إضافة إلى مراكز وسطى تقوم بدور حلقة الوصل بين القيادة والتنفيذ. ويسعى الأفراد، من خلال انتمائهم للمؤسسة، إلى تحقيق مكانة اجتماعية تمنحهم التقدير والقبول الاجتماعي، مما يدفعهم إلى بذل الجهد من أجل الارتقاء في السلم التنظيمي.

**6-الأدوار**

يرتبط كل مركز اجتماعي بدور محدد يتمثل في مجموعة من الأفعال والاتجاهات والسلوكيات المتوقعة من الفرد داخل المؤسسة. ويتأثر أداء الدور بخبرات الفرد ومعارفه وخلفيته الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الأعراف والعادات السائدة.

ويُسهم أداء الأدوار في تحقيق اندماج الفرد داخل المؤسسة، ويمنحه الإحساس بالذات وتحقيقها، وهو من أسمى الحاجات الإنسانية. كما يُعدّ التنوع في الأدوار شرطًا ضروريًا لتحقيق التكامل الوظيفي داخل المؤسسة.

**7-السلطة**

تمثل السلطة الحق المشروع الذي يتيح لبعض الأفراد داخل المؤسسة إصدار القرارات وتوجيه الآخرين، استنادًا إلى الموقع الذي يحتلونه في البناء التنظيمي، وتعتبر السلطة أداة أساسية لضمان الانضباط والحفاظ على تماسك المؤسسة واستمرارية عملها.

وتستند السلطة إلى القوانين واللوائح، وترتبط بمفاهيم الواجب والولاء والانتماء، ضمن تسلسل هرمي يوضح حدود المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.

**8-الرموز والسمات**

تتميّز كل مؤسسة اجتماعية بمجموعة من الرموز والسمات المادية والمعنوية التي تعكس هويتها الخاصة وتفصلها عن غيرها من المؤسسات، مثل الأسماء والشعارات والألوان والأشكال. وتؤدي هذه الرموز دورًا مهمًا في ترسيخ الانتماء وتعزيز الهوية المؤسسية لدى الأفراد.

**خلاصة:**

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن المؤسسة الاجتماعية تمثّل إطارًا ديناميكيًا يقوم على تفاعل مستمر داخليًا بين أعضائها، وخارجيًا مع المجتمع الذي تنتمي إليه. فالعلاقة بين الفرد والمجتمع لا تتحقق بصورة مباشرة، وإنما تتجسّد أساسًا من خلال المؤسسات الاجتماعية التي ينخرط فيها الفرد، إذ تمثّل هذه المؤسسات الوسيط الذي ينتقل عبره تأثير المجتمع على الفرد وتأثير الفرد على المجتمع في آنٍ واحد.

وقد شهد التاريخ الإنساني، عبر مراحله المختلفة، تنوعًا وتزايدًا ملحوظًا في أشكال وأنواع المؤسسات الاجتماعية، استجابةً لحاجات الإنسان وتطور المجتمع. ويمكن تصنيف هذه المؤسسات، لأغراض إجرائية ودراسية، إلى مؤسسات صحية، وتربوية، وقضائية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، ودينية، وإدارية، وغيرها.

وسنعمد في الصفحات الموالية إلى تناول هذه المؤسسات بشيء من التفصيل، من منظور سوسيولوجي يبرز أدوارها ووظائفها داخل المجتمع.

# المحاضرة الثانية:

# المؤسسة الصحية

**تمهيد:**

يعتبر ميدان الصحة العامة من المجالات التي حظيت باهتمام بالغ في إطار الدراسات السوسيولوجية، لكونه يعكس أحد الأبعاد الجوهرية في حياة الأفراد والمجتمعات. فالصحة ليست مجرد حالة بيولوجية، بل تمثل ظاهرة اجتماعية معقّدة، ارتبط الاهتمام بها تاريخيًا بمحاولات الإنسان المستمرة لفهم أسباب المرض وابتكار أساليب الوقاية والعلاج، بما يضمن استمرارية الحياة الإنسانية واستقرارها.

وترتبط مفاهيم الصحة والمرض ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إذ لا يمكن فصلهما عن النسق الاجتماعي الذي يتحدد داخله سلوك الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم، وقد أسهم تطور التدابير الاجتماعية، إلى جانب البحوث والدراسات الصحية، في تعزيز الوعي الصحي والارتقاء بالمستوى الثقافي والتربوي، بما انعكس إيجابًا على أوضاع الأفراد والجماعات.

وانطلاقًا من هذا التصور، تُفهم الصحة بوصفها حالة توازن ديناميكي بين الإنسان وبيئته، تشمل الجوانب البدنية والنفسية والسلوكية والتربوية والطبية. كما تُعدّ الصحة أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية، إذ إن فعالية العلاج الطبي لا تتحقق بمعزل عن مراعاة العوامل الاجتماعية المحيطة بالمريض، كظروفه المعيشية، وبيئته الاجتماعية، والمؤسسة الصحية التي يتفاعل داخلها بوصفه عضوًا مؤقتًا في نسق اجتماعي تتداخل فيه علاقات وتأثيرات متبادلة.

وقد أسهم التعاون بين الأطباء وعلماء الاجتماع في تطوير مقاربات علمية جديدة لمعالجة القضايا الصحية، تقوم على التخطيط المتكامل الذي يزاوج بين البعد الطبي والبعد الاجتماعي. فإذا كان الطب يركّز على تشخيص المرض وعلاجه من الناحية البيولوجية، وكان علم الاجتماع يهتم بدراسة البناء الاجتماعي، فإن علم الاجتماع الطبي يمثل المجال الذي يربط

بينهما، من خلال تحليله لقضايا الصحة والمرض في سياق علاقتها بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

وعليه، يُعرّف علم الاجتماع الطبي بأنه فرع من فروع علم الاجتماع يُعنى بالدراسة السوسيولوجية للصحة والمرض، وببحث طبيعة العلاقات التي تربط المريض بالمؤسسات العلاجية وبالطاقم الطبي، في ضوء البناء الاجتماعي السائد[2]. كما يتناول هذا العلم الميدان الصحي باعتباره نسقًا اجتماعيًا وثقافيًا يضم مجموعة من المؤسسات النظامية التي تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد في الحفاظ على الصحة ومواجهة المرض، من خلال توظيف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية في تحليل تصورات الأفراد وسلوكياتهم الصحية.

[1] فيصل محمود غرايبة، الخدمة الاجتماعية الطبية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 19-20.
[2] محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع الطبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 15.

## أولًا: مفهوم الصحة والمرض

### أ- مفهوم الصحة

تُعرَّف الصحة بأنها: حالة شاملة من العافية يعيشها الإنسان بعيدًا عن مظاهر المرض أو العجز، ولا تقتصر على الجانب البدني فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد العقلية والنفسية والاجتماعية[1]. ويعبّر هذا التصور عن تكامل وظائف الجسد والعقل في إطار من التوازن الذي يمكّن الفرد من أداء أدواره الحياتية بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق، يرتبط مفهوم الصحة ارتباطًا وثيقًا بسلامة الوظائف الحيوية من جهة، وبالقدرة على التعافي واستعادة التوازن بعد التعرض للمرض من جهة أخرى.

وتُفهم الصحة كذلك على أنها حالة من التكيّف النسبي بين وظائف الجسم والبيئة المحيطة، بما يسمح للإنسان بالحفاظ على كفاءته الجسدية والعقلية والاجتماعية. ويعكس هذا التعريف اتساع مفهوم الصحة وتجاوزه لفكرة الخلوّ من المرض، ليشمل الارتقاء بنوعية الحياة وتعزيز القدرات الإنسانية في سياق اجتماعي وثقافي محدد.

وفي هذا الإطار، تُعدّ الصحة قيمة اجتماعية أساسية، إذ حظيت بتعريفات متعددة في الفكر الطبي والاجتماعي. وقد عرّفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها «حالة من السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة، وليست مجرد غياب المرض أو العجز»، وهو تعريف يبرز الطابع الشمولي للصحة ويؤكد تداخل أبعادها المختلفة[2].

وبصفة عامة، يُنظر إلى الصحة كمفهوم نسبي يقوم على تحقيق التوازن بين وظائف الجسم نتيجة التفاعل المستمر مع العوامل البيئية، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، مكتسبة أو فطرية.[3] ومن ثمّ، فإن الصحة ليست حالة فردية منعزلة، بل هي نتاج جهود منظمة يبذلها المجتمع من خلال سياسات الوقاية والرعاية الصحية، بما يضمن التكامل بين الجوانب البدنية والنفسية والاجتماعية للإنسان.

---

[1] إبراهيم طلعت الدمرداش، اقتصاديات الخدمة الصحية، ط2، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 20.

[2] إقبال إبراهيم مخلوف، العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية، اتجاهات تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 49.

[3] سلوى عثمان الصديقي، مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 25.

**-أثر الصحة في المجتمع والبناء الاجتماعي**

تنعكس الصحة إيجابًا على الفرد والمجتمع على حدّ سواء، إذ تمكّن الفرد من العمل المنتج والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية، بما يسهم في التنمية المادية والمعنوية للمجتمع. كما تعزز الصحة قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي وبناء علاقات اجتماعية متماسكة، الأمر الذي يدعم التضامن الاجتماعي واستقرار الجماعات.

وعلى المستوى الاقتصادي، تسهم الصحة الجيدة في تقليص النفقات المخصصة للعلاج وشراء الأدوية والتجهيزات الطبية، مما يتيح للدولة توجيه مواردها نحو مشاريع تنموية أكثر فاعلية. كذلك تُمكّن الصحة الإنسان من تطوير إمكاناته وتحقيق طموحاته الفردية والجماعية.

وتؤدي الصحة أيضًا دورًا مهمًا في دعم الحيوية السكانية، إذ ينعكس الاستقرار الصحي على النمو الديمغرافي وقدرة المجتمع على استثمار موارده الطبيعية، بما يعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. فضلًا عن ذلك، تُعدّ الصحة عنصرًا أساسًا في قدرة المجتمع على حماية أرضه وسكانه والحفاظ على تراثه الثقافي وقيمه وعاداته. ومن ثمّ، فإن الصحة تمثل ركيزة محورية في بناء المجتمع وتقدمه واستقراره[1].

**ب-مفهوم المرض**

يعتبر المرض الجانب المقابل للصحة، ومن ثمّ فإن تحديد مفهومه يُسهم في توضيح المعنى الشامل للصحة وحدودها. فالمرض ظاهرة متعددة الأبعاد، لا تقتصر آثارها على الجانب الطبي فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لما تُحدثه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الأفراد والمجتمع على حدّ سواء.

ويُعرَّف المرض بأنه حالة ناتجة عن قصور أحد أعضاء الجسم أو أكثر عن أداء وظائفه أداءً سليمًا، أو عن اختلال أو انعدام التوافق الوظيفي بين عضوين أو أكثر، مما ينعكس سلبًا على التوازن الحيوي للجسم.[2] وبذلك يمثّل المرض خروجًا عن الحالة الطبيعية للفرد، وقد يظهر

[1] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الطبي، دراسة تحليلية في طب المجتمع، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 22-23.
[2] إقبال إبراهيم مخلوف، المرجع السابق، ص 49.

هذا الخلل في البعد الجسدي أو العقلي أو النفسي أو الاجتماعي، أو في أكثر من بعد في الوقت ذاته. [1]ويُعد هذا الانحراف نسبيًا، إذ يختلف في شدّته وحدّته من شخص إلى آخر ومن وضع اجتماعي إلى آخر.

وانطلاقًا من هذا الفهم، يُعدّ المرض مفهومًا نسبيًا يتأثر بعوامل فردية واجتماعية وثقافية، ولا يمكن النظر إليه بوصفه حالة مطلقة أو موحّدة لدى جميع الأفراد. كما تترتب على المرض، وخاصة إذا اقترن بالوفاة، جملة من الآثار السلبية التي تمسّ الفرد والمجتمع.

تتمثل أهم السلبيات المترتبة على المرض والوفاة فيما يأتي[2]:

- يؤدي المرض إلى تعطّل الفرد عن العمل، ويحدّ من حركته ونشاطه، مما ينعكس سلبًا على إنتاجيته المادية.
- تتسبب الوفيات الناتجة عن الأمراض في تناقص عدد السكان، الأمر الذي يؤثر سلبًا في حيوية المجتمع، ويؤدي إلى ركود حركة البناء والتنمية.
- يسهم المرض والوفاة في زيادة الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لعلاج المرضى ومكافحة الأمراض، ولا سيما مع انتشار الأمراض المزمنة والمعدية، مما يضطر الدولة إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة لمواجهة هذه الظواهر وأسبابها.
- تؤدي الوفيات إلى تقلص حجم السكان، وتحدّ من قدرة المجتمع على استثمار موارده وثرواته الطبيعية، مما يشكّل عائقًا أمام مسيرة التنمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي.
- يساهم المرض والوفاة في تفكك الأسرة والجماعات التقليدية داخل المجتمع، وهو ما يقلل من دورها في تنمية المجتمع وتطويره في مختلف المجالات.
- إن انتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات يضع المجتمع في وضع حرج، ويعوق قدرته على تحقيق أهدافه وتطلعاته القريبة والبعيدة.

[1] سلوى عثمان الصديقي، المرجع السابق ص 25-26.
[2] ‘إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 23-24.

- يضعف المرض والوفاة قدرة المجتمع على الدفاع عن أرضه وسكانه وعاداته وتقاليده وتراثه، مما يؤدي إلى تغيير طبيعته الاجتماعية بشكل يصعب على أفراده تقبّله أو التكيّف معه.

**ثانيًا: العوامل المؤثرة في الصحة داخل المجتمع**

تتحدد مستويات الصحة في أي مجتمع بمجموعة من العوامل المتداخلة، ويمكن إجمالها فيما يأتي[1]:

- **العوامل الطبيعية:** وتشمل الظروف المناخية، والبيئة المحيطة، والموقع الجغرافي.
- **العوامل البيولوجية:** وتتمثل في نواقل الأمراض، سواء كانت حشرات كالذباب والبعوض، أو حيوانات مثل الفئران والكلاب وغيرها.
- **العوامل الاجتماعية:** وتتجسد في مستوى المعيشة، والعادات والتقاليد السائدة، ومستوى الوعي الصحي والنظافة.
- **العوامل الاقتصادية:** مثل ضعف الإمكانات المادية، وغياب الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الرعاية الصحية، كالتشخيص والتحصين والعلاج، إضافة إلى انتشار الفقر وعدم توفر مقومات الحياة الصحية من مسكن مناسب، وغذاء كافٍ، ورعاية طبية ملائمة.
- **العوامل البيئية:** وتشمل نقص المياه الصالحة للشرب، وسوء أنظمة صرف الفضلات، وما يترتب على ذلك من انتشار الأمراض المعدية، فضلًا عن تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات والمصانع وغيرها.
- **العوامل السكانية:** كتركيب السكان، وارتفاع معدلات المواليد والوفيات والخصوبة، وما يرافق ذلك من مشكلات صحية واجتماعية.
- **العوامل الطبية:** مثل مدى توفر المؤسسات الصحية، والعيادات، والأطباء، والمتخصصين، وهيئات التمريض، وما ينتج عن نقصها من آثار سلبية على الصحة العامة.

[1] سلوى عثمان الصديقي، المرجع السابق، ص 28-29.

وانطلاقًا من تأثير هذه العوامل في صحة المجتمع، تبرز ضرورة العمل على تعزيز الصحة من خلال منظمات المجتمع المختلفة، التي تسعى إلى حماية البيئة، ومكافحة الأمراض المعدية، ونشر الوعي الصحي، وتعليم الأفراد أساليب المحافظة على النظافة الشخصية والبيئية.

**ثالثًا: تعريف المؤسسة الصحية**

في إطار مفهومي الصحة والمرض، تُعرَّف المؤسسة الصحية بوصفها نسقًا تنظيميًا مؤسسيًا يضم مجموعة من الهيئات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي تضطلع بتقديم خدمات الرعاية الصحية والطبية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك ضمن منظومة الصحة العامة. وتشمل هذه الخدمات مختلف الأنشطة والإجراءات المرتبطة بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها، فضلًا عن الجوانب التعليمية والتأهيلية، بما يهدف إلى الارتقاء بالمستوى الصحي للأفراد والمجتمع[1].

وتعتبر المؤسسة الطبية إحدى الوحدات الفرعية ضمن المنظومة الصحية، إذ تتمثل في كل تنظيم أو وحدة متخصصة في تقديم خدمات الرعاية الصحية والطبية للأفراد والجماعات، سواء من خلال الخدمات العلاجية التقليدية التي تقدمها المراكز الصحية والمستشفيات العامة، أو عبر الخدمات الطبية المتخصصة التي توفرها مراكز الأمراض المزمنة والدقيقة والمستشفيات التخصصية. كما تشمل أنشطتها برامج صحة الأمومة والطفولة، والتثقيف الصحي، والخدمات الاجتماعية المساندة التي يضطلع بها الأخصائي الاجتماعي الطبي[2].

ويرى بعض الباحثين أن المؤسسة الصحية تُعرَّف باعتبارها وحدة تنظيمية مستقلة تؤدي وظائف علاجية أو وقائية أو تأهيلية، وتندرج ضمنها المؤسسات العلاجية كالمستشفيات العامة والتخصصية والعيادات والمستوصفات، والمؤسسات الوقائية مثل مكاتب الصحة، ومراكز رعاية

[1] قدري الشيخ علي وآخرون، علم الاجتماعي الطبي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 135.
[2] قدري الشيخ علي وآخرون، المرجع السابق، ص 137.

الأمومة والطفولة، والصحة المدرسية، وأنشطة الطب الوقائي، ومكاتب التثقيف الصحي، إلى جانب المؤسسات التأهيلية كدور النقاهة ومراكز التأهيل المهني[1].

وبالنظر إلى الأهمية المحورية لقضايا الصحة والمرض في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، تُعد المؤسسة الصحية مكونًا أساسيًا من مكونات البناء الاجتماعي. إذ يرتبط التقدم والتنمية في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ارتباطًا وثيقًا بسلامة البنية الصحية. وعليه، يمكن النظر إلى المؤسسة الصحية بوصفها مؤسسة اجتماعية متخصصة تؤدي أدوارًا علاجية ووقائية وتأهيلية وتدريبية، وتسهم بفاعلية في دعم التنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة داخل المجتمع.

**رابعًا: الأدوار الوقائية والعلاجية للمؤسسة الصحية**

يتمثل الهدف الجوهري للمؤسسة الصحية في الحفاظ على سلامة وصحة الأفراد، ومن ثم حماية المجتمع ككل من الأمراض والأوبئة. وانطلاقًا من ذلك، تضطلع المؤسسة الصحية بتنفيذ مختلف الأعمال والإجراءات والأنشطة الوقائية والعلاجية، بما يحقق خدمة الإنسان، الذي يُعد الركيزة الأساسية في بناء أي مجتمع.

ويُنظر إلى الدورين الوقائي والعلاجي بوصفهما عنصرين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما؛ فكلما ارتفع مستوى الوقاية والتثقيف الصحي السليم، انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض. ولتحصين المجتمع، ولا سيما من الأمراض الوبائية والمعدية، تبرز أهمية اعتماد استراتيجيات وقائية قائمة على التثقيف الصحي والاجتماعي، بما يسهم في تسهيل التعامل مع الحالات المرضية والحد من انتشار العدوى[2].

أما على الصعيد العلاجي، فتعمل المؤسسة الصحية على تقديم خدمات علاجية متكاملة للمصابين، من خلال توفير الكوادر الطبية المتخصصة من أطباء وفنيين ومهنيين، إلى جانب

[1] إقبال إبراهيم مخلوف، المرجع السابق، ص129.
[2] قادري الشيخ علي وآخرون، المرجع السابق، ص 148.

تأمين البنية التحتية الصحية اللازمة بمختلف مرافقها وأقسامها، وتزويدها بالأجهزة والمعدات والمواد الطبية والعلاجات الصيدلانية الضرورية[1].

غير أن الملاحَظ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، أن برامج الخدمات الصحية غالبًا ما تركّز على الجانب العلاجي على حساب الجانب الوقائي، وهو ما يؤدي إلى قصور في منظومة الرعاية الصحية، نظرًا لأن الوقاية تُعد الأساس في الحد من انتشار الأمراض والأوبئة. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز الخدمات الوقائية من خلال تنظيم الدورات والندوات التوعوية، وتنفيذ حملات التثقيف الصحي عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والتوسع في برامج التطعيم، والاهتمام بصحة الأمومة والطفولة والصحة المدرسية، فضلًا عن تعزيز حماية البيئة، وتكثيف عمليات التفتيش والرقابة الصحية والغذائية.

**خامسًا: أقسام المؤسسة الصحية وأداؤها المهني**

تُقسَّم المؤسسة الصحية إلى عدة أقسام ووحدات ومرافق ومنشآت، وذلك تبعًا لطبيعة العمليات والمهام التي تؤديها، وبما ينسجم مع الهدف الأساسي المتمثل في خدمة الفرد والمجتمع في مجالات الصحة والمرض والوقاية والعلاج. وتشمل هذه الوحدات والمرافق ما يلي:

**1-المستشفيات**

يُعدّ المستشفى جزءًا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي، إذ يرتبط في أداء وظائفه ببرنامج صحي متكامل ينسجم مع النظام الصحي العام. ويُعدّ نموذجًا مميزًا للتنظيم متعدد الأهداف، لكونه مكانًا للإقامة والعلاج في الوقت ذاته[2]. وتشترك أغلب المستشفيات الحديثة في مجموعة من الوظائف الأساسية، من أهمها[3]:

---

[1] المرجع نفسه، 148.

[2] سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ص 40.

[3] سليم بطرس جلدة، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31-34.

- تحقيق مستوى عالٍ من جودة الرعاية الطبية للمريض والمصاب، مع إيلاء الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية، لما لذلك من دور في تسهيل تشخيص المشكلات الصحية ونجاح العلاج.
- تعليم وتدريب العاملين في المجالات الطبية والتمريضية والعلوم الطبية المساعدة، من خلال تطوير مهاراتهم وقدراتهم، حيث يُعدّ المستشفى البيئة الأساسية لتكوين الأطباء والممرضين وغيرهم من الكوادر الصحية.
- تعزيز البحث العلمي في مجالات العلوم الطبية والعلوم المرتبطة بالصحة، إذ تتوفر في المستشفيات الإمكانيات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية، مثل السجلات الطبية، وبنوك المعلومات، والمخابر، والتجهيزات الطبية المتطورة.
- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية عبر العيادات الخارجية، من خلال توفير رعاية شاملة ومنسّقة، مع إحالة الحالات التي تتطلب رعاية متخصصة إلى الأقسام المعنية.
- تقديم خدمات متقدمة في مجالات الإسعاف والطوارئ، وتشخيص الأمراض باستخدام الأجهزة الطبية الحديثة، إضافة إلى إجراء العمليات الجراحية المختلفة.

**2-العيادات**

العيادة هي منشأة صحية تُعنى بتقديم الرعاية الصحية والخدمات الاستشارية الطبية، إضافة إلى العلاجات البسيطة والإسعافات الأولية. ومن أهم مهام العيادات[1]:

- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وقائيًا وعلاجيًا وتأهيليًا.
- التعامل مع الحالات الإسعافية البسيطة داخل وخارج الإطار الطبي، مثل حالات الإغماء.
- متابعة الأمراض المزمنة كداء السكري وارتفاع ضغط الدم.
- إسعاف حالات الجروح والحروق والكسور.
- تنفيذ برامج التلقيح ضد الأمراض المعدية.

[1] طارق السيد، أساسيات في علم الاجتماع الطبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 20.

- مكافحة الأمراض المتوطنة والطفيليّة والمعدية، والحد من انتشارها، من خلال نشر الوعي الصحي عبر المحاضرات التثقيفية والمطويات الموجهة للفرد والأسرة والمجتمع.

كما تستقبل العيادات الحالات المحوّلة إليها من المراكز الصحية أو من أقسام الطوارئ بالمستشفيات.

**3-المركز الصحي (المستوصف)**

يُعدّ المركز الصحي وحدة صحية تعمل تحت إشراف إدارة الرعاية الصحية الأولية في المنطقة التي يتواجد بها، ويهدف إلى تحسين صحة المجتمع المحلي من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لفئة محددة من السكان، وفق معايير تنظيمية محددة. ومن أبرز وظائف المركز الصحي[1]:

- التعرف على المشكلات الصحية السائدة في منطقة خدماته، ودراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة السكانية، وتحديد مصادر المرض وطرق العدوى، وترتيب المشكلات حسب الأولويات، ووضع الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية للسكان المستهدفين، بما يشمل رعاية الأمومة والطفولة، والخدمات العلاجية، وتعزيز التغذية الصحية للفرد والمجتمع.
- توظيف مبادئ الرعاية الصحية الأولية بفعالية وكفاءة، مثل مشاركة المجتمع، والتنسيق مع الهيئات ذات الصلة، وتحقيق العدالة في تقديم الخدمات الصحية.
- تقديم خدمات الإسعافات الأولية، والتشخيص الأولي لبعض الأمراض، إلى جانب خدمات التثقيف الصحي عبر المحاضرات والندوات والدورات، فضلًا عن برامج صحة الأم والطفل، والصحة المدرسية، والتطعيم ضد الأمراض.

[1] طارق السيد، المرجع السابق، ص 30.

**سادسًا: الفئات الاجتماعية داخل المؤسسة الصحية**

تضمّ المؤسسة الصحية مجموعة من الفئات الاجتماعية والمهنية التي تتكامل فيما بينها لضمان حسن سير العمل الصحي. وتُعدّ فئة الأطباء الفئة الأساسية والمحورية التي تشرف على العمل الطبي بمختلف مستوياته، إلى جانب فئات أخرى مساعدة تعتمد عليها في أداء مهامها الوظيفية، مثل فئة التمريض والطاقم الإداري. ويعكس هذا التعدد طبيعة تقسيم العمل الداخلي القائم على توزيع المهام التنظيمية وفقًا لمبدأ التخصص والخبرة المهنية، إضافة إلى التسلسل الإداري والتنظيمي.

ويمكن تصنيف أهم هذه الفئات على النحو الآتي[1]:

1. **فئة الأطباء:** وهي الفئة التي تتولى الإشراف المباشر وغير المباشر على الخدمات الطبية، وتتحمل المسؤولية الأساسية في تشخيص الأمراض ووضع الخطط العلاجية ومتابعة الحالات المرضية.
2. **فئة التمريض:** تمثل الفئات الطبية المساعدة، وتُعدّ حلقة الوصل المباشرة بين المريض والطبيب، حيث تتولى تقديم الرعاية اليومية للمرضى داخل الأقسام العلاجية الداخلية والخارجية.
3. **فئة فنيي المعامل الطبية:** وهي الفئة التي تقدم خدمات طبية مساعدة من خلال إجراء التحاليل والفحوصات المخبرية، وتسهم بشكل فعّال في دعم العملية التشخيصية والعلاجية.
4. **فئة العاملين في مجال الخدمات:** تشمل هذه الفئة العمال المكلفين بأعمال الصيانة والإصلاح، والإشراف على أقسام التغذية، والتحضير والتجهيز الطبي، إضافة إلى مختلف الخدمات الداعمة للعمل الصحي.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، دار المعرف الجامعية، مصر، 2001، ص 219-220.

5. **فئة الإداريين:** وهي الفئة المسؤولة عن تسيير العمليات الإدارية، مثل الإعداد، والنقل، والتموين، والاتصال الداخلي والخارجي، وتنظيم العمل داخل المؤسسة الصحية.
6. **فئة المديرين:** تتولى هذه الفئة رسم السياسات الأساسية لتنظيم المؤسسات الاستشفائية من الجوانب المالية والإدارية والطبية، كما تشرف على جميع الأقسام العلاجية الداخلية والخارجية، وتسهر على تنفيذ القوانين واللوائح وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة الصحية.
7. **فئة المرضى:** وتمثل الفئة المستفيدة من الخدمات الصحية، وتسعى جميع فئات التنظيم داخل المؤسسة إلى تقديم أفضل أساليب العلاج والرعاية من أجل تحسين أوضاعهم الصحية، وتُعدّ هذه الفئة بمثابة المخرجات الفعلية للمؤسسات الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئات المهنية لا تتمتع باستقلالية تسييرية كاملة، بل تخضع لتنظيمات الحكم المحلي ووزارة الصحة والمؤسسات العلاجية الكبرى في المجتمع، وهو ما يؤثر في طبيعة عملها وصلاحياتها.

**سابعًا: خصائص المؤسسة الصحية**

تتميز المؤسسة الصحية بجملة من الخصائص التي تفرقها عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية، ومن أبرزها[1]:

- **تعدد الفئات العاملة** داخل المؤسسة الصحية، حيث تضم أطباء، وممرضين، وإداريين، ولكل فئة اهتماماتها ومسؤولياتها الخاصة، ويؤدي كل فرد مهامه وفق تخصصه الوظيفي.
- **صعوبة التنبؤ بحجم العمل،** نظرًا لعدم القدرة على التنبؤ بحالات المرض المتوقعة، مما يفرض على العاملين الاستعداد الدائم لاستقبال الحالات الطارئة وغير المتوقعة.
- **صعوبة تقييم أداء المؤسسة الصحية،** بسبب تعدد أطراف الخدمة (الأطباء، المساعدون، والمريض)، إضافة إلى التعقيد العام في تقييم الخدمات الصحية.

[1] سيد محمد جاد الرب، المرجع السابق، ص 41-42.

- **الدقة والحذر في العمل الصحي**، حيث يرتبط أداء الخدمة بصحة الإنسان وحياته، وأي خطأ قد يؤدي إلى عواقب خطيرة، مثل العجز الدائم أو الوفاة.

**ثامنًا: مظاهر أزمة تسيير المؤسسات الصحية الجزائرية**

تعدّ المؤسسات الصحية، وعلى رأسها المؤسسات الاستشفائية، مؤسسات ذات طابع خدماتي، مما يجعلها عرضة لاختلالات في التسيير. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر هذه الأزمة فيما يلي[1]:

1. **الجانب التنظيمي:** ترتبط الوضعية الصعبة التي تعاني منها المؤسسات الصحية العمومية بمشاكل في التنظيم والتسيير واتخاذ القرار، حيث يقتصر دور المسيرين غالبًا على تنفيذ الميزانيات دون متابعة فعالة، مع غياب الرقابة من مديريات الصحة الولائية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العمل وتدهور نوعية الخدمات، فضلًا عن غياب الكفاءات التسييرية.
2. **ضعف تحفيز الموارد البشرية:** يُعدّ العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة الصحية، إلا أنه غير مستغل بفعالية نتيجة ضعف الأجور وغياب الحوافز، مما أدى إلى تراجع دافعية العمال، وانحصار مطالبهم في الحقوق المادية فقط، مع إهمال الواجبات المهنية. كما شهد القطاع العمومي نزيفًا ملحوظًا للكفاءات الاستشفائية الجامعية نحو القطاع الخاص بسبب تحسن ظروف العمل فيه.
3. **الجانب المالي:** تعتمد ميزانيات المؤسسات الصحية العمومية على الدولة والضمان الاجتماعي، في حين تبقى الموارد الذاتية المتأتية من الخدمات الصحية ضعيفة جدًا بسبب الأسعار الرمزية المفروضة، وعدم اهتمام العاملين بتحصيلها لعدم استفادتهم المباشرة منها.

[1] بن لوصف زين الدين، تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية في ظل المتغيرات المعاصرة، على الموقع: www.startimes.com بتاريخ: 2024/02/14.

4. **ضعف الصيانة:** تعمل العديد من المؤسسات الصحية بأقل من طاقتها الحقيقية نتيجة الإهمال في صيانة المعدات والتجهيزات الطبية الحديثة، رغم توفرها، مما يحدّ من فعاليتها في التشخيص والعلاج.
5. **منافسة القطاع الخاص:** أدى نمو القطاع الصحي الخاص إلى استقطاب أفضل الموارد البشرية من المؤسسات العمومية، بفعل الامتيازات المالية وتحسن ظروف العمل، مما زاد من تعميق أزمة التسيير في القطاع العمومي.

وخلاصة القول، فإن المؤسسات الصحية الجزائرية لا تعاني أساسًا من نقص الموارد المالية، بقدر ما تعاني من سوء التسيير وغياب التحفيز، وهو ما أدى إلى تراجع أداء العاملين واختلال التنظيم داخل هياكلها.

**تاسعًا: الأدوات والقواعد المُمكِّنة من التسيير العصري للمؤسسات الصحية العمومية الجزائرية**

إن السعي إلى تحسين المردودية ورفع مستوى الأداء داخل المؤسسات الصحية العمومية يقتضي تجديدًا شاملًا لأدوات التسيير، وقنوات الاتصال، وأنماط التنظيم الإداري المعتمدة في قطاع الصحة. وتتمثل أبرز هذه الأدوات فيما يلي[1]:

- الانتقال من التسيير البيروقراطي إلى التسيير الحديث، وذلك من خلال التخلي عن الأساليب الإدارية التقليدية التي ساهمت في تدهور نوعية العلاج وارتفاع تكاليف التشغيل، واعتماد نمط تنظيمي يمنح المؤسسات الصحية قدرًا من الاستقلالية في التسيير، مع ترقية أساليب الإدارة الحديثة القائمة على الفعالية والكفاءة.
- تحفيز وتنشيط الموارد البشرية، باعتبارها المورد الأساسي في المؤسسات الصحية، وذلك عبر تحسين الأجور ومختلف التعويضات إلى مستويات تضمن العيش الكريم، وتمكّن العاملين من التفرغ التام لأداء مهامهم، خاصة في التعامل المباشر مع المرضى.

[1] بن لوصيف زين الدين، المرجع السابق، ص 56

كما ينبغي ربط الأجور بمستوى الأداء، بما يسمح بمكافأة الكفاءات وتشجيعها على بذل مزيد من الجهد.

- اعتماد سياسة فعالة للتكوين المستمر لفائدة جميع مستخدمي المؤسسات الصحية، مع ضمان تنفيذها وتقييمها بشكل دوري، نظرًا لارتباط مستقبل هذه المؤسسات بتأهيل مواردها البشرية وقدرتها على مواكبة التطورات العلمية والتقنية.
- ترشيد عملية التوظيف والاختيار، من خلال الاعتماد على تقنيات حديثة لتحديد الاحتياجات الحقيقية من الموارد البشرية، واستخدام أدوات انتقاء مناسبة لكل فئة مهنية، مثل المقابلات والاختبارات، بما يضمن اختيار الأكفأ والأكثر تأهيلًا، والابتعاد عن ممارسات المحاباة والمحسوبية التي تؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى الأداء.
- تعزيز الاتصال الداخلي والمشاركة في اتخاذ القرار، عبر تشجيع المبادرات وإشراك جميع المستخدمين في القرارات المتعلقة بتسيير المؤسسات الصحية ومستقبلها، بما يعزز روح الانتماء والمسؤولية الجماعية.
- تحسين ظروف العمل، من خلال توفير المستلزمات الطبية الأساسية، والأدوية الضرورية بصفة مستمرة، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الصحية في ظروف ملائمة.
- تنويع مصادر التمويل وتحسين الإيرادات، وذلك بمنح المؤسسات الصحية هامشًا من الحرية في تحديد أسعار خدماتها بما يعكس تكاليفها الحقيقية، على غرار ما هو معمول به في القطاع الخاص، مع مراعاة البعد الاجتماعي.
- الاهتمام بالصيانة الدورية للمعدات والتجهيزات الطبية، وضمان توفر قطع الغيار، بما يسمح بالاستغلال الأمثل للتجهيزات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرضى.

إن التحديات الصحية الراهنة، إلى جانب المنافسة المتزايدة من القطاع الخاص، تفرض على المؤسسات الصحية العمومية إحداث تحول عميق في أساليب تسييرها، والانتقال إلى

تنظيم إداري مرن يمنحها الاستقلالية، ويسمح بخفض التكاليف، وتصحيح مواطن الخلل، والحد من تدهور نوعية العلاج. كما يتطلب ذلك التحكم في استخدام التكنولوجيات الطبية الحديثة، وإعادة الاعتبار للموارد البشرية عبر التكوين المتواصل، وتحسين الظروف المهنية والاجتماعية، واعتماد سياسات تحفيزية فعالة.

**الخلاصة:**

إن نشأة علم اجتماع الصحة تعكس الأهمية المشتركة لكل من علم الاجتماع والطب في دراسة ظاهرتي الصحة والمرض، وإبراز الأبعاد الاجتماعية للمرض، بما يسهم في فهم أعمق للظاهرة المرضية وتطوير الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض.

وتُعدّ المؤسسة الصحية من أبرز المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، لما لها من دور أساسي في الحفاظ على صحة الأفراد والمجتمع، وهي من القطاعات الحساسة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، وتسعى إلى تحقيق هدف جوهري يتمثل في الارتقاء بالصحة العامة والوصول بالمجتمع إلى مستويات أفضل من العافية.

كما أن التطور الذي تشهده المنظومة الصحية من حيث تعدد التخصصات والوسائل التكنولوجية، إلى جانب الارتفاع المستمر في الطلب على الخدمات الطبية، يفرض اعتماد تنظيم مؤسساتي عقلاني وفعّال، يضمن تحقيق أهداف المؤسسة الصحية العلاجية والوقائية، باعتبارها مؤسسة خدماتية اجتماعية تعمل بشكل متواصل وفي مختلف الظروف.

# المحاضرة الثالثة:

# المؤسسة التربوية

**تمهيد:**

يتكوّن الفرد داخل إطار اجتماعي له مميزاته الثقافية والتاريخية، ومن خلال هذا الإطار يكتسب أنماط السلوك والعادات التي تساعده على التفاعل مع محيطه اليومي. وتبدأ عملية التنشئة الاجتماعية منذ السنوات الأولى داخل الأسرة، ثم تتوسع تدريجيًا لتشمل جماعة الأقران، قبل أن تتعزز بشكل منظم داخل المؤسسة المدرسية، إضافة إلى ما يكتسبه الفرد بصفة غير مباشرة من احتكاكه بمختلف المؤسسات الاجتماعية كوسائل الإعلام، والفضاءات العامة، ومؤسسات التنشئة الأخرى.

وتُعدّ التربية عملية اجتماعية شاملة تشترك فيها مختلف مكونات المجتمع، ولا تنحصر مسؤوليتها في الأسرة أو المدرسة فقط. غير أن التحولات الاجتماعية المتسارعة وتعقّد متطلبات الحياة المعاصرة فرضت على المدرسة أن تضطلع بدور محوري ومقصود في العملية التربوية، باعتبارها مؤسسة متخصصة تعمل وفق أهداف وبرامج منظمة، تستجيب لتعدد حاجات الفرد وتنوع أساليب تفاعله معها. ومن هذا المنطلق، غدت المدرسة في العصر الحديث المرجع الأساسي عند الحديث عن التربية، لما تؤديه من وظيفة أساسية في إعداد الفرد ودمجه في المجتمع.

## I-مؤسسة المدرسة

ظهرت المدرسة كمؤسسة اجتماعية متخصصة في تربية النشء في المرحلة التي أصبحت فيها مؤسسات التنشئة الاجتماعية غير النظامية عاجزة عن تحقيق المستوى المطلوب من التربية، خاصة في ظل التعقيدات التي يفرضها العصر الحديث. وبذلك أُنيط بالمدرسة دور محوري في العملية التربوية، وأصبحت تُعدّ المؤسسة الاجتماعية الأساسية المسؤولة عن تربية الأفراد وتأهيلهم، حتى غدا عدم الالتحاق بها قرينًا للأمية، دون إغفال الدور المكمل الذي تؤديه الأسرة وبقية المؤسسات الاجتماعية في هذا المجال.

ونتيجة لذلك، تحمّلت المدرسة مسؤوليات متزايدة، وارتبط مفهوم التربية بها ارتباطًا مباشرًا، مما جعلها ضرورة حتمية في مجتمعات العصر الحديث. ومع التحولات التي عرفها العالم، لاسيما ظهور الدولة الوطنية وتعقد متطلبات سوق العمل، اتسع نطاق المدرسة، وحرصت الدول، ومنها المجتمع الجزائري، على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وإقرار إلزامية التعليم ومجانيته. وقد انعكس ذلك في تخصيص ميزانيات معتبرة لإنشاء المدارس في المناطق الحضرية والريفية، وضمان استفادة الذكور والإناث، والفقراء والأغنياء، على حد سواء.

كما ازداد الاهتمام بتنظيم الخبرات التربوية في شكل مناهج دراسية واضحة، وتطوير برامج إعداد المعلمين، ووضع أطر قانونية وتنظيمية تسير بها المؤسسات التعليمية، إلى جانب توفير خدمات تعليمية مرافقة، وتحديد المسؤوليات داخل المدرسة ضمن تسلسل إداري هرمي، بما يضمن استقرار النظام التربوي وفعاليته.

### أولا: تعريف المدرسة

تتعدد تعريفات المدرسة بتعدد الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع التربوي، حيث يُنظر إليها من زوايا مختلفة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ونظامًا تربويًا في آن واحد. ويعكس هذا التعدد اختلاف تصورات الباحثين حول طبيعة المدرسة ووظيفتها داخل البناء الاجتماعي.

يرى **محمد جمال صقر** أن المدرسة تُعدّ مؤسسة اجتماعية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، يتمثل دورها الأساسي في تكوين الأفراد في مختلف الجوانب ضمن إطار منظم ومقصود[1]. ويؤكد **رابح تركي** من جانبه أن المدرسة هي المؤسسة التربوية الرسمية والعامة التي أُنشئت من أجل تنفيذ أهداف النظام التربوي داخل المجتمع[2].

أما **ألان بودو (Beaudot Alain)** فينظر إلى المدرسة بوصفها نظامًا اجتماعيًا معقدًا من السلوكيات المنظمة، يسعى إلى أداء مجموعة من الوظائف داخل إطار النظام الاجتماعي القائم. في حين يعرّفها **شيبمان (Shipman)** بأنها شبكة من الأدوار والمراكز الاجتماعية التي يشغلها كل من المعلمين والتلاميذ، حيث يتم من خلالها اكتساب المعايير والقيم التي تُسهم في تحديد أدوار الأفراد المستقبلية في الحياة الاجتماعية[3].

ومن منظور علم الاجتماع، تتكون المدرسة من مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون، وتخضع لمنظومة من القيم والمعايير التي تنظم التفاعلات التربوية والاجتماعية داخل المؤسسة وخارجها، وتسهم في إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية على المستويين الثقافي والتربوي، كما أشار إلى ذلك **علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب**[4].

وتُعدّ المؤسسة المدرسية، من جهة، حقيقة قانونية قائمة بذاتها، تتخذ أشكالًا تنظيمية مختلفة باختلاف المجتمعات، من حيث الهيكلة الإدارية، وأساليب التسيير، وتوظيف المعلمين، ووجود الإدارة. ومن جهة أخرى، تمثل المدرسة واقعًا اجتماعيًا تتعدد مظاهره تبعًا للأدوار التي يؤديها مختلف الفاعلين التربويين، وعلى رأسهم التلاميذ.

وتتحول المدرسة إلى جماعة مدرسية متكاملة عندما تكتسب العلاقات داخلها معاني جديدة قائمة على التعاون والعمل الجماعي، والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، حيث تصبح الروابط تفاعلًا وتبادلًا، والعلاقات تشاورًا وتنسيقًا. وبذلك، تدل المدرسة على نظام اجتماعي

---

[1] محمد جما صقر، اتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1998، ص 93.

[2] رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 187.

[3] Beaudot Alain : Sociologie de l'école , Dunod , Paris , 1981 , P 77

[4] Ibid , P 56

قائم بذاته، يتجاوز كونها مجرد مكان لتلقي التعليم ونقل المعرفة، ليصبح بناءً اجتماعيًا ينظم العملية التعليمية منذ التحاق الطفل بالمدرسة إلى غاية خروجه منها[1].

وتُعدّ المدرسة كذلك مؤسسة اجتماعية تتداخل فيها سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين ضمن شبكة من العلاقات بين المعلمين والتلاميذ، بما يُنتج نظامًا تربويًا متكاملًا. ويُنظر إلى التعليم، وفق هذا التصور، على أنه عملية رسمية تهدف إلى تنشيط الفكر وتنمية الجوانب العقلية، والأخلاقية، والروحية، والإبداعية لدى الإنسان.

وتتباين أهداف التعليم باختلاف تصورات الأفراد؛ فالبعض ينظر إليه كوسيلة لاجتياز الامتحانات والحصول على وظيفة، بينما يعتبره آخرون أداة للإعداد الاجتماعي لشغل مكانة مرموقة في المجتمع. في حين يرى فريق ثالث أن التعليم وسيلة لتحقيق التوافق الذاتي والتكيف مع المجتمع المحيط، من خلال رفع مستوى الفهم والإدراك، وزيادة فعالية الفرد في التفاعل الإيجابي مع بيئته وتحقيق أهدافه[2].

ويؤكد **عبد المؤمن يعقوبي** و**أحمد مصطفى خاطر** أن النظام التعليمي الحديث لا يقتصر على نقل المعارف، بل يحمل في طياته مجموعة من القيم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، إضافة إلى القيم الروحية، باعتباره نسقًا هادفًا يسعى إلى تكوين المواطن الصالح القادر على الاندماج في المجتمع والمساهمة الفعالة في التنمية. ولهذا، يشمل النظام التعليمي أنشطة مرافقة غير تعليمية تُسهم في إشباع حاجات المتعلمين، وتحقيق نموهم المتكامل بما يتلاءم مع خصائصهم العمرية[3].

وانطلاقًا مما سبق، يمكن تعريف المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية رسمية من المؤسسات التربوية، أنشأها المجتمع وأوكل إليها مسؤولية إعداد الأفراد وتأهيلهم للحياة الاجتماعية، من خلال عملية تربوية منظمة وشاملة.

---

[1] عبد المومن يعقوبي، التدبير الإداري التربوي ومشروع المؤسسة، ط1، سلسلة التربية والديداكتيك، العدد 04، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، ص 55.

[2] احمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية-نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009م، ص 55.

[3] أحمد مصط في خاطر، المرجع السابق، ص 429.

**ثانيًا: العوامل التي أدّت إلى نشوء المدرسة في المجتمع**

أسهمت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظهور المدرسة كمؤسسة تربوية أساسية داخل المجتمع، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي[1]:

- **اتساع نطاق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية** داخل المجتمعات الحديثة، وما رافق ذلك من تزايد متطلبات هذه الأنشطة من مهارات ومعارف وقدرات متنوعة، الأمر الذي تجاوز إمكانات الأسرة والهيئات التقليدية في الإعداد والتنشئة، وأدى إلى بروز الحاجة إلى مؤسسات متخصصة تتولى مهمة إعداد الأفراد وتدريبهم وتأهيلهم.
- **تحول نمط الحياة الاجتماعية** من النمط التقليدي القائم على الأسرة والعشيرة إلى نمط مجتمعي حديث يتميز بالتعقيد والتنوع، حيث اتسعت دائرة العلاقات الاجتماعية وتجاوزت حدود القرابة والقبيلة، وأصبحت المجتمعات تضم فئات ثقافية وعرقية متعددة. وقد أفرز هذا الواقع ضرورة وجود مؤسسات تربوية تسهم في تعزيز الانتماء للمجتمع الواسع، وترسيخ قيم الولاء، ودعم الاستقرار الاجتماعي والضبط الاجتماعي.
- **تزايد التراث الثقافي للمجتمعات البشرية**، وما صاحبه من حاجة ملحّة إلى مؤسسات تتولى حفظ هذا التراث ونقله من جيل إلى آخر، وهي مهمة لم تعد الأسرة أو الجماعات التقليدية قادرة على القيام بها وحدها. ومن هنا برزت المدرسة كمؤسسة تربوية تتكفل بنقل التراث الثقافي، وتضمن استمرارية المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره.
- **تعقّد التراث الثقافي وتنوع عناصره** نتيجة الاكتشافات والاختراعات العلمية والتكنولوجية، وما نتج عنها من تضخم المعرفة وتشعبها. وقد استدعى ذلك وجود مؤسسة تربوية تعمل على تبسيط هذا التراث وتنظيمه، وتيسير نقله واستيعابه من قبل الأجيال الجديدة، بما يسمح بهضمه وتوظيفه بصورة فعالة.
- **ارتفاع توقعات المجتمع من أفراده سلوكيًا واتجاهيًا**، خاصة في ما يتعلق بالقضايا والمشكلات الكبرى التي تواجهه، الأمر الذي فرض الحاجة إلى مؤسسة تربوية يُعوّل

[1] سيد علي شتا وآخرون، علم الاجتماع التربوي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 144-145.

عليها في توجيه سلوك الأفراد والجماعات، وترشيد اتجاهاتهم بما يتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة.

- **ازدياد الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات البشرية**، وما يترتب عليه من تأثيرات ثقافية متبادلة، تستوجب غرس بعض القيم الثقافية، وتعزيز الهوية الثقافية، واستبعاد ما لا يتلاءم مع خصوصيات المجتمع، بما يسهم في الحفاظ على توازنه واستقراره.

- **التقدم الصناعي والتكنولوجي** الذي يُعد من أكثر العوامل تأثيرًا في حياة المجتمعات المعاصرة، حيث أدى إلى ارتفاع مستوى التقنية، واتساع ظاهرة التخصص، وتعقد متطلبات الحياة والعمل. وقد أسهم ذلك في تعاظم دور المدرسة، وفرض ضرورة تطوير المؤسسات التربوية وبرامجها بما يتلاءم مع حاجات المجتمع، ويؤهل الأفراد لاستثمار التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في تحقيق التنمية وتفادي التخلف.

وخلاصة القول، إن التحولات الاجتماعية وتعقّد التراث الثقافي، إلى جانب التطور التقني والتقدم الصناعي، فرضت على المجتمعات الحديثة الحاجة إلى مؤسسة تربوية متخصصة. ومن هذا المنطلق، برزت المدرسة كضرورة اجتماعية أساسية، تضطلع بتنظيم العملية التربوية وتوسيع وظائفها بما ينسجم مع تعقّد الحياة المعاصرة وتعدد التخصصات والحاجة المتزايدة إلى مهارات متنوعة ودقيقة.

**ثالثًا: وظائف المدرسة**

تُعدّ المدرسة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي أُوكلت إليها مهمة التربية داخل المجتمع، لما تؤديه من أدوار أساسية في إعداد الفرد وتهيئته للحياة الاجتماعية. وتضطلع المدرسة بوظائف متعددة تتكامل فيما بينها، وتشمل الجوانب التربوية، والنفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتختلف طبيعة هذه الوظائف باختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية. غير أنّ المدرسة في المجتمع الحديث أصبحت تتحمل مسؤوليات أوسع وأكثر تعقيدًا، ويمكن تصنيف وظائفها في المحاور الآتية:

**1-الوظيفة التعليمية**

تحتل الوظيفة التعليمية موقع الصدارة في مهام المدرسة، إذ تُعدّ جوهر العملية التربوية وأساسها. وتسعى المدرسة من خلالها إلى إكساب المتعلمين الأسلوب العلمي في التفكير القائم على التحليل والنقد والاستنتاج، وتزويدهم بالمعارف الصحيحة في مختلف المجالات العلمية.

كما تعمل على تعليم المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والحساب والتعبير، بوصفها أدوات ضرورية للتعلم المستمر. ولا يقتصر دور المدرسة في هذا الجانب على نقل المعرفة فحسب، بل يمتد إلى تنمية المهارات المهنية والفنية، وتشجيع الإبداع والاجتهاد، ورفع كفاءة المتعلم، بما يؤهله للاندماج في الحياة العملية، ويُسهم في الحد من البطالة وتحقيق التكيف مع متطلبات العصر[1].

**2-الوظيفة النفسية**

تسهم المدرسة في إشباع الحاجات النفسية للتلاميذ من خلال توفير مناخ تربوي آمن يساعدهم على بناء علاقات اجتماعية سليمة وتكوين صداقات، مما يعزز لديهم الشعور بالانتماء والأمن النفسي. كما تعمل على تنمية الثقة بالنفس، وإشباع الحاجة إلى التقدير وتحقيق الذات، من خلال تشجيع المشاركة والتنافس الإيجابي.

وتُعدّ الأنشطة الرياضية والترفيهية وسيلة فعالة للتخفيف من الضغوط النفسية، في حين يوفر وجود المختصين النفسيين والاجتماعيين الدعم اللازم لمعالجة المشكلات النفسية والسلوكية، الأمر الذي يعزز التوافق النفسي والاجتماعي للمتعلمين ويرفع من مستوى تحصيلهم الدراسي[2].

**3-الوظيفة السياسية**

ترتبط المدرسة ارتباطًا وثيقًا بالنظام السياسي، حيث تسهم في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للمجتمع من خلال المناهج والبرامج والسياسات التربوية. وتعمل المدرسة على

[1] مراد زعيمي، المرجع السابق، ص 143.
[2] المرجع نفسه، ص 143-144.

ترسيخ القيم الوطنية، وتعزيز الانتماء القومي، وتكريس الإيديولوجيا السائدة، إلى جانب دعم الوحدة السياسية والثقافية.

كما تضطلع بدور مهم في التنشئة السياسية، من خلال توعية المتعلمين بمفاهيم المواطنة، والحقوق والواجبات، والانتماء الوطني، بما يساعد على تكوين وعي سياسي واجتماعي يتلاءم مع توجهات المجتمع[1].

**4-الوظيفة الاقتصادية**

تؤدي المدرسة دورًا محوريًا في إعداد الموارد البشرية المؤهلة، عبر التدريب والتأهيل العلمي والتقني وفق احتياجات سوق العمل. وتسهم في توجيه المتعلمين نحو التخصصات المختلفة بما يتناسب مع قدراتهم ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

وبذلك تُعدّ المدرسة مصدرًا أساسيًا لتزويد المجتمع بالأيدي العاملة المدربة والكفاءات المتخصصة، كما تواكب التطور التكنولوجي وتسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة[2].

**5-الوظيفة الاجتماعية**

تعمل المدرسة على نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر والمحافظة عليه، مع تبسيطه وتنقيته من الخرافات والمعتقدات غير العقلانية، وتقديمه بما يتناسب مع قدرات المتعلمين ومستويات نموهم المختلفة. كما تسهم في الابتكار الثقافي، وتنمية التفكير النقدي، وترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية.

وتُعدّ المدرسة أداة فعالة لتحقيق الضبط الاجتماعي، والحد من الانحراف، والتقريب بين الفئات الاجتماعية من خلال إتاحة فرص تعليمية متكافئة، بما يعزز الوحدة الثقافية والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع[3].

---

[1] علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، المرجع السابق، ص 35-36.

[2] أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص 427.

[3] مراد زعيمي، المرجع السابق، ص 145-146.

### 6-الوظيفة التربوية (التنشئة الاجتماعية)

تُعدّ المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية، حيث تتولى إعداد الأجيال الجديدة إعدادًا متكاملًا يشمل الجوانب المعرفية، والسلوكية، والأخلاقية، والمهنية. وتسهم في غرس القيم الأخلاقية، وتوجيه السلوك الاجتماعي، وتنمية روح الانضباط والمثابرة وحب التعلم[1].

كما تُعدّ المدرسة صورة مصغرة عن المجتمع، تُهيئ الفرد للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، وتسهم في تكوين المواطن الصالح القادر على التكيف مع مجتمعه والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية. [2]

### رابعًا: الأدوار الرئيسية داخل المؤسسة المدرسية (تلخيص)

يضمّ النظام التربوي مجموعة من الأدوار المتكاملة، يضطلع كلّ منها بمهام ونشاطات محددة يؤديها شاغلو هذه الأدوار داخل التنظيم التربوي. وتسهم هذه الأدوار في تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية، وفي ضبط التفاعل الاجتماعي بين مختلف الجماعات التربوية. ومن أبرز الأدوار الأساسية داخل النظام المدرسي: دور المدرس، ودور التلميذ، ودور الآباء.

#### 1-دور المدرس:

يتمثل دور المدرس في مجموعة من المهام التربوية والتعليمية التي تُسند إليه باعتباره العنصر الأساسي في تنفيذ السياسة التعليمية وتحقيق أهداف النظام التربوي. وتعتمد المؤسسة المدرسية على هذه الفئة في أداء وظائفها، نظرًا لتعاملها المباشر مع الجماعات التربوية الأخرى، كالإدارة التعليمية والتلاميذ، ويبلغ هذا التفاعل ذروته داخل حجرة الدراسة[3].

ولا يمكن تصور مدرسة دون وجود المدرسين والتلاميذ، إذ يُعدّ المدرس محور العملية التعليمية وركيزتها الأساسية في أي مجتمع. وتولي الدول اهتمامًا كبيرًا بإعداد المعلم وتكوينه،

---

[1] مربوحة بولحبال، المرجع السابق، ص 207.
[2] علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، المرجع السابق، ص 34.
[3] سيد علي شتا وآخرون، المرجع السابق، ص 126.

لما له من دور بالغ في نقل المعارف والخبرات إلى المتعلمين، فضلًا عن التأثير الذي تُحدثه شخصيته وسلوكه في بناء شخصية التلاميذ.

وينظر علم الاجتماع التربوي إلى المدرس بوصفه قائد الجماعة الصفية، والشخصية المركزية داخل القسم، حيث يرتبط نجاح العملية التعليمية بقدرته على إدارة الموقف التعليمي والتفاعل الإيجابي مع تلاميذه. ولا يتحقق التعليم الفعّال إلا من خلال تفاعل قيمي قائم على الصدق والالتزام، إذ يؤدي المدرس أدوارًا متعددة تشمل نقل المعرفة، والتوجيه، والتقويم، والضبط، ويضطلع أحيانًا بدور بديل لدور الأب داخل المدرسة. وتختلف فاعلية المدرس باختلاف مستوى تكوينه، وخبراته المهنية، ومهاراته المكتسبة خلال مسيرته الوظيفية[1].

**2-دور التلميذ**

يُعدّ التلميذ محور العملية التعليمية وغايتها الأساسية، إذ يتمثل دوره في تلقي المعرفة واكتساب المهارات وتنمية القدرات العقلية والاجتماعية. ولم يعد دور التلميذ يقتصر على تعلم المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، بل امتد ليشمل التربية الخلقية والتهذيب السلوكي، والتنشئة الاجتماعية السليمة[2].

ويقوم دور التلميذ داخل المدرسة على الالتزام بالنظام والانضباط واحترام القوانين وتوجيهات المعلمين، بما يسهم في تهيئته للاندماج في الحياة الاجتماعية. كما تتحدد أدواره من خلال علاقاته وتفاعلاته مع زملائه ومعلميه، سواء داخل القسم أو في الأنشطة المدرسية واللاصفية، مما يعزز مهارات التواصل والتعاون والعمل الجماعي[3].

وتسهم المدرسة في إعداد التلميذ للحياة المستقبلية، من خلال تنمية الاتجاهات الإيجابية، وتطوير المهارات، وبناء الشخصية المتوازنة القادرة على التكيف مع متطلبات المجتمع والمشاركة الفعالة في مختلف مجالاته.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التربية والمجتمع-دراسة في علم الاجتماع التربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 82.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 77.

[3] سيد علي شتا وآخرون، المرجع السابق، ص 127.

**3-دور الآباء:**

يُعدّ الآباء شركاء أساسيين في العملية التربوية، إذ تقوم العلاقة بين المدرسة والأسرة على التعاون والتكامل في تربية الطفل ورعايته. وعلى الرغم من اشتراك الآباء والمعلمين في جعل التلميذ محور اهتمامهم، إلا أن أهداف كل طرف قد تختلف؛ فالآباء غالبًا ما يسعون إلى ضمان النجاح الدراسي لأبنائهم وتحقيق طموحات أفضل مما حققوه هم أنفسهم.

وتزداد فعالية العملية التربوية عندما يشارك الآباء المعلمين في إدراك أهمية التعليم ودعم جهود المدرسة، مما يسهم في بناء علاقة إيجابية قائمة على الثقة والتعاون بين الطرفين. وتُعدّ المدرسة، إلى جانب الأسرة، من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث تتولى إكساب الفرد القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية، وتعمل على غرس التراث الثقافي وتنمية التكيف الاجتماعي لدى التلاميذ[1].

ومن هنا، تبرز أهمية تنظيم العلاقات بين مختلف الجماعات التربوية داخل المؤسسة المدرسية، وتوجيه التفاعل الاجتماعي بينها، بما يضمن ترشيد الأدوار المختلفة، وضبط السلوك، وتحقيق توقعات المجتمع والمؤسسة التربوية من جميع الفاعلين التربويين داخل المدرسة.

**خامسًا: القيادة في المؤسسة المدرسية**

تُعرَّف القيادة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد وتوجيههم بأسلوب الإقناع والتحفيز، بما يدفعهم إلى أداء مهامهم بفاعلية من أجل تحقيق أهداف مشتركة. ويُعدّ القائد المسؤول الأول عن تنسيق أنشطة العاملين معه، وتنظيم جهودهم، وتوجيهها نحو غايات محددة تخدم المؤسسة[2].

وانطلاقًا من هذا المفهوم، تتجلى مسؤوليات مدير المؤسسة التعليمية في توجيه جميع الجهود البشرية والكفاءات المتاحة نحو الارتقاء بمستوى التعليم، من خلال الإشراف الإداري

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 79.
[2] عبد المومن يعقوبي، المرجع السابق، ص 63.

الفعّال، وتنظيم العمل المدرسي، وتحفيز المعلمين على الانضباط والعطاء، وتشجيع التلاميذ على الجدّ والمثابرة. كما يحرص المدير على توفير الوسائل والإمكانات التربوية الضرورية لإنجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها[1].

وتُعدّ المدرسة المؤسسة الأساسية في تربية الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية، ومن ثمّ لا يمكن لمدير المدرسة أن يؤدي مهامه على الوجه الأمثل إلا إذا كان متمكنًا من الكفاءات اللازمة، ومتحليًا بمهارات معرفية وإنسانية وفنية تمكّنه من أداء دوره بوصفه قائدًا، ومشرفًا، ومستشارًا داخل المؤسسة وخارجها. وقد أدى تطور المجتمعات وتغير متطلبات العصر إلى اتساع مهام المدير وتشعبها، بما يتماشى مع المستجدات التربوية الحديثة.

وتتمثل إحدى أهم المسؤوليات الأخلاقية للقيادة المدرسية في تهيئة بيئة تعليمية تقوم على ترسيخ القيم الأخلاقية في عمليتي التعليم والتعلم. فالتعلم في العصر الحديث لا يقتصر على كونه نشاطًا فكريًا فحسب، بل يُعدّ أيضًا ممارسة أخلاقية تتطلب وعيًا قيميًا. ويستدعي هذا الفهم الأخلاقي للقيادة التربوية نمطًا جديدًا من الحوار والتعاون بين القادة التربويين، والمعلمين، والمشرفين، وأولياء الأمور، خاصة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، وتقويم أداء التلاميذ والمعلمين، إضافة إلى ضرورة تطوير الإعداد الأكاديمي للإداريين.

وترتكز القيادة التربوية الأخلاقية على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أهمها[2]:

- أن يكون الهدف الأساسي للقرارات والإجراءات المتخذة هو مصلحة التلاميذ وتحقيق منفعتهم.
- الالتزام بالنزاهة والاستقامة في أداء المسؤوليات المهنية.
- دعم المبادئ التي تكفل حماية الحقوق المدنية والإنسانية لجميع الأفراد.
- الامتثال للقوانين الوطنية والمحلية، وتنفيذ السياسات والأنظمة الإدارية المعتمدة.

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] كمال سليم، دواعي القيادة التربوية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2013، ص 248-249.

- العمل على تعديل أو تصحيح القوانين والسياسات التي لا تنسجم مع الأهداف التربوية السليمة.
- تجنب استغلال المنصب الإداري لتحقيق مصالح شخصية ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ديني أو اقتصادي.
- الاعتراف بالشهادات والمؤهلات العلمية والمهنية الصادرة عن مؤسسات معترف بها.

وعليه، فإن دور مدير المدرسة أو القائد التربوي لا يقتصر على التسيير الروتيني للشؤون الإدارية، أو المحافظة على النظام الداخلي، أو تنفيذ المناهج الرسمية، أو صيانة التجهيزات والبنايات المدرسية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى أداء أدوار قيادية وتربوية تتماشى مع متطلبات العصر والتغيرات التربوية المتسارعة.

ومن هذا المنطلق، لا تتحدد أهمية المدرسة في مناهجها الدراسية أو في حجم المعارف والمهارات التي يكتسبها التلميذ فقط، بل تتجلى كذلك في بنيتها التنظيمية الاجتماعية، وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية الهرمية داخلها، والتي تسهم في غرس القيم والمعايير اللازمة لاستقرار نظام العمل وتحقيق الفعالية التربوية.

**II-مؤسسة الأسرة**

تُعدّ الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتولى تنشئة الطفل، فهي الجماعة الأولية التي يكتسب من خلالها خصائص المجتمع الاجتماعية والنفسية والمعرفية. وتمثل الأسرة الإطار الأساسي الذي يتم داخله البناء السليم لشخصية الطفل، إذ يقضي فيها سنواته التكوينية الأولى، وتتكون خلالها أنماط شخصيته الاجتماعية وتتشكل ملامح سلوكه واتجاهاته.

وتُعدّ الأسرة المركز الأساسي لحياة الفرد، فهي البيئة الطبيعية التي تنشأ فيها العقائد الدينية والقيم الأخلاقية، ومنها يستمد الطفل لغته القومية، ويكتسب أسس التواصل والتفاعل مع محيطه الاجتماعي. كما تؤدي الأسرة دورًا محوريًا في إرساء القواعد الأولى للتنشئة الاجتماعية، من خلال غرس القيم والمعايير التي توجه سلوك الطفل في مراحله اللاحقة.

وعلى الرغم من بروز المدرسة كمؤسسة رئيسية في النظام التربوي للمجتمعات الحديثة، فإن ذلك لم يُقلّل من أهمية دور الأسرة في العملية التربوية، بل على العكس، تؤكد المدرسة باستمرار على ضرورة تكامل دورها مع دور الأسرة. فقبل التحاق الطفل بالمدرسة، تكون الأسرة قد أدت دورًا فاعلًا في تربيته جسمانيًا وعقليًا ونفسيًا واجتماعيًا، لتتولى المدرسة بعد ذلك استكمال هذه العملية في إطارها النظامي.

وبذلك تُعدّ الأسرة المؤسسة الأساسية في المجتمع للحفاظ على تماسكه واستمراريته، ونقل تراثه الثقافي عبر الأجيال، شريطة أن تضطلع بمسؤولياتها في التنشئة الاجتماعية، وتعتمد أساليب تربوية فعالة تُسهم في توجيه سلوك الطفل وتكوين شخصيته بصورة سليمة ومتوازنة.

**أولًا: تعريف الأسرة**

تعددت تعريفات الأسرة بتعدد المقاربات النظرية والاتجاهات العلمية في علم الاجتماع، لذلك اعتمد الباحثون على تقديم تعريفات مختلفة تُبرز أبعادها البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

يرى **محمد عاطف غيث** أن الأسرة تُعدّ جماعة اجتماعية بيولوجية منظمة، تتكوّن من رجل وامرأة تجمع بينهما رابطة زوجية مشروعة، وينتج عن هذه العلاقة الأبناء، الذين يشكلون الامتداد الطبيعي للأسرة داخل المجتمع. ويؤكد هذا التعريف على البعد الشرعي والبيولوجي للأسرة باعتبارها أساس الاستمرار الإنساني[1].

كما يعرّفها بعض الباحثين على أنها جماعة أولية تتميز بالإقامة المشتركة، والتعاون الاقتصادي، وأداء وظيفة تكاثرية، على أن تقوم بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية مشروعة، وهو تعريف يركز على الطابع الوظيفي والتنظيمي للأسرة داخل البناء الاجتماعي[2].

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979، ص 176.
[2] عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربوي، دار عمان، الأردن، 1984، ص 130.

وفي هذا السياق، قدّم **بيرجس ولوك (Burgess & Locke)** في كتابهما The Family الصادر سنة 1953 تعريفًا للأسرة باعتبارها جماعة من الأفراد تربطهم علاقات الزواج أو الدم أو التبني، يعيشون في مسكن واحد، ويتفاعلون فيما بينهم وفق أدوار اجتماعية محددة مثل دور الزوج أو الزوجة، الأب أو الأم، الأخ أو الأخت، ويشتركون في ثقافة واحدة تعكس نمط حياتهم المشترك[1].

من جهته، يرى **مراد زعيمي** أن الأسرة تمثل الوحدة الاجتماعية القاعدية في المجتمع، وتقوم أساسًا على العلاقة الزوجية، وتهدف إلى إشباع الحاجات الفطرية للأفراد، إضافة إلى أداء وظائف شخصية واجتماعية أساسية، في مقدمتها التنشئة الاجتماعية[2].

وانطلاقًا من هذه التعريفات، يمكن تحديد المكوّنات الأساسية للأسرة كما يلي[3]:

- من الناحية المادية، تتكوّن الأسرة من الزوج والزوجة والأبناء الذين يعيشون في مسكن واحد.
- من الناحية الاجتماعية، تُعدّ الأسرة وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية، تقوم على علاقات تعاونية وروحية بين أفرادها.
- تمارس الأسرة وظائف متعددة، منها البيولوجية (الإنجاب)، والتربوية (التنشئة الاجتماعية)، والاقتصادية (تأمين الحاجات المادية).
- تضم الأسرة منظومة من المراكز والأدوار، مثل دور الأب والأم والطفل والأخ والأخت، وتقوم بين هذه المراكز شبكة من الأدوار المتكاملة التي تعكس طبيعة التفاعل الأسري.
- كما تتميز الأسرة بنمط خاص من القيم والمعايير والمفاهيم التي توجه سلوك أفرادها وتنظم علاقاتهم المتبادلة[4].

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 181.

[2] مراد زعيمي، المرجع السابق، ص 65.

[3] عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي تلميذ المدرسة الثانوية، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 84-86.

[4] ربوحة بولحبال نوار، المرجع السابق، ص 193-194.

وبذلك يمكن القول إن الأسرة رابطة اجتماعية تتكوّن من زوج وزوجة وأبناء، وهي وحدة من الشخصيات المتفاعلة، وتُعدّ المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد أسس التربية الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تنقل تطلعات المجتمع وقيمه وتوقعاته إلى الأبناء.

**ثانيًا: وظائف الأسرة**

تُعدّ الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع، وتضطلع بمجموعة من الوظائف الحيوية التي تسهم في استمراره وتماسكه، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تمارسها تجاه أبنائها. ويمكن تلخيص أهم وظائف الأسرة فيما يأتي:

- **الوظيفة الإنجابية:** تتمثل في إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع البشري، إذ تُعدّ الأسرة المصدر الرئيس لتجديد أجيال المجتمع وضمان استمراريته.
- **الرعاية الصحية والجسمية:** حيث تسهم الأسرة في الحفاظ على صحة الأطفال الجسدية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نموهم النفسي والاجتماعي السليم.
- **الضبط الاجتماعي:** تمارس الأسرة دورًا مهمًا في توجيه سلوك الأبناء وضبطه أخلاقيًا واجتماعيًا، من خلال غرس القيم والمعايير، وبناء سلطة داخلية في ضمير الطفل تحميه من الانحراف.
- **نقل التراث الثقافي:** تعمل الأسرة على نقل الثقافة إلى الطفل في صورة نماذج سلوكية محببة، تساعده على استيعاب القيم والرموز الحضارية، وتمكّنه من التفاعل الإيجابي مع المجتمع وفهم واقعه.
- **تعزيز علاقة الطفل بالبيئة الاجتماعية:** من خلال تدريب الطفل على السلوك الاجتماعي السوي، وتعليمه كيفية توظيف القيم والمبادئ التي يكتسبها داخل الأسرة في الواقع الاجتماعي، وتنمية قدراته على الملاحظة والتحليل والاستنتاج.
- **إشباع الحاجات الأساسية:** تسهم الأسرة في تلبية حاجات الطفل البيولوجية والنفسية، مثل الحاجة إلى الأمن، والحماية، والاستقلال، والاستقرار.

- **التربية الدينية:** تُعدّ الأسرة الإطار الأول لغرس القيم الدينية والروحية، وتعليم الطفل مبادئ العبادة واحترام المعتقدات الدينية، وتبقى قدوة لأبنائها حتى بعد التحاقهم بالمؤسسات التعليمية.
- **العناية بالصحة النفسية:** يؤثر أسلوب معاملة الوالدين للأبناء في بناء شخصياتهم، إذ تسهم الأسرة في تنمية الاستقلالية، والشعور بالأمان، والتقدير، وتكوين عواطف سليمة، وتوجيه الأبناء نحو أساليب مقبولة للتعبير عن انفعالاتهم واستثمار أوقات فراغهم.
- **وظيفة التنشئة الاجتماعية:** ورغم تطور المجتمع وتغيّر أساليب التنشئة، تظل الأسرة المؤسسة الأولى المسؤولة عن غرس المهارات والعادات والقيم السائدة في المجتمع، وتبقى وظيفتها التربوية ملازمة لها مهما تغيرت الوسائل.

وخلاصة القول، تظلّ الأسرة الركيزة الأساسية في المجتمع، إذ تؤمّن الاستمرارية الاجتماعية والرعاية العاطفية، وتبقى الفاعل الرئيس في عملية التنشئة الاجتماعية، من خلالها يكتسب الطفل القيم والعادات والسلوكيات، ويتعلم حقوقه وواجباته، ويتشكل موقعه الاجتماعي.

## III-العلاقة بين الأسرة والمدرسة

عندما يلتحق الطفل بالمدرسة في سن الخامسة أو السادسة، يكون قد اكتسب قدرًا من المعارف والعادات والقيم داخل أسرته، وهي معارف أولية تمكّنه من التكيف مع الوسط المدرسي وتقريب المسافة بين التربية المنزلية والتربية المدرسية، التي غالبًا ما يكون لها تأثير مباشر في مساره التعليمي.

وفي هذا السياق، يؤكد كل من **بيير بورديو** وزميله **باسرون** في العديد من أعمالهما على الدور الحاسم الذي يلعبه العامل الثقافي في مستوى التحصيل الدراسي للأطفال. إذ يرى بورديو أن "الرأسمال الثقافي" يتمثل في مجموع الموارد الثقافية التي يمتلكها الفرد، من معارف ومهارات وكفاءات وقدرات فكرية ومهنية، والتي يكتسبها إما من خلال مساره الدراسي، أو من خلال الأسرة ووسطها الاجتماعي والثقافي عبر عملية التنشئة الاجتماعية.

وتكمن أهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة في كونهما تسعيان إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في التربية والتنشئة الاجتماعية، بكل ما تحمله هذه العملية من تحديات وصعوبات. فالطفل الذي يحظى بالرعاية والاهتمام داخل أسرته، يجد في المدرسة بيئة أكثر دعمًا وتشجيعًا، حيث تسهم التربية الأسرية في تعزيز التوجهات المدرسية، ويصل الطفل إلى المدرسة وهو محمّل بإرث ثقافي يؤثر بشكل مباشر في نجاحه الدراسي ومسيرته التعليمية.

غير أن العلاقة بين المؤسستين لا تخلو من بعض التناقضات البنيوية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- اختلاف المستوى اللغوي الذي يستعمله الطفل داخل الأسرة عنه في المدرسة.
- تمركز الطفل داخل الأسرة باعتباره محور الاهتمام، في حين يخضع في المدرسة لمبدأ المساواة مع بقية التلاميذ.
- اختلاف المعايير والقيم السائدة داخل الأسرة عن تلك المعتمدة في المؤسسة المدرسية.
- قيام الأسرة بإشباع معظم حاجات الطفل، في حين لا تستطيع المدرسة تلبية هذه الحاجات بنفس الدرجة.

وتبرز هذه التناقضات أهمية وجود تواصل فعّال وتعاون مستمر بين الأسرة والمدرسة، من أجل تحقيق نوع من الانسجام والتكامل ينعكس إيجابًا على نمو الطفل وتوازنه النفسي والاجتماعي. فالتعاون بين المؤسستين من شأنه الحد من أوجه القصور التي قد تنتج عن تقصير إحداهما في أداء دورها، خاصة وأن الطفل يقضي معظم وقته إما في محيط الأسرة أو في المدرسة، وما يكتسبه في إحدى البيئتين ينعكس بالضرورة على سلوكه في الأخرى.

وتتعدد مبررات التعاون بين الأسرة والمدرسة، من أبرزها:

- اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر التي ينتمي إليها التلاميذ، وهو ما يستوجب من المدرسة مراعاة هذه الفوارق وعدم التعامل مع جميع الأطفال على أنهم يمتلكون نفس الاستعدادات للتعلم.

- تمكين المؤسستين من اعتماد خطة تربوية مشتركة قائمة على أهداف موحدة توجه العملية التربوية في كلا الوسطين.
- تصحيح بعض الممارسات الخاطئة، سواء من طرف بعض الآباء الذين يبالغون في الضغط الدراسي على أبنائهم، أو من طرف بعض المعلمين الذين يثقلون كاهل التلميذ بالواجبات المدرسية على حساب نموه النفسي والجسدي والاجتماعي.
- التقريب بين ثقافة الأسرة وثقافة المدرسة، بما يسمح برفع مستوى تطلعات كل منهما بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التواصل المستمر بين الأسرة والمدرسة من أجل العناية بالطفل وتنمية قدراته النفسية والاجتماعية، حيث يتعين على الأسرة مواكبة التحولات التي تعرفها الحياة المدرسية لأبنائها، وذلك من خلال الاتصال الدائم بالمؤسسة التعليمية والعاملين فيها، بما يضمن تنمية إمكانات الطفل وقدراته بشكل متوازن.

**خلاصة:**

لقد ارتبط ظهور المؤسسات التربوية باتساع وتزايد الحاجات التربوية للمجتمع عبر مختلف العصور، حيث فرضت ضرورة نقل الموروث الثقافي وترسيخه، إلى جانب تنمية القدرات العقلية والأخلاقية والسلوكية للأفراد، الاهتمام المتزايد بالتربية باعتبارها الوسيلة الأساسية لإشباع هذه الحاجات. وقد وجد المجتمع في التربية أداة فعّالة لإعداد الأجيال الناشئة، وتمكينها من اكتساب أساليب الحياة الجماعية، وترسيخ القيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد وتنظم نشاطهم في مختلف مجالات الحياة.

كما تسهم التربية في تعزيز علاقات التعاون، والحد من مظاهر الصراع، بما يحقق الاستقرار الاجتماعي، ويغرس في الأفراد روح الاعتماد على الذات، وتحمل المسؤولية، وتنمية الولاء للمجتمع الذي ينتمون إليه.

# المحاضرة الرابعة:

# المؤسسة الاقتصادية

**تمهيد**

تعتبر العدالة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة، فهي الضامن الحقيقي للحقوق والحريات. إذ يسعى الأفراد، عند تعاملهم مع مختلف القضايا، إلى معرفة حقوقهم الطبيعية وواجباتهم القانونية، والالتزام بما يقرره القانون في المسائل التي تمسّ مصالحهم. ومن ثمّ، تتجلى العلاقة الوثيقة بين القانون والمجتمع، إذ لا يمكن تصور وجود قانون دون مجتمع، كما يستحيل قيام مجتمع منظم في غياب القواعد القانونية، سواء على مستوى العلاقات الداخلية أو الدولية.

ويُنظر إلى القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية لا يمكن فهمها أو تحليلها بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه، ومدى تقبّل المجتمع لأحكامه. فالقانون وُضع أساسًا لمعالجة المشكلات الاجتماعية، ويقوم على تنظيم الحقوق والواجبات بشكل عادل، بما يضمن حماية أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار فيه.

وتبرز العلاقة التكاملية بين المؤسسات القانونية وعلم الاجتماع، حيث يعتمد القانون على المعطيات التي يوفرها علم الاجتماع لفهم الظواهر والوقائع الاجتماعية، حتى يتمكن من وضع قواعد سلوكية تتناسب مع البيئة الاجتماعية التي تطبق فيها. ولهذا تختلف القواعد القانونية من مجتمع إلى آخر تبعًا لاختلاف البنية الاجتماعية والظروف الثقافية والاقتصادية السائدة. كما يقدّم علم الاجتماع دعمًا مهمًا للمؤسسات القانونية من خلال الدراسات الميدانية، والاستقصاءات الاجتماعية، وسبر الآراء، التي تساعد المشرّع على تقدير مدى تقبّل الأفراد للقواعد القانونية التي يخاطبهم بها.

وعليه، يصبح القانون مدينًا لعلم الاجتماع بالكثير من المعطيات الأساسية التي يستند إليها في بناء منظومته التشريعية. ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بتطوير المؤسسات القضائية والارتقاء بجودة العمل القضائي، من خلال تقريب العدالة من المتقاضين، ومواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية، باعتبار أن القضاء والعدالة عنصران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما.

**أولًا: تعريف المؤسسة القضائية**

تُعرَّف المؤسسة القضائية بأنها منظومة متكاملة من المكوّنات التنظيمية والإدارية التي تُعنى بتقديم خدمة العدالة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بقطاع العدل، حيث تعمل وفق هيكلة محددة تؤدي مهام إدارية وتنظيمية تخدم الوظيفة القضائية، وتهدف إلى تمكين الجهاز القضائي من أداء مهامه على أكمل وجه[1].

كما تُعرَّف المؤسسة القضائية بأنها هيئة مستقلة تختص بإقامة العدل بين الناس، من خلال الفصل في النزاعات المعروضة عليها، وبذلك فإن القاعدة القانونية تُنشئ الحقوق، بينما يتولى القضاء حمايتها وضمان احترامها.[2] وإذا كانت السلطة التشريعية تتكفل بسنّ القوانين، والسلطة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن السلطة القضائية تضطلع بمهمة تطبيق هذه القوانين على المنازعات المعروضة عليها، سواء تعلقت بعلاقات بين أشخاص القانون الخاص، أو بين أشخاص القانون الخاص والإدارة، أو بين أشخاص القانون العام فيما بينهم[3].

وتتمثل السلطة القضائية في مجموع المحاكم القضائية التي تضمن احترام القواعد القانونية والتنظيمية الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويلتزم القاضي بالفصل في القضايا المعروضة عليه استنادًا إلى النصوص القانونية، أو الأعراف، أو المبادئ العامة للعدالة، أو العقود والاتفاقات المبرمة بين الأفراد في إطار القانون، باعتبارها ملزمة لأطرافها. ولا يقتصر دور القضاء على إصدار الأحكام فحسب، بل يمتد إلى الأمر بتنفيذها، مع إلزام الأفراد والسلطات العامة على حد سواء باحترامها والتقيد بها[4].

ومن ثمّ، تتجلى العلاقة الوثيقة بين مفاهيم القضاء والقانون والعدالة، حيث يشكل كل منها عنصرًا مكملًا للآخر من حيث المعنى والوظيفة. فالقانون والقضاء يعكسان تنظيم السلوك

---

[1] محمدو أحمدو سالم أبي، الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء والارتقاء بمستواه، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية المنعقد بمقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، من 15-17 ديسمبر 2014.

[2] بن منصور عبد الكريم، القضاء في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 04.

[3] سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 02، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب س، ص 31.

[4] المرجع نفسه، ص 31-32.

الفردي والجماعي وضبطه، بما يضمن احترام العدالة وتحقيقها في الواقع العملي ومؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعل العلاقة بين هذه المفاهيم علاقة تلازم وتكامل.

وبناءً على ذلك، تستمد المؤسسة القضائية أهميتها البالغة من الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها، إذ تُعد الجهة المختصة بتطبيق القوانين والفصل في النزاعات بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة، متخذة من القانون وسيلة أساسية لبلوغ غاية العدالة.

**ثانيًا: دور المؤسسة القضائية**

تضطلع المؤسسة القضائية في المجتمع الجزائري بأدوار محورية وأساسية، من أبرزها:

- السهر على تطبيق القانون وضمان احترامه.
- إصدار الأحكام القضائية وفقًا للقانون.
- إرساء مبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.
- حماية المجتمع من الفوضى والفساد والتخريب.
- صون الحريات والحقوق الأساسية للأفراد.
- مكافحة التعسف والظلم وترسيخ الشعور بالمسؤولية.
- النظر في القضايا المعروضة عليها والفصل فيها[1].

ولضمان قيام المؤسسة القضائية بدورها على الوجه الأمثل، يتعين على القضاة تحمّل مسؤولياتهم كاملة، من خلال الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة بنزاهة وحياد. ولا يتحقق ذلك إلا إذا حظي القاضي بمكانة متميزة قائمة على الاحترام والتقدير من قبل المواطنين، بما يعزز الثقة في أحكامه ويكرّس قبولها داخل المجتمع، وهو ما يسهم في بناء مجتمع متماسك تسوده العدالة وسيادة القانون.

[1] شيماء الجزائر، السلطة القضائية في الجزائر، على الموقع www.baytelmarefa.com بتاريخ: 2023/09/09

## ثالثًا: أنواع المؤسسات القضائية في الجزائر

تشمل المؤسسة القضائية مجموعة القواعد القانونية التي تنظّم السلطة القضائية بصفة عامة، وتحدد اختصاصات الجهات القضائية المختلفة من حيث أنواعها ودرجاتها وتشكيلاتها. ويضم التنظيم القضائي الجزائري الحالي ثلاثة مكوّنات أساسية،[1] هي:

### 1-النظام القضائي العادي

يتكوّن النظام القضائي العادي من المحاكم، والمجالس القضائية، والمحكمة العليا، ويمثل هذا النظام الإطار الأساسي للفصل في النزاعات التي تندرج ضمن اختصاص القضاء العادي.

**أ-المحاكم:**

تعتبر المحاكم القاعدة الأساسية للهرم القضائي، باعتبارها جهات التقاضي من الدرجة الأولى التي تُعرض عليها النزاعات ابتداءً. ويقوم نظام التقاضي على مبدأ درجتين، حيث تصدر المحاكم أحكامًا ابتدائية قابلة للاستئناف أمام المجالس القضائية. وتنتشر المحاكم عبر أغلب الدوائر الإدارية، مع تحديد اختصاص إقليمي لكل محكمة، وذلك بهدف تقريب العدالة من المواطنين[2].

**ب-المجالس القضائية:**

يعتبر المجلس القضائي جهة التقاضي من الدرجة الثانية، حيث يختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، ويفصل فيها بتشكيلة جماعية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وقد شهد عدد المجالس القضائية تطورًا تدريجيًا، إذ انتقل من **31** مجلسًا إلى **36** مجلسًا، ثم ارتفع لاحقًا ليبلغ **48** مجلسًا قضائيًا، وذلك تماشيًا مع متطلبات التنظيم الإداري والقضائي[3].

---

[1] قانون عضوي رقم 05-11 مؤرخ في 17 يوليو 2005، متعلق بالتنظيم القضائي الجزائري، جريدة رسمية، عدد 51 صادرة بتاريخ 20 يوليو 2005.

[2] عمار بلغيث، الوجيز في الإجراءات المدنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 32.

[3] المادة 01 من الأمر 97-11، المؤرخ في 15 مارس 1997 يتضمن التقسيم القضائي، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة بتاريخ 19 مارس 1997.

وعليه، يمثل المجلس القضائي الدرجة الثانية للتقاضي، حيث تختص المجالس القضائية بالنظر في جميع الطعون بالاستئناف المرفوعة ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم في الدرجة الأولى، كما تختص بالفصل بصفة نهائية في الطلبات المتعلقة بتنازع الاختصاص بين القضاة، وفقًا لما يقرره القانون.

**ج-المحكمة العليا:**

تحتل المحكمة العليا قمة الهرم القضائي العادي، وتُعدّ محكمة قانون لا محكمة موضوع، إذ تختص بالنظر في الطعون بالنقض ضد الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية. وتتمثل مهمتها الأساسية في مراقبة مدى مطابقة هذه الأحكام لأحكام القانون، دون التعرض للوقائع، ولذلك لا تُعد درجة ثالثة من درجات التقاضي[1].

**2-النظام القضائي الإداري:**

يختص النظام القضائي الإداري بالفصل في المنازعات التي تكون الإدارة العامة طرفًا فيها، ويتكوّن من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة.

**أ-المحاكم الإدارية:**

تُعدّ المحاكم الإدارية القاعدة الأساسية للقضاء الإداري، إذ تختص بالنظر والفصل ابتدائيًا في النزاعات الإدارية، في إطار التنظيم القضائي الجزائري الحديث. وتمارس هذه المحاكم اختصاصًا عامًا في القضايا التي تنشأ بين الأفراد والإدارة[2].

**ب-مجلس الدولة:**

يُمثل مجلس الدولة قمة الهرم القضائي الإداري، ويتولى الإشراف الأعلى على القضاء الإداري. ويختص بالفصل ابتدائيًا ونهائيًا في بعض القضايا، كما ينظر في الطعون

[1] القانون العضوي رقم 12/11 المؤرخ في 26 يوليو 2011 يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2011.

[2] بوجادي عمر، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، مذكرة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011ن ص 55.

والاستئنافات المرفوعة إليه. ويتطلب حسن أداء هذه المهام توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بضمان فعاليته واستقلاليته[1].

### 3-محكمة التنازع:

تُعدّ محكمة التنازع مؤسسة قضائية دستورية مستقلة، تقع خارج هرمَي التنظيم القضائي العادي والإداري، ولا تتبع أيًا منهما. وتختص هذه المحكمة بالفصل في حالات تنازع الاختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري، وتصدر قرارات نهائية غير قابلة للطعن.

وقد كرس المشرّع الجزائري مبدأ ازدواجية القضاء من خلال إنشاء نظامين قضائيين منفصلين، غير أن هذا الازدواج لا يخلو من بعض النقائص، خاصة في مجال القضاء الإداري، الذي يقتصر حاليًا على درجتين فقط (المحاكم الإدارية ومجلس الدولة)، بخلاف القضاء العادي الذي يستفيد من ثلاث درجات تقاضٍ كاملة. ويُلاحظ أن هذا الوضع قد يؤثر في مبدأ المساواة بين المتقاضين[2].

ومن ثمّ، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة التنظيم القضائي الإداري، من خلال إقرار ثلاث درجات للتقاضي (محكمة إدارية ابتدائية، محكمة استئناف إدارية، ومجلس الدولة)، بما يسهم في تعزيز ضمانات العدالة وتحقيق إنصاف أكبر للمتقاضين، ودعم فعالية المنظومة القضائية في الجزائر.

---

[1] عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، دار الريحانة، الجزائر، 2008، ص 238-239.

[2] عوابدي إبراهيم، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 138.

**رابعًا: مبادئ المؤسسات القضائية في الجزائر**

حتى تؤدي المؤسسة القضائية دورها بكفاءة ونزاهة، لا بد أن يقوم عملها على مجموعة من المبادئ الأساسية، وفي مقدمتها استقلال القضاء وحياده، باعتبارهما شرطين جوهريين:

**1-مبدأ استقلالية القضاء**

يُعدّ مبدأ استقلال القضاء نتيجة مباشرة لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يقتضي توزيع الوظائف بين السلطات المختلفة، بحيث تمارس كل سلطة اختصاصاتها دون تدخل أو تأثير من سلطة أخرى. ويهدف هذا المبدأ إلى تمكين القاضي من أداء مهامه بحرية وتجرد[1].

ولضمان استقلالية القضاء، يشترط ما يلي[2]:

- خضوع القاضي للقانون وحده دون أي تأثير خارجي.
- حماية القاضي من الضغوط أثناء إصدار الأحكام، إذ يكفل له الدستور الحصانة اللازمة.
- التزام القاضي بالوقائع والمعطيات المعروضة في الدعوى دون التأثر بقناعاته أو ميوله الشخصية.
- حماية المتقاضي من أي تعسف، وضمان حقه في الدفاع عن نفسه، سواء مباشرة أو عن طريق محامٍ.
- رقابة المجلس الأعلى للقضاء على أداء القضاة وانضباطهم، ومنع استغلال مناصبهم لتحقيق مصالح شخصية.
- منع القاضي من ممارسة أنشطة غير قضائية، كالنشاط السياسي أو التجاري.
- إخضاع عمل القاضي لرقابة الخصوم والرأي العام من خلال علنية الجلسات ونشر الأحكام.

[1] عمار بوضياف، القضاء الإداري في الجزائر، ط02، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 12.
[2] شيماء الجزائر، المرجع السابق، ص 129.

- تمكين الأفراد من الطعن في الأحكام القضائية، سواء بالاستئناف أمام المجالس القضائية أو بالنقض أمام المحكمة العليا.

وعليه، فإن استقلال القضاء يعني ممارسة القاضي لوظيفته بعيدًا عن أي ضغوط أو مؤثرات خارجية.

**2-مبدأ حياد القضاء**

يقصد بحياد القضاء التزام القاضي بالموضوعية وعدم الانحياز لأي طرف أثناء الفصل في النزاعات، وألا يتأثر بأهوائه أو ميوله الشخصية، بل يطبق القانون بعدل ومساواة بين الخصوم، امتثالًا لقوله تعالى:﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾[1].

**3-مبدأ مجانية القضاء**

تفرض طبيعة مرفق القضاء أن تكون خدماته متاحة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، لذلك لا يتقاضى القضاة أجورهم من الخصوم، وإنما من خزينة الدولة، شأنهم في ذلك شأن باقي الموظفين العموميين. وقد أقرّت الأنظمة القانونية مبدأ مجانية القضاء، بهدف تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من اللجوء إلى العدالة دون عوائق مالية، مع احتفاظ الدولة بسلطتها في تنظيم هذا المرفق وضمان سيره الحسن[2].

**4-مبدأ المساواة أمام القضاء**

يعني مبدأ المساواة أمام القضاء خضوع جميع المتقاضين لنفس القواعد والإجراءات أمام ذات الجهات القضائية، دون أي تمييز قائم على الأصل أو الجنس أو اللغة أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان العدالة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع، بغضّ النظر عن مكانتهم أو ظروفهم[3].

---

[1] سورة النساء، الآية 58.

[2] عمار بوضياف، القضاء الغداري في الجزائر، المرجع السابق، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 48-49.

### 5-مبدأ لامركزية القضاء

يقصد بلامركزية القضاء تقريب العدالة من المواطنين، من خلال إنشاء جهات قضائية على مستوى مختلف مناطق الوطن. وقد جسّد المشرّع الجزائري هذا المبدأ بإنشاء مجلس قضائي في كل ولاية، ومحاكم في أغلب الدوائر، بما يحقق ما يُعرف بالعدالة الجوارية، ويسهّل وصول المتقاضين إلى القضاء[1].

وتعكس التوجهات الإصلاحية للمؤسسات القضائية في الجزائر حرص الدولة على تحسين وضعية العدالة وتعزيز مكانتها، وذلك من خلال تحسين أوضاع القضاة، وتطوير تكوينهم، وتدعيم استقلاليتهم ومسؤوليتهم، إضافة إلى تكييف توزيع الجهات القضائية مع عدد السكان وحجم المنازعات، وتحسين طرق اللجوء إلى القضاء.

[1] بوشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 68.

**خلاصة**

يتبيّن مما سبق أن مدى ديمقراطية النظام السياسي في الدولة، وتجسيد مبدأ سيادة القانون، يتوقفان إلى حدّ كبير على الدور الذي تضطلع به المؤسسة القضائية، وعلى ما تتمتع به من استقلال وحياد، إضافة إلى كفاءة القضاة ونزاهتهم في الفصل في النزاعات وحماية الحقوق والحريات. فكلما ترسخت هذه المقومات، ازدادت ثقة المجتمع في القضاء واحترامه له.

كما أن تعزيز مكانة المؤسسة القضائية يستلزم تحديث آليات العمل القضائي وتطويرها، استنادًا إلى تشخيص دقيق للاحتياجات الواقعية المرتبطة بالعصرنة، مع توفير الموارد المالية والتقنية الكفيلة بضمان حسن أداء العدالة وترسيخ سيادة القانون.

# المحاضرة الخامسة:

# المؤسسة السياسية

**تمهيد:**

يتميّز أي نظام سياسي حديث بوجود مجموعة من المؤسسات السياسية التي تُعدّ الإطار المنظّم لتجميع آراء أفراد المجتمع وتنسيق جهودهم، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويعتمد هذا الاستقرار على تنظيم المشاركة السياسية للمواطنين، وضمان مبدأ المساواة أمام القانون، والحدّ من مظاهر الفساد والعنف، وذلك من خلال توسيع دائرة إسهام أفراد المجتمع في إعداد السياسات العامة وصنع القرار.

كما تقوم هذه المؤسسات بدور أساسي في اختيار القيادات الكفؤة لشغل المناصب الرسمية، والاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة، ومعالجة التوترات والاختلالات التي قد تظهر داخل المجتمع. ويسهم هذا كله في تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم، وترسيخ قيم الديمقراطية، وتحقيق الأهداف المشتركة التي تقوم على المشاركة، والشفافية، واحترام إرادة المواطنين.

**أولًا – تعريف المؤسسة السياسية:**

تعدّ المؤسسة السياسية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، وقد تعددت تعريفاتها بتعدد الزوايا النظرية التي تناولها الباحثون. فقد عرّفها **دافيد إيستون (David Easton)** على أنها مجموعة من الظواهر التي تشكّل نظامًا فرعيًا داخل النظام الاجتماعي العام، إلا أن هذه الظواهر ترتبط بالنشاط السياسي للجماعة باعتباره جزءًا من حياتها، وتشمل كل ما يتصل بالحكم وتنظيمه، والجماعة السياسية، وأنماط السلوك السياسي السائدة فيها[1].

ومن جانبه يرى **ثروت بدوي** أن المؤسسة السياسية تتمثل في نسق متكامل من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة، يضم نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها، إضافة إلى موقع الفرد داخل هذا النظام وما يتمتع به من حقوق وضمانات، كما يحدد هذا النسق عناصر القوة المختلفة التي تهيمن على الجماعة وكيفية تفاعلها فيما بينها[2].

كما تُعنى دراسة المؤسسات السياسية، وفق عدد من الباحثين، بتحليل أنظمة الحكم من خلال النصوص القانونية الوضعية، والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، فضلًا عن دراسة القوى الاجتماعية ومدى تأثيرها في توجيه السلطة، وقياس درجة التطبيق الفعلي للمبادئ القانونية في ظل تفاعل هذه القوى داخل المجتمع[3].

ويرى اتجاه آخر أن المؤسسة السياسية هي نظام من التفاعلات يتجسد في وحدات بنائية تؤدي كل واحدة منها أدوارًا أو أنشطة محددة، ولا توجد هذه الوحدات بمعزل عن غيرها، بل تقوم علاقاتها على التأثير المتبادل والتكامل الوظيفي[4].

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المؤسسة السياسية تمثل نظامًا من العلاقات والتفاعلات والأدوار المرتبطة بالسلطة، سواء تلك التي تمارسها القوى الرسمية كالدولة والحكومة، أو غير

---

[1] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائر من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006، ص 08

[2] ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصرن 1972، ص 11.

[3] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 26.

[4] ناجي عبد النور، المرجع السابق ص 09.

الرسمية كالأحزاب السياسية.[1] ومن ثمّ فإن دراسة المؤسسات السياسية تقتضي التركيز على ثلاثة محاور أساسية، هي: الدولة، والحكومة، والأحزاب السياسية.

**ثانيًا: الدولة**

**1-تعريف الدولة:**

تُعدّ الدولة، من منظورها القانوني، إطارًا تنظيميًا يقوم على وجود سلطة عليا تخضع لها جميع فئات المجتمع، وهو ما يجعل الحديث عن السلطة مسألة بالغة الأهمية لما تحمله من تصورات فكرية ونظرية شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين عبر مختلف الحقب التاريخية. وتُجسّد الدولة في العصر الحديث الشكل الطبيعي والمتطور لتنظيم الجماعات السياسية، إذ لا يتحقق وجودها إلا عندما تبلغ هذه الجماعات درجة معينة من التنظيم السياسي والقانوني تسمح لها بالاستقلال وممارسة السيادة[2].

وقد عرّف **صالح الدين فوزي** الدولة بأنها التشخيص القانوني لجماعة بشرية تقيم بصفة دائمة في إقليم محدد، وتخضع لنظام سياسي معيّن يهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة سلفًا، مع ممارستها لمظاهر السيادة بنوعيها الداخلي والخارجي[3]. ويُبرز هذا التعريف الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

وفي السياق نفسه، يرى **محمد الصغير بعلي** أن الدولة تُعدّ شخصًا معنويًا إقليميًا يتميز بفرادته، إذ تمارس سلطاتها على كامل إقليمها وحدودها، وتُعتبر الأصل الذي تتفرع عنه باقي الأشخاص المعنوية داخل المجتمع. ويكتسي مفهوم الدولة دلالة خاصة في القانون الإداري، حيث يُقصد به السلطات المركزية للدولة، كالحكومة والوزارات، باعتبارها شخصًا معنويًا إلى جانب أشخاص معنوية أخرى. أما في مجال القانون الدولي العام، فإن الدولة تعبّر عن الكيان

[1] حمدي أبو النور السيد عويس، الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 17-18.
[2] سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط01، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2002، ص 127.
[3] صلاح الدين فوزي، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص 100.

الوطني بأكمله، في حين يقوم مفهومها في القانون الدستوري على توافر ثلاثة عناصر أساسية هي: الإقليم، والشعب، والسلطة السياسية[1].

وانطلاقًا مما سبق، يمكن استخلاص أن الدولة تقوم على ثلاثة أركان جوهرية لا غنى عنها، تتمثل في الشعب بوصفه العنصر البشري، والإقليم باعتباره المجال الجغرافي، والسلطة السياسية التي تتولى ممارسة السيادة وتنظيم شؤون المجتمع.

**2-أركان الدولة:**

تقوم الدولة على مجموعة من الأركان الأساسية التي لا يمكن تصور وجودها دون اكتمالها، وهي: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية.

**أ-الشعب:**

يقصد بالشعب مجموع الأفراد الذين تتكوّن منهم الدولة، ويقيمون إقامة دائمة على إقليمها ويحملون جنسيتها. ويُعدّ الشعب ظاهرة متعددة الأبعاد؛ فهو من الناحية الطبيعية يتمثل في تجمع بشري يستقر على أرض معينة، ومن الناحية السياسية يخضع أفراده لنظام سياسي محدد، أما من الناحية الاجتماعية فيربط بينهم رابط معنوي قائم على مقومات مشتركة كالأصل، واللغة، والدين، والتاريخ[2].

ويتفرع عن مفهوم الشعب جانبان أساسيان؛ أولهما الجانب القانوني الذي يتمثل في ارتباط الأفراد بدولة معينة وحملهم لجنسيتها سواء داخل الإقليم أو خارجه، وثانيهما الجانب السياسي الذي يشمل الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية. ولا يمكن قيام الدولة دون وجود هذا العنصر البشري الذي يشكّل الركن الأول في تكوينها، حيث تلتزم الدولة بحماية أرواح المواطنين وأموالهم وضمان حقوقهم، مقابل خضوعهم لقوانينها وولائهم لها[3].

[1] حمدي أبو النور السيد عويس، الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 17-18.
[2] حمدي أبو النور السيد عويس، المرجع السابق، ص 18.
[3] المرجع نفسهن ص 18.

**ب-الإقليم:**

يُعدّ الإقليم الركن الثاني من أركان الدولة، ويتمثل في المساحة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب بصفة دائمة. ولا يمكن قيام دولة دون إقليم محدد المعالم والحدود، إذ يشكّل الإطار الجغرافي الذي تمارس فيه الدولة سيادتها وسلطتها.

وتتجلى أهمية الإقليم في كونه يعزز تماسك الشعب واستقراره، ويوفر له الشعور بالأمن والطمأنينة، كما يحدد النطاق الذي تبسط فيه الدولة سيادتها داخليًا وخارجيًا. فحدود الإقليم ترمز إلى استقلال الدولة في علاقاتها الدولية، وفي الوقت ذاته تمثل المجال الذي تخضع فيه جميع الأنشطة والأشخاص، مواطنين وأجانب، لدستور الدولة وقوانينها وأنظمتها[1].

**ج-السلطة السياسية:**

تُعدّ السلطة السياسية الركن الثالث والأكثر جوهرية في قيام الدولة، إذ لا يمكن تصور وجود دولة أو نظام سياسي دون سلطة حاكمة تتولى إدارة شؤون المجتمع وفرض احترام القوانين والتشريعات بهدف تحقيق المصلحة العامة. وتستمد هذه السلطة مشروعيتها من اعتراف الجماعة بها وقبولها لشرعيتها، فإذا فقدت هذا الاعتراف انتفى عنها وصف السلطة الفعلية[2].

وتتسم السلطة السياسية بعدة خصائص أساسية؛ [3]

- سلطة أصلية مستقلة، غير مشتقة ولا مفوضة من جهة أخرى.
- سلطة عامة وعليا، تخضع لها جميع فئات الشعب دون استثناء.
- سلطة منفردة بوضع القواعد القانونية وتنظيم شؤون المجتمع.
- سلطة محتكرة لاستخدام القوة المادية والعسكرية داخل إقليم الدولة.
- سلطة مؤسساتية، تقوم على الفصل بين الحاكم كفرد والسلطة كوظيفة عامة.
- لم تعد ممارسة الحكم امتيازًا شخصيًا، بل أصبحت واجبًا ومسؤولية لخدمة الصالح العام.

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 41-42.

[2] داود الباز، النظم السياسية-الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 40.

[3] عصام الدبس، النظم السياسية، الكتاب الأول أسس التنظيم السياسي الدولي، الحكومات، الحقوق والحريات العامة، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 34-35.

وخلاصة القول، لا يكتمل وجود الدولة إلا بتوافر أركانها الثلاثة مجتمعة: شعب مستقر، وإقليم محدد، وسلطة سياسية قادرة على فرض سيادتها وتنظيم شؤون المجتمع، بما يضمن الاستقرار وتحقيق النظام العام.

**ثالثًا – الحكومة**

**1-تعريف الحكومة:**

تعتبر الحكومة إحدى المؤسسات السياسية الأساسية في الدولة، وهي الأداة التي يعتمد عليها النظام السياسي لممارسة سلطاته وتنفيذ سياساته وبرامجه المختلفة. وتحمل كلمة الحكومة دلالات متعددة، يمكن تصنيفها ضمن مفهومين رئيسيين[1]:

- **المفهوم العضوي:** ويقصد به الحكومة باعتبارها هيئة أو جهازًا محددًا يتكوّن من أشخاص يمارسون اختصاصات معينة وفقًا للدستور والقوانين السارية.
- **المفهوم الموضوعي:** ويُنظر فيه إلى الحكومة على أنها أسلوب أو طريقة لممارسة السلطة السياسية داخل الجماعة السياسية، دون حصرها في هيئة تنظيمية بعينها.

وفي السياق الجزائري، يُستعمل مصطلح الحكومة غالبًا للدلالة على الوزارة، أي رئيس الحكومة أو الوزير الأول ونوابه والوزراء، وهو المعنى الشائع خاصة في ظل النظام البرلماني، حيث تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. أما من الناحية الموضوعية، فالحكومة تعني ممارسة السلطة السياسية داخل الدولة وتنظيم شؤونها العامة.

**2-مهام الحكومة:**

لا شكّ أن الحكومة، بوصفها مؤسسة اجتماعية وسياسية محورية، تمثل المحرّك الأساسي للحياة العامة، لاسيما في المجتمعات النامية. وتتجسد أهم مهامها فيما يلي[2]:

- بعث الحيوية في المجتمع، والتخفيف من حدة المركزية المفرطة من خلال الحكم الرشيد وإصلاح الجهاز البيروقراطي.

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 141.
[2] جواد أبو اضرفان، المرجع السابق 88-89.

- حماية المجتمع من مظاهر الظلم والفساد، ومعالجة أوجه القصور البنيوي والوظيفي في الإدارة، والتوجّه نحو اللامركزية وتنظيم الوحدات الإدارية ذات الحجم المناسب.
- تفجير طاقات الشعب واستثمار إمكاناته البشرية والمادية، وعدم احتكار عملية التنمية، بل إشراك الجماهير في صياغة السياسات العامة والخطط التنموية في مختلف المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- توفير البيئة والمناخ الملائمين لتنمية العائدات الاقتصادية من جهة، وتحفيز الطاقات الإنتاجية والإبداعية لدى الجماهير من جهة أخرى.

وتتخذ الحكومات أشكالًا متعددة؛ فمنها الحكومات الاستبدادية التي تُقيّد الحقوق والحريات ولا تعترف بإرادة تعلو على إرادة الحاكم، ومنها الحكومات الديمقراطية التي تقوم على مشاركة المواطنين في إدارة شؤون الدولة، وهو النموذج السائد في أغلب دول العالم المعاصر التي تعلن تبنيها للنظام الديمقراطي.

**رابعًا – الأحزاب السياسية**

أدّى ظهور الأحزاب السياسية إلى إحداث تحوّل بارز في مسار تطوّر المؤسسات السياسية، إذ برزت كتنظيمات سياسية تهدف إلى تمثيل الفئات الاجتماعية الأوسع عددًا أو الأكثر تهميشًا داخل البرلمان، من خلال نوّاب منبثقين عنها، بما يسهم في تحويل إرادة الشعب من مجرّد مطالب إلى واقع سياسي ملموس.

**1-تعريف الحزب السياسي:**

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد على المستوى الوطني، يسعون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بوسائل مشروعة، قصد تنفيذ برنامج سياسي محدّد.[1] كما يُنظر إلى الحزب السياسي بوصفه بناءً سياسيًا منظّمًا يعمل على تحقيق أهداف معينة عبر ممارسة السلطة السياسية، وفق عقيدة فكرية تضبط سلوكه وتوجّه

[1] عصام الدبس، المرجع السابق، ص 313.

قراراته. وبذلك يُعدّ الحزب أحد مؤسسات النظام السياسي التي تساهم في ترجمة تطلعات المجتمع وخلافاته إلى قرارات وبرامج عملية، تتجسد بوضوح في برامجه السياسية[1].

**2-وسائل تأثير الأحزاب السياسية:**

تضطلع الأحزاب السياسية بعدة وظائف تمكّنها من التأثير في الحياة السياسية، من أبرزها:

**أ-الإعلام وتكوين الرأي العام:**

يُعدّ الإعلام من أهم الوسائل التي تعتمدها الأحزاب للتأثير في تشكيل الرأي العام وتوجيه الهيئة الناخبة، فالأحزاب تشكّل حلقة وصل بين الحكّام والمحكومين، من خلال الحوار القائم بين أحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة، وهو ما يسهم في توعية المواطنين بالقضايا والأوضاع المختلفة داخل الدولة.

**ب-إعداد القادة السياسيين:**

تؤدي الأحزاب دورًا أساسيًا في تكوين النخب والقيادات السياسية، وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وذلك عبر اختيار مرشحيها للانتخابات أو للمناصب الحكومية، بما يضمن تداول النخب وتجديد القيادة السياسية.

**ج-تنظيم العمل البرلماني:**

تسهم الأحزاب في تنظيم عمل البرلمانيين من خلال تقديم مرشحيها للانتخابات، كما تمارس دورًا توجيهيًا لأعضائها داخل البرلمان وخارجه. وغالبًا ما يلتزم البرلماني المنتمي إلى حزب ما بتوجهات حزبه في التصويت واتخاذ المواقف، بدل الاعتماد على القناعات الفردية فقط[2].

ويتيح النظام الحزبي للمواطنين فرصة الحوار المستمر مع السلطة السياسية، عبر إبداء الرأي والمشاركة في مناقشة القضايا العامة التي تهم المجتمع، الأمر الذي يعزز توجيه

[1] حمدي أبو النور السيد عويس، المرجع السابق، ص 208.
[2] عصام الدبس، المرجع السابق، ص 315-317.

المواطنين وتشكيل رأي عام واعٍ. وتُعدّ الأحزاب السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ تضمن تعدد الآراء وتنافس البرامج، وتنقل مطالب الشعب ومشكلاته إلى القائمين على الحكم.

وقد أصبحت الأحزاب السياسية عنصرًا محوريًا في الحياة السياسية للأنظمة الديمقراطية، حيث تكفل أغلب هذه الأنظمة حرية تأسيس الأحزاب وتنظيم نشاطها، وتحدد آليات تمويلها، وتضمن استمراريتها بعدم جواز حلّها إداريًا. ومع تطوّر المؤسسات الديمقراطية، غدت الأحزاب السياسية من أهم الأدوات لتكوين الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الوطنية الكبرى.

**خامسًا – وظائف المؤسسة السياسية**

تضطلع المؤسسات السياسية بعدد من الوظائف والمهام الأساسية التي تسهم في تنظيم الحياة السياسية وتحقيق الاستقرار داخل الدولة، ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي:

**1-التمكين:**

تعمل المؤسسة السياسية على مساعدة الدولة والمجتمع في بلورة القيم المناسبة وترسيخ القواعد العامة، كما تسهم في رسم معالم المشهد السياسي وتحديد الإطار الذي يتحرك داخله الفاعلون السياسيون.

**2-التوفيق:**

تتمثل هذه الوظيفة في التقريب بين القيم والاتجاهات المتباينة داخل المجتمع، وبناء جسور التفاهم بينها، إضافة إلى نقل المعرفة والخبرة والثقافة السائدة من جيل إلى آخر بما يضمن الاستمرارية والتوازن الاجتماعي.

**3-التنظيم:**

تقوم المؤسسات السياسية بتنظيم المواطنين داخل الدولة، وتوزيعهم على مهام وأدوار وهياكل مختلفة، وفق القواعد والأعراف والقيم التي تحكم هذه المؤسسات، مع الاعتماد على معايير الكفاءة والقدرة والعلم.

**4-الترشيد:**

تسهم المؤسسة السياسية في توجيه مسارات النمو والتطور داخل الدولة، وتحفيز المواطنين على أداء واجباتهم، من خلال إضفاء المعنى والهدف على الأنشطة التي يقومون بها.

**5-المشاركة:**

تُعدّ المؤسسات السياسية شرطًا أساسيًا لنجاح أي مشاركة سياسية حقيقية، إذ توفر الأطر والآليات التي تُمكّن الأفراد من الإسهام في الشأن العام وصنع القرار.

**6-المشروعية:**

يشكّل وجود المؤسسات السياسية أساسًا لإضفاء الشرعية على تصرفات الدولة وسلطاتها، لذلك يُعدّ بناء هذه المؤسسات وتطويرها من أهم سمات الدول المتقدمة في العصر الحديث.

**7-الاستقرار:**

تسعى المؤسسات السياسية إلى تحقيق الاستقرار والمحافظة عليه، من خلال إتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع لتحقيق أهدافهم المشروعة داخل الأطر القانونية وآليات الدولة المعترف بها.

وتُعدّ المؤسسة السياسية وحدة قانونية مستقلة ذات سيادة، تمتلك سلطة الإكراه المادي المشروع داخل الدولة، وتتمتع بالشخصية القانونية على الصعيد الدولي.

**خلاصة:**

يتبيّن مما سبق أنّ المؤسسات السياسية الحديثة تمتدّ على مجال واسع يشمل الدولة والحكومة والأحزاب السياسية. فالدولة تُعدّ شخصًا معنويًا مجردًا، تمتلك السلطة السياسية العليا وتمارسها على أفراد الشعب ضمن إطار قانوني منظم. ويُقصد بالشخصية المعنوية اتحاد مجموعة من الأشخاص أو الأموال في كيان واحد متعاون لتحقيق هدف مشروع، الأمر الذي يترتب عليه اكتساب الشخصية القانونية، أي الأهلية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

أما الحكومة، فهي الجهاز الحاكم الذي تمارس الدولة بواسطته سلطتها السياسية، وتحدد من خلاله أساليب إسناد السلطة وكيفية ممارستها، في حين تمثل الأحزاب السياسية القوى الفاعلة والمؤثرة في العمل الحكومي وصنع القرار. وبذلك تشكل المؤسسة السياسية، بوصفها نظامًا سياسيًا متكاملًا، إطارًا للتفاعل مع النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، فضلًا عن تفاعلها المستمر مع البيئة الخارجية على المستويات الإقليمية والدولية.

# المحاضرة السادسة:

# المؤسسة الاقتصادية

**تمهيد:**

تعتبر المؤسسة الاقتصادية، بوصفها مؤسسة اجتماعية، النواة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في المجتمع، كما تمثل أداة محورية لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها. فهي لا تقتصر على الجانب الإنتاجي أو الربحي فحسب، بل تعكس في جوهرها واقعًا اقتصاديًا واجتماعيًا مترابطًا، كونها تعمل داخل بيئة مجتمعية محددة وتتفاعل مع مكوناتها المختلفة.

وتُعتبر المؤسسة الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من البنية الاقتصادية للمجتمع، حيث تسهم من خلال وظائفها المتعددة في تحقيق أهداف اقتصادية كالإنتاج والتشغيل، وأهداف اجتماعية كتحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي. ويُعدّ التطور والتغير المستمر من أبرز السمات التي تميز المؤسسة الاقتصادية، نتيجة تأثرها بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع .

**أولًا: تعريف المؤسسة الاقتصادية**

تعددت تعريفات المؤسسة الاقتصادية بتعدد الأنظمة والاتجاهات الفكرية، وتنوع مجالات نشاطها وفروعها وأهدافها، الأمر الذي يجعل من الصعب حصرها في تعريف واحد جامع.

فقد عرّفها Truchy.M بأنها الوحدة التي يتم داخلها تجميع وتنسيق العناصر البشرية والمادية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي. [1]

كما تُعرَّف بأنها الوحدة الاقتصادية التي تُوظَّف فيها الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحقيق عملية الإنتاج.[2] ويرى بعض الباحثين أن المؤسسة مفهوم معقّد بطبيعته، إذ تعكس في جوهرها واقعًا اقتصاديًا وبشريًا واجتماعيًا متداخل الأبعاد[3].

وبناءً على ذلك، تتميز المؤسسة الاقتصادية باحتوائها على عناصر بشرية وأخرى مادية؛ وبناءً على ذلك، تتميز المؤسسة الاقتصادية بوجود عناصر بشرية وأخرى مادية؛ إذ تتكون العناصر البشرية من مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم اعتمادًا على الوسائل المادية كالمباني والتجهيزات، وذلك وفق قواعد ومبادئ محددة.

وعليه، تُعدّ المؤسسة الاقتصادية نظامًا متكاملًا يقوم على شبكة من العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناته وأجزائه، بما يتيح لها تحقيق الأهداف التي تسعى إلى بلوغها.

**ثانيًا: أهمية المؤسسة الاقتصادية للمجتمع**

إن وجود المؤسسة الاقتصادية داخل المجتمع يجعلها في حالة تفاعل دائم معه، فهي تؤثر في محيطها الاجتماعي والاقتصادي كما تتأثر بظروفه وإمكاناته. وتبرز أهمية المؤسسة

[1] ناصر دادي عون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 25.
[2] يوسف مسعداوي، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 17.
[3] Jean Longatteet JacquesMuller ,Economie d'entreprise , Dunod, Paris , 2004 , P 01

الاقتصادية من خلال دورها الحيوي في دعم التنمية وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من هذه الأهمية: الأهمية الاجتماعية والأهمية الاقتصادية.

### 1-الأهمية الاجتماعية:

تتجلى الأهمية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في عدة جوانب، من أبرزها[1]:

- **توفير فرص العمل:** يسهم إنشاء المؤسسات الاقتصادية في خلق مناصب شغل جديدة، ما يساعد على امتصاص البطالة والحد من آثارها الاجتماعية، وتختلف قدرة المؤسسة على توفير العمل تبعًا لحجمها وطبيعة نشاطها ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها.
- **لتأثير على الأجور:** تلعب المؤسسة دورًا مهمًا في تحديد مستوى الأجور، كما تمثل عامل جذب لليد العاملة نحو مناطق معينة أو قطاعات محددة، بما يسهم في تنميتها وتطويرها.
- **دفع عجلة التغيير الاجتماعي والعمراني:** يؤدي ظهور المؤسسات الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية أو المتخلفة عمرانيًا، إلى إحداث تحولات إيجابية من خلال إنشاء السكنات، وتطوير البنية التحتية كشبكات الطرق والمرافق العامة، إضافة إلى بناء المدارس والمستشفيات، وهو ما قد يفضي إلى نشوء تجمعات سكانية جديدة أو مدن حديثة حول المركبات الصناعية.

### 2-الأهمية الاقتصادية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسة في إسهامها المباشر في توجيه الاقتصاد الوطني ودعمه، ومن مظاهر ذلك:

[1] جواد بوضرفان، المرجع السابق، ص

- **ظهور منشآت اقتصادية وتجارية جديدة:** يؤدي تزايد عدد السكان والعمال في منطقة معينة إلى نشوء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة لتلبية احتياجاتهم المختلفة، مما يعزز النشاط الاقتصادي المحلي.

- **التأثير على الاستهلاك:** تؤثر سياسات الإنتاج والتسويق التي تعتمدها المؤسسة على أنماط الاستهلاك داخل المجتمع، إذ تسهم زيادة العرض وتنوعه في تنشيط المنافسة، وخفض الأسعار، وتحسين جودة السلع والخدمات، بما يخدم خاصة الفئات ذات الدخل المحدود.

وخلاصة القول، تُعدّ المؤسسة الاقتصادية أحد العوامل الأساسية المحددة للمستوى المعيشي في المجتمع، باعتبارها تساهم في خلق الثروة وتوزيع الدخل، كما تمثل تنظيمًا اقتصاديًا يتفاعل باستمرار مع محيطه الخارجي. ويتجسد هذا التفاعل في تدفق الموارد إلى المؤسسة في شكل مدخلات، وفي تدفق المنتجات والخدمات إلى المجتمع كمخرجات، بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

**ثالثًا: أهداف المؤسسة الاقتصادية**

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة، يمكن تصنيفها إلى أهداف اقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجية، وذلك على النحو الآتي[1]:

**1-الأهداف الاقتصادية**

- **تحقيق الربح:** يُعدّ الربح الهدف الأساسي للمؤسسة، إذ يشكّل شرطًا ضروريًا لاستمرارها في السوق. ولكي يكون الربح مؤشرًا حقيقيًا على كفاءة المؤسسة ونجاعتها، ينبغي أن يتحقق في ظل ظروف منافسة طبيعية.

[1] خليفي عيسى، محاضرات اقتصاد المؤسسة، طباعة وتوزيع مكتبة المنار، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 4-6.

- **تلبية حاجات المجتمع:** من خلال تسويق منتجاتها المادية والمعنوية من سلع وخدمات، تسهم المؤسسة في إشباع حاجات المجتمع المحلي أو الوطني، وبذلك تحقق هدفين متلازمين هما خدمة المجتمع وتحقيق الأرباح.
- **ترشيد الإنتاج:** يتحقق ذلك عبر الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع مردوديتها من خلال التخطيط الجيد لعمليات الإنتاج والتوزيع، مع متابعة تنفيذ الخطط لتفادي المشكلات الاقتصادية والمالية.

**2-الأهداف الاجتماعية**

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يحصل العمال على أجورهم مقابل الجهد المبذول داخل المؤسسة، ويُعدّ ذلك حقًا مشروعًا ومكفولًا قانونيًا، مما يجعل العنصر البشري ركيزة أساسية في نشاط المؤسسة.
- **تحسين المستوى المعيشي للعمال:** يؤدي التطور التكنولوجي وظهور منتجات جديدة إلى تغير حاجات العمال وتطلعاتهم، ما يستدعي تحسين مستوى معيشتهم ورفع قدرتهم الاستهلاكية، وهو ما ينعكس إيجابًا على استقرارهم الوظيفي.
- **تكوين أنماط استهلاكية معينة:** من خلال إنتاج سلع جديدة والترويج لها، تسهم المؤسسة في التأثير على أذواق المستهلكين وتشكيل عادات استهلاكية قد تكون إيجابية أو سلبية، بما ينعكس على حجم المبيعات.
- **توفير التأمينات والمرافق:** تحرص المؤسسة على توفير التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل، ومنح التقاعد، إلى جانب توفير السكن الوظيفي أو مرافق اجتماعية أخرى، فضلاً عن الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. كما تهتم بتكوين العمال الجدد وتحديث مهارات العمال القدامى بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجالي التسيير والمكننة.

**3-الأهداف التكنولوجية**

- **البحث والتطوير:** في ظل المنافسة المتزايدة، تولي المؤسسات أهمية كبيرة للبحث والتطوير من خلال إنشاء أقسام متخصصة ورصد ميزانيات معتبرة لتحديث أساليب

ووسائل الإنتاج، بما يضمن تحسين الجودة وزيادة الأرباح. كما تسهم المؤسسات في دعم السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث.

وخلاصة القول، فإن المؤسسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، من خلال تلبية حاجات المجتمع، وترشيد استخدام عوامل الإنتاج، وتحسين أوضاع العمال، ودعم البحث والتطوير بما يحقق التنمية المستدامة.

**رابعًا: خصائص المؤسسة الاقتصادية**

تتسم المؤسسة الاقتصادية بجملة من الخصائص الأساسية التي تميزها، ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- تمتلك المؤسسة شخصية قانونية مستقلة، تخولها التمتع بالحقوق وتحمل الواجبات والمسؤوليات.
- تتمتع بالقدرة على الإنتاج أو أداء النشاط الذي أُنشئت من أجله بما يحقق أهدافها الأساسية.
- قدرتها على الاستمرار والبقاء، وذلك بتوفر التمويل الكافي، واليد العاملة المؤهلة، والظروف السياسية والاقتصادية الملائمة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحيطة.
- وضوح الأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل، حيث تحدد كل مؤسسة غايات تسعى إلى تحقيقها وفق خطط مدروسة.
- توفر الموارد المالية اللازمة لضمان استمرارية نشاطها، سواء عبر الإيرادات الذاتية أو القروض أو مزيج منهما حسب طبيعة الظروف.
- ارتباطها الوثيق بالبيئة التي تنشط فيها، إذ لا تعمل بمعزل عنها، بل تتأثر بظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فإذا كانت البيئة مواتية سهل عليها تحقيق أهدافها، وإذا كانت معاكسة قد تعيق أداءها.

[1] عمر صغري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 25-26.

- تمثل المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية داخل المجتمع، تسهم في الإنتاج وتنمية الدخل الوطني، كما تشكل مصدر رزق لعدد كبير من الأفراد.

وبناءً على ذلك، تُعدّ المؤسسة الاقتصادية المحور الرئيس الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي، بما تمتلكه من خصائص ومميزات تمكّنها من تحقيق نتائج ملموسة والمساهمة في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع.

**خامسًا: دور المؤسسة الاقتصادية**

تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورين أساسيين متكاملين، يتمثلان في الدور الاقتصادي والدور الاجتماعي، وذلك على النحو الآتي[1]:

**1-الدور الاقتصادي:**

يتجسد هذا الدور في علاقتها بمختلف الأطراف المرتبطة بها، وهم المالكون والعمال والمستهلكون.

- **بالنسبة للمالكين:** يُعد تحقيق الربح الهدف الرئيس للمؤسسة، باعتباره المقابل الطبيعي للمخاطر التي يتحملها المالكون عند استثمار أموالهم في إنشاء المؤسسة.
- **بالنسبة للعمال:** تلتزم المؤسسة بتوفير ظروف عمل ملائمة من الجوانب المادية والنفسية والمالية، نظرًا لأهمية قوة العمل بوصفها عنصرًا أساسيًا في العملية الإنتاجية.
- **بالنسبة للمستهلكين:** يقع على عاتق المؤسسة تلبية حاجاتهم ورغباتهم من حيث الكمية والجودة، وبأسعار مناسبة تتماشى مع قدرتهم الشرائية.

**2-الدور الاجتماعي:**

تضطلع المؤسسة الاقتصادية بعدة أدوار اجتماعية، من أبرزها:

- الإسهام في الابتكار والتجديد التقني، إذ يُعد الإبداع شرطًا ضروريًا للتطور الحضاري، ولا يمكن للمؤسسة الاعتماد على التقليد فقط، بل يتعين عليها البحث المستمر عن أساليب جديدة لتحقيق التقدم والربح.

[1] خليفي عيسى، المرجع السابق، ص 06.

- المساهمة في التربية والتكوين من خلال تدريب العمال وتنمية معارفهم ومهاراتهم، بما ينعكس إيجابًا على كفاءتهم الإنتاجية، فضلًا عن دورها النسبي في ترسيخ القيم الإنسانية داخل المجتمع.

وبناءً على ذلك، تُعد المؤسسة الاقتصادية منظومة متكاملة من الموارد المادية والبشرية، ترتبط عناصرها ببعضها ارتباطًا وظيفيًا منظمًا، وتهدف إلى إنتاج السلع والخدمات بما يخدم التنمية والتطور في مختلف مجالات المجتمع. كما تؤثر المؤسسة بشكل مباشر في المستوى المعيشي للأفراد من خلال مساهمتها في تكوين الثروات وتوزيع الدخول.

**خلاصة:**

تسهم المؤسسة الاقتصادية عبر أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية في التأثير الفعّال على المجتمع، ويتجلى ذلك في خلق فرص العمل، وإنتاج السلع والخدمات الضرورية، وتنشيط الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة المداخيل. وقد عرفت المؤسسة الاقتصادية تطورات ملحوظة نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع، الأمر الذي ساهم في تحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات. وتُعد المؤسسة في هذا الإطار نظامًا مفتوحًا يتفاعل مع محيطه، ويتكون من عناصر ديناميكية متداخلة تسعى مجتمعة إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

# المحاضرة السابعة:

# المؤسسة الثقافية

**تمهيد:**

تعتبر المؤسسات الثقافية من أهم الركائز الأساسية في تحقيق النمو المعرفي التراكمي داخل المجتمع، لما تؤديه من دور محوري في تنمية الوعي الفكري والثقافي للأفراد على المدى الطويل. فهي تسهم في إنتاج المعرفة ونقلها وتداولها بين مختلف فئات المجتمع، كما تعمل على ترسيخ القيم الثقافية والمحافظة على الموروث الحضاري، إلى جانب تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء الاجتماعي.

وتضطلع المؤسسات الثقافية بمهمة إيصال القيم والمعايير والمرتكزات الثقافية من جيل إلى آخر، من خلال أنشطتها التعليمية والتوعوية والإبداعية، مما يجعلها أداة فعالة في بناء شخصية الفرد وتوجيه سلوكه الاجتماعي. كما تمثل فضاءً للتفاعل الثقافي وتبادل الأفكار، وتسهم في تشجيع الإبداع الفكري والفني، بما ينعكس إيجابًا على تطور المجتمع واستقراره.

وتتنوع المؤسسات الثقافية في المجتمع الجزائري من حيث طبيعتها ووظائفها، فتشمل المؤسسات الرسمية كدور الثقافة والمكتبات والمتاحف، إلى جانب المؤسسات غير الرسمية كالجمعيات الثقافية والنوادي الأدبية والفنية. ويُبرز هذا التنوع مدى أهمية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الحفاظ على الخصوصية الثقافية الجزائرية، وفي مواكبة التحولات الاجتماعية المعاصرة، من خلال الانفتاح على الثقافات الأخرى مع الحفاظ على الثوابت الوطنية.

**أولًا: تعريف المؤسسة الثقافية**

تعددت وتنوّعت التعريفات المرتبطة بالمؤسسة الثقافية بوصفها إحدى المؤسسات الاجتماعية، ومن بينها أنها فضاءات ثقافية تعبّر عن غايات الوجود الإنساني، إذ تعمل على تحويل الخصائص الحسية للمكان الثقافي إلى معانٍ وقيم حضارية تعبّر عن هوية الجماعة الوطنية. كما تسهم في إضفاء أبعاد معنوية وروحية على هذه الخصائص، بما يضمن استمرارية إنتاج القيم وإعادة تشكيلها وفق متطلبات اللحظة التاريخية[1].

وعليه، تُعدّ المؤسسة الثقافية مجموعة من الأبنية والهيئات التي تُجسّد الإحساس الإنساني في صورة قيم روحية ومعنوية لدى الأفراد، ويمكن النظر إليها كذلك باعتبارها هياكل إدارية تهدف إلى تحريك السياسات الثقافية، وتعزيز وعي الجماهير بثقافتهم الخاصة، إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي والتفاعل الإيجابي مع التحولات والأحداث المختلفة[2].

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف المؤسسة الثقافية بأنها مؤسسات عمومية تنشط في الميادين الثقافية والفكرية والعلمية والتربوية، وتضطلع بدور اجتماعي مهم يتمثل في نقل ثقافة المجتمع إلى الساحة العالمية. وتشمل هذه المؤسسات المكتبات، والمتاحف، والمسارح، وغيرها من الفضاءات الثقافية.

**ثانيًا: مهام المؤسسة الثقافية**

تتمثل مهام المؤسسة الثقافية في مجموعة من الأدوار الأساسية، من أهمها[3]:

- توسيع فضاءات الحوار بين الطاقات الثقافية والفكرية الوطنية، والعمل على بلورة مشروع ثقافي وطني يستوعب جهود المختصين ويلبّي حاجات المواطنين الثقافية وتطلعاتهم.
- الإسهام في تطوير الثقافة الوطنية، حيث لا يقتصر دور المؤسسات الثقافية على حفظ الذاكرة الجماعية، بل يتعداه إلى تثقيف العقل وتنمية الوعي من خلال برامج وأدوات ومناهج هادفة تسهم في اكتشاف المواهب وصقل الطاقات.

---

[1] زينب زموري، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 104.

[2] محمد أحمد بدوي، علم الاجتماع الثقافي، جدار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

[3] زينب زموري، المرجع السابق، ص 105-106.

- تعزيز التواصل المعرفي والفكري مع المنجزات الثقافية والحضارية والإنسانية، بما يتيح للمجتمع الاطلاع على إبداعات الثقافات الأخرى ويشجع على الانفتاح والتفاعل الحضاري.
- المساهمة في خلق حياة ثقافية ومعرفية نشطة قادرة على استقطاب مختلف فئات المجتمع، الأمر الذي يساعد على صياغة واقع ثقافي يعكس آفاق المجتمع وطموحاته على المستويين الثقافي والأدبي.

وخلاصة القول، فإن المؤسسات الثقافية تتجاوز حدود المكان المادي لتصبح مصدر إشعاع ثقافي وأدبي، وفضاءً مفتوحًا لتلاقي الأفكار والتعبيرات، وساحة لإنتاج المعاني وصياغة الوعي الجماعي.

**ثالثًا: أنواع المؤسسات الثقافية**

تُعدّ المؤسسة الثقافية من بين أهم المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في تنمية قدرات الأفراد الإبداعية في مختلف المجالات، وذلك من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج ثقافية متنوعة. وتعرف الجزائر تنوعًا ملحوظًا في هذا النوع من المؤسسات، مثل المكتبات، والمتاحف، والمسارح وغيرها.

**1-المكتبات:**

تُعتبر المكتبات من أبرز المؤسسات الثقافية في المجتمع، إذ تقدم خدمات ثقافية واجتماعية وترفيهية لفائدة جميع فئات المجتمع دون تمييز من حيث السن أو الجنس أو المستوى الاجتماعي. وبفضل أدوارها المتعددة، تُعدّ المكتبات من الركائز الأساسية لبناء مجتمع واعٍ ومتطور، لما توفره من مصادر معرفية وخدمات ثقافية تساعد الأفراد على رفع مستواهم الثقافي والعلمي، وتعزز مشاركتهم الفعالة في تنمية المجتمع.

**أ-تعريف المكتبات العمومية**

المكتبات العمومية هي مؤسسات ثقافية تُنشئها الدولة أو السلطات المحلية، وتُزوَّد بمختلف أوعية المعرفة التي تمكّن الأفراد من اكتساب المعرفة والتثقيف الذاتي الحر، وتُقدَّم خدماتها مجانًا لجميع أفراد المجتمع، بغضّ النظر عن الجنس أو العمر أو المستوى التعليمي

أو المهني. وتهدف هذه المكتبات إلى تنوير المجتمع وإتاحة مختلف أشكال الثقافة والخبرة، بما يسهم في تكوين مواطن واعٍ وقادر على خدمة نفسه ومجتمعه[1].

كما تُعرَّف المكتبة العمومية بأنها مؤسسة ثقافية شعبية تُنشئها الدولة، وتوفر الكتب والدوريات وغيرها من الوسائل المعرفية في متناول الجميع دون مقابل.[2]

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن المكتبة العمومية مؤسسة ثقافية شاملة، تخدم مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية، وتسهم في تثقيف المجتمع، وتعزيز الانسجام الاجتماعي، ونشر المعرفة، ودعم التطور الثقافي للأفراد والجماعات.

**ب-وظائف المكتبات العمومية**

تُنشأ المكتبات العمومية لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن تلخيص أهم وظائفها فيما يلي[3]:

- اقتناء وتنظيم المطبوعات ومصادر المعرفة المختلفة بما يتناسب مع عدد السكان وحاجاتهم، وإعدادها فنيًا لتكون في متناول القرّاء بسهولة ويسر.
- إرشاد المستفيدين من مختلف الأعمار والفئات، وتقديم الخدمات المكتبية الملائمة للجميع.
- المساهمة في رفع المستوى الثقافي والمهني للمواطنين، والمشاركة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- تنظيم أنشطة ثقافية واجتماعية متنوعة، كالمعارض، والندوات، والمحاضرات، وعرض الأفلام الهادفة، وتنظيم الرحلات وجمعيات القرّاء.
- تنمية حب القراءة لدى الأطفال وتشجيعهم عليها، واستثمار أوقات فراغهم فيما هو مفيد، ودعم ميولهم بالكتب المناسبة.
- التعاون مع المكتبات الأخرى وتبادل المعلومات والخبرات معها.

---

[1] أحمد عبد الله العلي، المكتبات المدرسية والعامة-الأسس والخدمات والأنشطة، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2003، ص 87.

[2] سعد الزهري، الأدوار الأساسية والثانوية للمكتبات العامة السعودية من وجهة نظر القائمين عليها، مجلة دراسات المعلومات، العدد 18، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، يناير 2017، ص 21.

[3] سعد الزهري، المرجع السابق، ص 23.

**ج-معايير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية**

تستوفي المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية مجموعة من المعايير النوعية، من أبرزها[1]:

- أن تكون في مركز الولاية أو في إحدى مدنها الكبرى التي تضم عددًا معتبرًا من القرّاء أو مؤسسات ثقافية وتعليمية.
- توفر مقرّ مناسب يضم قاعات مطالعة ومساحات للاستعارة تستوعب تدفقًا يوميًا معتبرًا من المستفيدين.
- امتلاك رصيد وثائقي متنوع ومتعدد التخصصات.
- توجيه خدماتها إلى جميع فئات الجمهور، مع تخصيص فضاءات مطالعة تتناسب مع احتياجات مختلف المستخدمين.

كما تضطلع هذه المكتبات بمهام خاصة تهدف إلى تشجيع القراءة العامة وترقيتها، من بينها:

- وضع مختلف الأرصدة الوثائقية في متناول المستفيدين.
- تخصيص فضاءات للدراسة وتحضير الامتحانات.
- تنمية القدرات الأساسية في مجال استخدام المعلومات وتقنيات الإعلام الآلي.
- توفير وسائل تمكّن ذوي الاحتياجات الخاصة من الولوج إلى القراءة.
- تنظيم أنشطة ثقافية تتمحور حول الكتاب.

وخلاصة القول، تُعدّ المكتبة مؤسسة ثقافية وتربوية تحفظ التراث الثقافي والحضاري للأمة، وتسهم في تنشئة جيل مثقف وواعٍ قادر على تحمل المسؤولية مستقبلًا. ولذلك أولت الجزائر، شأنها شأن العديد من دول العالم، اهتمامًا كبيرًا بإنشاء هذا النوع من المؤسسات المعرفية على مستوى الولايات والبلديات، من خلال تأسيس المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، بهدف الارتقاء بالقراءة والمطالعة وتعزيز التنمية الثقافية في المجتمع.

[1] عمار كساب، التشريع الجزائري والتنظيم الثقافي في الجزائر، 2002-2012 على الموقع www.alger-culture.com بتاريخ: 2024/09/23.

## 2-المتاحف:

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تنمية قدراتها الاقتصادية بمختلف الوسائل، ويبرز من بين ذلك الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة، ولاسيما السياحة الثقافية التي تتجه نحو المتاحف والمواقع الأثرية ومظاهر التراث المختلفة.

وقد دفع هذا التوجه إدارات المتاحف إلى تجاوز النظرة التقليدية للمتحف، واعتماد رؤية أكثر انفتاحًا ومرونة، تجعل منه فضاءً متكاملًا يتماشى مع الحركية السياحية المتنامية ويستجيب لتطلعات الزوار.

### أ-تعريف المتاحف

تؤدي المتاحف أدوارًا ثقافية واجتماعية وسياحية مهمة، إذ تُعرَّف بأنها الفضاء الذي تُجمع فيه إبداعات الإنسان منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا، سواء تعلّق الأمر بالمنتجات الفنية أو العسكرية أو الأدوات المرتبطة بحياة الإنسان اليومية.

ويُعدّ المتحف مكانًا للزيارة بغرض المتعة والدراسة والبحث، واكتشاف القيم الإنسانية التي تعكسها منجزات الإنسان عبر مختلف الحقب التاريخية.[1] وبذلك أصبح المتحف مؤسسة ثقافية شاملة تستقطب مختلف فئات المجتمع، باختلاف أعمارهم وثقافاتهم، قصد الترفيه والتثقيف والتعلّم.

### ب-أهمية المتاحف الجزائرية

تُعدّ الجزائر بلدًا ذا مقومات سياحية معتبرة، لما تزخر به من تنوع طبيعي ومناخي يشمل الجبال والبحار والصحاري، إضافة إلى تاريخ غني بالحضارات المتعاقبة، وهو ما يتجلى في كثرة المواقع الأثرية والمتاحف.

ومن هنا تبرز ضرورة التعامل مع الآثار والتراث والمتاحف بوصفها مصادر معرفية ومادة علمية تُنظَّم وتُقدَّم بما يتلاءم مع حاجات وتوقعات الفئات العلمية والثقافية المختلفة، وعلى رأسها فئة السياح، عبر برامج مدروسة تسهم في جذب المزيد منهم[2].

---

[1] خوف منير، فريحة ليندة، المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة على الموقع https://fsecg.univ-guelma.dz/ar/content/ بتاريخ: 2025/03/21.

[2] خوف منير، فريحة ليندة، المرجع السابق.

وقد شهد قطاع المتاحف في الجزائر تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، بهدف استيعاب هذه المقومات وتسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز مكانة الجزائر كوجهة سياحية وثقافية. وتنتشر في مختلف ربوع الوطن متاحف حكومية وخاصة تغطي مجالات متعددة، مثل الآثار، والفنون، والصناعات التقليدية، والتاريخ، والطبيعة، والعلوم، وهو ما يعكس الثراء الحضاري والثقافي الذي تتميز به الجزائر عبر تاريخها الطويل.

وعليه، تُعدّ المتاحف مؤسسات ثقافية ومعرفية أساسية، تسهم في نقل الحقائق، وحفظ الذاكرة الوطنية، وتعريف الأجيال الصاعدة بتاريخها وتراثها، فضلاً عن حماية هذا التراث وترميمه وعرضه للجمهور، بما يعزز وعي الشباب ويحفز اهتمامهم بالموروث الثقافي الوطني وقيمته الحضارية.

**3-المسرح:**

يُعدّ المسرح من أقدم أشكال النشاط الإنساني، إذ مثّل عبر العصور وسيلة أساسية للتعبير عن تطلعات الإنسان ونظرته إلى الحياة، وما يطرأ عليها من تحولات وتغيرات. ويسهم المسرح في نقل الواقع الإنساني بصورة فنية مغايرة، تسمح بتقويم هذا الواقع وتحليله، كما يجمع في بنيته عدة فنون أخرى مثل الرقص والموسيقى والغناء وغيرها من أشكال التعبير الفني.

**أ-تعريف المسرح**

يُعرَّف المسرح الوطني الجزائري على أنه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضطلع بدور ثقافي وفني محوري داخل المجتمع[1].

**ب-النشاط المسرحي**

يُكلَّف المسرح الوطني الجزائري بعدد من المهام الأساسية، من أبرزها[2]:

- تقديم أعمال مسرحية كلاسيكية وحديثة، سواء من الإنتاج الجزائري أو الأجنبي.
- الإسهام في إثراء التراث الثقافي الوطني وتطويره، من خلال إنتاج ونشر عروض فنية مسرحية وغنائية.

[1] عمار كساب، المرجع السابق، ص 99-102.
[2] المردع نفسه

- المساهمة في تنشيط الحياة الثقافية والفنية على المستوى الوطني والتعريف بها.
- توفير إطار تنظيمي وفني ومهني يسهم في تحسين ظروف الممارسة الفنية الاحترافية داخل البلاد.
- تجديد وتنمية القدرات الإبداعية للفنانين عبر تنظيم دورات تدريبية متخصصة في التأهيل العلمي والمهني.
- تشجيع التجربة المسرحية الجزائرية والتعريف بها وطنيًا ودوليًا.

وبوجه عام، يُعدّ المسرح نظامًا اجتماعيًا قائمًا على تفاعل الأفراد، ومؤسسة ثقافية تمسّ مختلف فئات المجتمع وطبقاته، إذ تعكس أفكارهم ورغباتهم وتجسّد واقعهم الاجتماعي. كما يساعد المسرح على التأثير في الجمهور وإحداث التغيير، من خلال إحياء التراث وبث الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع. وقد عرفت الجزائر المسرح منذ عصور قديمة، ويتجلى ذلك في المسارح الرومانية المنتشرة في عدد من المدن الجزائرية، مثل مسرح جميلة ومسرح تيمقاد، التي تشهد على عمق الجذور المسرحية في التاريخ الجزائري.

**رابعًا: المشكلات التي تواجه المؤسسات الثقافية**

يمكن حصر أبرز المشكلات التي تعاني منها معظم المؤسسات الثقافية فيما يلي[1]:

- ضعف، بل أحيانًا انعدام، التنسيق بين المؤسسات المعنية بالعمل الثقافي، حيث تقوم كل مؤسسة بإعداد برامجها وأنشطتها بمعزل عن غيرها.
- غياب الرؤى الاستراتيجية والتخطيط المنهجي للبرامج والأنشطة الثقافية لدى العديد من هذه المؤسسات.
- محدودية التجديد والتطوير في المحتوى والبرامج الثقافية المقدمة.
- نقص الدعم المالي، مما يعيق أداء بعض المؤسسات ويحدّ من قدرتها على تنفيذ مشاريعها.
- ضعف الإقبال الشعبي والمشاركة الفعلية لأفراد المجتمع في الأنشطة الثقافية المقترحة.
- الخلط بين أدوار المؤسسات الثقافية ودمج اختصاصاتها دون وضوح في المهام.

[1] رولان رياض مشوح، المؤسسات الثقافية، على الموقع www.binaa-al.com بتاريخ 2024/02/18

- تراجع المصداقية لدى بعض المؤسسات، واقتصار نشاطها على مجالات ضيقة ومحدودة.
- عدم إدراك بعض المؤسسات لأهمية الهوية الثقافية ودورها في ترسيخ الانتماء المجتمعي.
- غياب مؤسسات ثقافية ذات أهداف واضحة وطموحة، مما يحدّ من قدرة هيئاتها على تحقيق رسالتها بسبب ضيق الرؤية الثقافية داخلها.

ورغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة للاهتمام بالنشاط الثقافي عبر مختلف المؤسسات، إلا أن هذه الأخيرة ما تزال تعاني من عدة نقائص ومعوقات تحول دون أدائها الكامل لدورها، ويرجع ذلك أساسًا إلى التهميش والركود الذي يطبع عملها.

**خلاصة:**

تعتبر المؤسسات الثقافية فضاءات مفتوحة تستقطب الأفراد على اختلاف أعمارهم وأجناسهم ومستوياتهم الثقافية، وتقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع دون استثناء. وهي تهتم بمختلف مجالات المعرفة، وتؤدي دورًا أساسيًا في خدمة المجتمع ورفاهيته، وفي إعداد المواطن الصالح القادر على المشاركة الإيجابية في محيطه الاجتماعي.

كما تسهم هذه المؤسسات، من خلال نشر الثقافة والمعرفة وتعزيز الروابط الاجتماعية، في دعم مسار التنمية وترقية البلاد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

# المحاضرة الثامنة:

# المؤسسة الدينية

**تمهيد:**

اهتمّ علماء الاجتماع بمفهوم الدين باعتباره ظاهرة اجتماعية، إذ لا يكاد يخلو مجتمع قديم أو حديث من حضور الدين في نظمه وبنياته، لما له من أثر بالغ في توجيه سلوك الأفراد وتنظيم علاقاتهم، خاصة من خلال مؤسساته الرسمية.

ويُقصد بالمؤسسة الدينية ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة من الأفراد يجمعهم هدف نشر الدين والدعوة إليه، وتعليم الناس مبادئه، ومناقشة القضايا الفقهية، وتقديم حلول لمشكلات الحياة اليومية انطلاقًا من التعاليم الدينية، وهو ما يجعلها إطارًا عمليًا لتنظيم المجال الديني[1].

وعليه، تُعدّ المؤسسة الدينية مؤسسة اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، وتتميز بوجود ضوابط واضحة وبناء وظيفي منظم ومقصود، كما تتعدد أشكالها وهياكلها. وفي هذا السياق، يتم التركيز على المسجد بوصفه مؤسسة دينية اجتماعية ذات دور محوري في المجتمع.

[1] بشير بوساحة، إيمان فرطاس، دور المؤسسة الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري، مجلة الجامعة للبحوث والدراسات، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزار، جانفي 2017، ص 142-143.

**أولًا: تعريف المؤسسة الدينية**

على الرغم من تنوّع المنطلقات واختلاف زوايا النظر في تناول المؤسسة الدينية وتحليلها، إلا أنّ علماء الاجتماع يكادون يُجمعون على جملة من القضايا الأساسية، من أبرزها[1]:

**1-عالمية الظاهرة الدينية:**

تُعدّ الظاهرة الدينية ملازمة لوجود الإنسان منذ بداياته الأولى، إذ لا يكاد يوجد مجتمع، مهما اختلفت نشأته أو درجة تطوره، إلا وكان للدين حضور فاعل في حياته. فقد آمنت المجتمعات البشرية، عبر مختلف العصور، بوجود قوى عُليا تهيمن على العالم، وكان خوف الإنسان منها وسعيه إلى استرضائها سببًا في تقديم القرابين والعطايا، طلبًا للأمن والسلام والاستقرار.

**2-الوظيفة الاجتماعية للدين:**

لا شكّ أن للدين أدوارًا اجتماعية بالغة الأهمية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع؛ فهو يُسهم في إشباع الحاجات النفسية للأفراد، ويمنحهم الشعور بالطمأنينة والاستقرار، ويعزز لديهم تحقيق الذات والتوازن النفسي والاجتماعي. كما يعمل الدين على توطيد قيم الرضا والسكينة والانسجام، ويُرسّخ أنماطًا سلوكية إيجابية تضبط العلاقات الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك، يحقق الدين لأتباعه قدرًا من التماسك والتضامن الاجتماعي، إذ يخلق فيما بينهم نسقًا قيميًا مشتركًا تقوم عليه علاقاتهم، وتسهم العقائد والعبادات في بناء وحدة روحية تؤدي إلى تعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار، يهتم علم الاجتماع الديني بدراسة النظم والمؤسسات الاجتماعية المرتبطة بالعقائد والعبادات، وفهم العالم المقدس وما يتضمنه من تعاليم وقواعد تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع[2].

---

[1] مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع الديني، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008، ص 17-18.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

وعليه، يمكن تعريف المؤسسة الدينية بأنها نسق من المعايير والأدوار والتنظيمات الاجتماعية التي تستجيب للحاجة الدائمة لدى الإنسان في البحث عن إجابات للأسئلة الوجودية الكبرى المرتبطة بمعنى الحياة والمصير[1].

ويُعدّ المسجد نموذجًا بارزًا للمؤسسة الدينية الاجتماعية، فهو فضاء مقدس تُمارَس فيه الشعائر الدينية كالصلوات والذكر والدعاء، إلى جانب أدوار تعليمية وثقافية، مما يجعله مركزًا دينيًا وثقافيًا يسهم في توثيق الروابط الاجتماعية[2].

كما يُنظر إلى المسجد باعتباره مؤسسة اجتماعية ينشئها المجتمع المسلم بهدف تنشئة الأفراد تنشئة قائمة على قيم الإسلام ومبادئه، وإعدادهم للحياة الاجتماعية إعدادًا متوازنًا. ومن ثمّ، فإن للمسجد طبيعة روحية واجتماعية في آن واحد، إذ يسهم في نشر التعاليم الإسلامية وفي تحقيق الاستقرار الاجتماعي[3].

وبناءً على ذلك، تُعدّ المؤسسة الدينية في المجتمع الجزائري مؤسسة اجتماعية ذات طابع ديني شرعي، تبنّتها الدولة رسميًا وبصورة دائمة، وفي مقدمتها المساجد، التي تقوم على أساس الدين الإسلامي منهجًا ونظامًا، وتسعى إلى نشر تعاليمه، ودراسة العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الدين والمجتمع.

**ثانيًا: أهمية المؤسسة الدينية**

تتميّز المؤسسة الدينية بخصوصية اجتماعية واضحة، إذ تقوم على منظومة من العادات والأعراف والتقاليد ذات الطابع الديني، وترتكز على أدوار مرتبطة بالإيمان بالغيب وبعلاقة الإنسان بخالقه. ويُعدّ هذا النسق الاجتماعي إطارًا ناظمًا لسلوك الأفراد داخل المؤسسة الدينية وخارجها، حيث تسهم في تنشئتهم تنشئة دينية وأخلاقية متوازنة، وتساعدهم على تحديد أدوارهم في الحياة، وفهم ما يحيط بهم من ظواهر، كما توجّههم إلى أساليب التعامل مع الأزمات ومواجهتها، وتنظّم علاقتهم بالله وسبل التقرب منه[4].

---

[1] فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني، الجزائر، 2003، ص 223-224.

[2] لغرس سهيلة، المؤسسة الدينية: المفهوم والأشكال، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، جوان، 2012، ص 217.

[3] مراد زعيمي، المرجع السابق، ص 124-125.

[4] المرجع نفسه، ص 125-126.

ويُعدّ المسجد الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المتماسك، إذ تمثل حاجة الأمة إليه ضرورة لا تقل شأنًا عن حاجتها إلى الدين نفسه، ذلك أن تماسك المجتمع المسلم واستقراره يتحققان من خلال الالتزام بعقيدة الإسلام وقيمه وآدابه، وهي مبادئ يستمدها من دور المسجد ومكانته. ومن ثمّ أصبح المسجد ضرورة دينية واجتماعية وسياسية في حياة المسلمين، لا يمكن الاستغناء عنها، لما له من دور محوري في تكوين الفرد والمجتمع عبر مختلف العصور، ولا يزال يؤدي هذا الدور في حاضر المسلمين ومستقبلهم.

كما يسهم المسجد في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتعزيزها، ويعمل على ترسيخ مشاعر التضامن والتآزر والتكافل بين أفراد المجتمع، خاصة في أوقات الشدائد والأزمات. ويُعدّ فضاءً لغرس القيم والآداب الإسلامية التي توطّد علاقة الفرد بغيره وبالمجتمع الذي ينتمي إليه، فضلًا عن كونه المنبر الطبيعي لنشر الخطاب الديني الهادف الذي يزوّد المسلمين بالعلم والمعرفة في شؤون دينهم ودنياهم[1].

وعليه، تتجلى أهمية المؤسسة الدينية في المكانة التي يحتلها الدين في حياة الأفراد، باعتباره عقيدة راسخة تُشكّل أساس الشخصية الإنسانية، وتحدد منظومة القيم والمعايير التي يلتزم بها الأفراد، وتسهم في غرس مبادئ روحية وأخلاقية قوامها الاعتدال والاستقامة.

**ثالثًا: دور المؤسسة الدينية**

تؤدي المؤسسة الدينية دورًا جوهريًا في حياة الفرد والمجتمع، لما لها من أثر بالغ في توجيه السلوك وبناء الوعي. فهي تسهم في تفسير معنى الوجود الإنساني، وتوضح علاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي والاجتماعي، كما يشكّل الالتزام الديني والعقائدي إطارًا مرجعيًا أخلاقيًا وروحيًا يسمو على القوانين الوضعية في ضبط سلوك الأفراد والجماعات.

وتُعدّ المساجد من أبرز المؤسسات الدينية ذات البعد التربوي والاجتماعي، إذ تقوم بعدة أدوار أساسية، من أهمها[2]:

[1] محمد بن أحمد الصالح، الشريعة الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة، مطالع الفرزدق التجارية، السعودية، 1983، ص 51.
[2] سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 93.

- ترسيخ القيم الدينية الأصيلة المستمدة من الإسلام، والتي تمثل أساس استقرار المجتمع وتماسكه. ويضطلع الأئمة والخطباء بهذا الدور عبر الخطب والدروس والمناسبات الدينية، حيث يدعون إلى الالتزام بالعبادات، والتحلي بالأخلاق الفاضلة، والعمل الصالح خدمةً للمجتمع.
- دعم الأفراد في مواجهة الأزمات والمشكلات، إذ يجد الإنسان في الدين مصدر طمأنينة وسكينة نفسية، يساعده على فهم ما يمر به من صعوبات، والتعامل معها بروح الصبر والرضا، مستنيرًا بتعاليم الدين ومواعظه.
- تعزيز الروابط الاجتماعية وتقوية مشاعر الأخوة والتضامن بين أفراد المجتمع، حيث تسهم الصلاة الجماعية في المسجد في تقريب القلوب، وترسيخ قيم التعاون والتكافل، والعمل المشترك لخدمة الصالح العام.
- ربط الفرد بمجتمعه وتنمية وعيه بقضاياه، من خلال توجيهه للمشاركة الإيجابية في النهوض بالمجتمع. ويتحقق ذلك عبر إعداد خطب وبرامج دينية تتلاءم مع حاجات الناس وتلامس واقعهم، بما يزيد من تأثيرها في سلوكهم.
- الحفاظ على القيم الروحية والسلوكية السليمة، خاصة في فترات التحول الاجتماعي السريع، وذلك من خلال توعية الأفراد بطبيعة التغيرات الثقافية، ومساعدتهم على التمييز بين ما ينسجم مع تعاليم الدين وما يتعارض معها.
- نشر الثقافة الدينية والمعرفة الإسلامية، عبر الدروس والمحاضرات، وإنشاء مكتبات ملحقة بالمساجد تضم مصادر معرفية متنوعة، تسهم في رفع المستوى الثقافي والديني، وتعميق الوعي بالحضارة الإسلامية[1].

ومن خلال أداء العبادات الجماعية داخل المسجد، يترسخ لدى الفرد الإحساس بالانتماء والهوية، ويشعر بالسكينة والتوازن النفسي، ويزداد وعيه بقيمة الحياة الجماعية، وقد اضطلعت

[1] محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، ط7، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 308.

المؤسسة الدينية، ممثلة في المسجد، بدور مهم في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، ومواجهة تحديات العولمة والتحولات الثقافية، ولا تزال تؤدي هذا الدور إلى اليوم.

وعليه، فإن المؤسسة الدينية تسعى إلى صون ثوابت الدين ونشر تعاليمه، وتوفير فضاءات العبادة والإشراف عليها، وتعليم القرآن الكريم، والإفتاء، ومعالجة قضايا العصر، إلى جانب الإرشاد العام والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. ويتمثل هدفها الأساس في إعداد الفرد المسلم إعدادًا متكاملًا دينيًا وأخلاقيًا واجتماعيًا وفكريًا، بما يسهم في استقرار المجتمع وتقدمه.

**خلاصة:**

في الختام، يتبيّن أن المؤسسة الدينية تؤدي دورًا محوريًا في ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية لدى الأفراد والمجتمع، إذ لا يكاد يخلو أي مجتمع من وجودها، رغم اختلاف أنماط وممارسات التدين من بيئة إلى أخرى. وتُعدّ المؤسسة الدينية ثاني أهم مؤسسة اجتماعية بعد الأسرة، لما لها من تأثير عميق في توجيه سلوك الأفراد وضبط تصرفاتهم.

كما يشكّل الدين الإطار المعياري الذي تنتظم في ضوئه العلاقات الاجتماعية وتُبنى عليه أسس التماسك المجتمعي، نظرًا لما يحتله من مكانة أساسية في الحياة الاجتماعية، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، أو في مختلف أنماط التفاعل والممارسات داخل المجتمع.

# المحاضرة التاسعة:

# المؤسسة الإدارية

**تمهيد:**

لا شكّ أن المؤسسة الإدارية تتأثر في كل مجتمع بالظروف السياسية والاجتماعية السائدة فيه. ومن السمات البارزة للدول المعاصرة اعترافها لبعض الهيئات الإدارية بالشخصية المعنوية، ومنحها قدرًا من الاستقلال الإداري والمالي عن الدولة، وذلك بهدف تمكينها من المساهمة في أداء المهام العامة بفعالية أكبر. غير أن هذا الاستقلال لا يكون مطلقًا، إذ تبقى هذه الوحدات الإدارية مرتبطة بالسلطات المركزية من خلال نظام الوصاية الإدارية.

وعليه، فإن التنظيم الإداري في الدولة الحديثة يقوم على صورتين أساسيتين هما: المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية. فإذا كان الحديث عن المركزية الإدارية ينصرف إلى المؤسسة السياسية ممثلة في الدولة والحكومة، وهو ما سبق التطرق إليه، فإن اللامركزية الإدارية تقودنا إلى دراسة المؤسسة الإدارية ذاتها[1].

وتُعرف اللامركزية الإدارية، أو ما يُصطلح عليه بالإدارة المحلية، بأنها نظام يقوم أساسًا على مؤسستين إداريتين هما البلدية والولاية. وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن المؤسسة الإدارية المحلية تمثل مجالًا مشتركًا لاهتمام عدد من التخصصات العلمية، كعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، وعلوم الإدارة، والقانون، حيث يتناولها كل تخصص من زاوية منهجية مختلفة، بما يسهم في تطويرها وتعزيز فعاليتها داخل المجتمع.

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 11.

**أولًا: مفهوم المؤسسة الإدارية**

أفرز التطور الذي عرفته وظيفة الدولة توسعًا في مجالات تدخلها، مما استدعى إنشاء مؤسسات عامة متعددة تتمتع بالشخصية المعنوية، بما يضمن لها القدرة على أداء مهامها بفعالية أكبر. وتتنوع هذه المؤسسات بين مؤسسات ذات طابع وطني، وأخرى ذات طابع إقليمي أو محلي، على غرار البلدية والولاية، والتي تُعد من أبرز صور المؤسسة الإدارية.

وتُعرَّف المؤسسة الإدارية على أنها أسلوب تنظيمي يقوم على توزيع الصلاحيات والاختصاصات الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية أو المصلحية المستقلة. ويُقابل هذا التنظيم اللامركزي النظامَ المركزي الذي يعتمد على تركيز السلطة الإدارية في يد جهة واحدة، في حين يقوم النظام اللامركزي على تفويض هذه الصلاحيات وتوزيعها بين مستويات إدارية متعددة[1] .

كما يُقصد بالمؤسسة الإدارية ذلك النظام الذي يتم بموجبه إسناد جزء من السلطات والوظائف الإدارية إلى هيئات إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيًا عن الإدارة المركزية، وذلك نتيجة تمتعها بالشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لرقابة تمارسها السلطة المركزية في إطار احترام القانون[2].

وتُعرَّف المؤسسة الإدارية كذلك بأنها منح صلاحيات التسيير الإداري لإقليم معين من أقاليم الدولة لهيئة إدارية منتخبة، تتولى تسيير الشؤون المحلية والعمل على تلبية حاجيات السكان، تحت إشراف ورقابة السلطات المركزية المختصة[3].

ويرى جانب من الفقه الإداري أن المؤسسة الإدارية تعني نقل الاختصاصات الإدارية من المركز إلى الهيئات المحلية، مع احتفاظ السلطة المركزية بسلطة رقابية تضمن حسن الأداء الإداري. وتبرز أهمية هذا التنظيم بوضوح في ظل اللامركزية الإدارية، لما لها من دور

---

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 29.

[2] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 19-20.

[3] علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري-التنظيم الإداري، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 57.

فعّال في تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة[1].

ويُعزى ظهور المؤسسات الإدارية المحلية إلى وجود مصالح وحاجيات محلية خاصة بسكان إقليم أو جهة معينة، تختلف عن المصالح الوطنية العامة المشتركة بين جميع المواطنين على مستوى الدولة.

**ثانيًا: أهمية المؤسسة الإدارية**

يمكن إبراز أهمية المؤسسة الإدارية من خلال جملة من المجالات الأساسية، تتجلى في أبعادها الاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

**1-من الناحية الاجتماعية:**

تسهم المؤسسة الإدارية في تعزيز قيم التضامن والتعاون بين أفراد الجماعة الواحدة، حيث تتضافر جهودهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم الصالح العام. كما تساعد على تقوية الروابط الاجتماعية وتنمية روح المسؤولية الجماعية، بما ينعكس إيجابًا على استقرار المجتمع المحلي وتماسكه[2].

**2-من الناحية السياسية**

تعتبر المؤسسة الإدارية أداة فعالة لتكريس مبدأ الديمقراطية، من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية بأنفسهم، عبر ممثليهم المنتخبين في المجالس المحلية. إذ لا يمكن للديمقراطية السياسية أن تتحقق بصورة فعلية ما لم تُدعَّم بديمقراطية إدارية تسمح بممارسة السلطة على المستوى المحلي.

كما تتيح الإدارة المحلية لكل إقليم الإشراف على تسيير شؤونه بمعزل عن السلطة المركزية، مستفيدة من مبدأ استقلالية التسيير، الأمر الذي يعزز مشاركة السكان في صنع القرار المحلي ويقوي الإحساس بالمواطنة.

---

[1] زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 43.

[2] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 42.

**3-من الناحية الإدارية:**

تتجلى أهمية المؤسسة الإدارية إداريًا في تطبيق مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الفصل في العديد من القرارات على المستوى المحلي، كالبلدية والولاية. ويسهم هذا التنظيم في تخفيف العبء عن السلطة المركزية، عبر نقل جزء من صلاحيات اتخاذ القرار من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي.

كما توفر المؤسسة الإدارية إطارًا عمليًا لتكوين وتدريب المنتخبين المحليين على العمل الإداري، وتعزز مشاركتهم في اتخاذ القرار، مما يؤهلهم لاكتساب الخبرة والارتقاء إلى مناصب القيادة الإدارية في تسيير الشؤون المحلية[1].

**4-من الناحية الاقتصادية:**

تبرز أهمية المؤسسة الإدارية من الناحية الاقتصادية بالاستناد إلى مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، حيث تتولى السلطة المركزية إعداد الخطط والبرامج العامة، بينما تتكفل المؤسسات الإدارية المحلية بتنفيذها وتجسيدها ميدانيًا. وبذلك تشكل هذه المؤسسات أداة أساسية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتلاءم مع خصوصيات كل إقليم وإمكاناته المتاحة[2].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن المؤسسة الإدارية تمثل مجالًا مشتركًا لاهتمام عدة علوم، كعلم الاجتماع والعلوم السياسية وعلوم الإدارة والاقتصاد، إذ يدرسها كل تخصص من زاويته الخاصة. فعلماء الاجتماع ينظرون إليها بوصفها تجسيدًا للتضامن الاجتماعي وتقسيم العمل، في حين يرى فيها الباحثون في العلوم السياسية وسيلة فعالة لتحقيق التسيير الذاتي وتعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية.

أما علماء الإدارة، فيؤكدون دورها في دعم الدولة من خلال إنشاء هياكل إدارية تسهم في تقريب الإدارة من المواطن، بينما يبرز الاقتصاديون ضرورتها في تسيير الشؤون الاقتصادية

---

[1] المرجع نفسه، 43-44.

[2] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، المرجع السابق ص 37-38.

المحلية وتنفيذ مشاريع التنمية، بما يضمن الاستجابة لحاجات المجتمع في حدود الإمكانات المتاحة.

**ثالثًا: مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية**

إن اعتماد نظام الإدارة المحلية يُعد من المتطلبات الأساسية لتنظيم الدولة الحديثة، إذ تفرض التحولات التي عرفتها الدولة في وظائفها ومهامها ضرورة إيجاد صيغ تنظيمية أكثر مرونة وفعالية. وقد جاء إنشاء المؤسسة الإدارية استجابة لجملة من الاعتبارات الموضوعية، يمكن إجمالها فيما يأتي[1]:

1. أدى التوسع المستمر في دور الدولة، لا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلى تضخم مهام الإدارة المركزية وتزايد أعبائها، نتيجة تنوع الأنشطة التي تضطلع بها وتعقّدها. وقد أبرز هذا الوضع الحاجة إلى إعادة توزيع الاختصاصات وتقسيم العمل الإداري، بما يخفف الضغط عن الأجهزة المركزية ويضمن حسن سير المرافق العامة.
2. إن الزيادة السكانية وتوزع السكان على أقاليم ومناطق جغرافية متباعدة يفرضان تبني نظام للإدارة المحلية، يتيح تسيير الشؤون المحلية بشكل مباشر وفعّال، ويُمكّن من الاستجابة السريعة لحاجيات كل إقليم وفق خصوصياته.
3. يرتبط إنشاء المؤسسة الإدارية ارتباطًا وثيقًا بتكريس الممارسة الديمقراطية، ذلك أن تركيز السلطات في يد الإدارة المركزية يتنافى مع مبادئ الديمقراطية الحديثة. ومن ثم، فإن توزيع الصلاحيات ونقل جزء منها إلى الهيئات المحلية يساهم في إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم العامة، ويعزز مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار.
4. ساهم ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي لدى السكان في تنامي مطالبهم واحتياجاتهم، وهو ما يستوجب تمكين الإدارة المحلية من صلاحيات أوسع تسمح لها بتلبية هذه المطالب بكفاءة أكبر، بعيدًا عن بطء وتعقيد الإجراءات المركزية.

[1] زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، المرجع السابق، ص 51-52.

5. إن تحسين مستوى الخدمات العمومية، خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن العاصمة، يعد من أهم مبررات إنشاء المؤسسة الإدارية، حيث يكون القائمون على التسيير المحلي أقدر على فهم المشكلات والظروف الخاصة بتلك المناطق، بحكم قربهم من السكان واحتكاكهم المباشر بواقعهم.
6. يهدف نظام المؤسسة الإدارية إلى تخفيف العبء عن الأجهزة المركزية، بما يسمح لها بالتركيز على القضايا الوطنية الكبرى والمهام الاستراتيجية، بدل الانشغال بالتفاصيل اليومية للشؤون المحلية.
7. يساهم توزيع الاختصاصات بين المستويات الإدارية المختلفة في تسريع اتخاذ القرارات ومعالجة القضايا المحلية في وقت مناسب، عكس ما يحدث في حالة تركيز الصلاحيات على المستوى المركزي، حيث تتسم الإجراءات بالبطء خاصة فيما يتعلق بالمناطق البعيدة.
8. تمكّن المؤسسة الإدارية من توفير موارد مالية إضافية على المستوى المحلي، من خلال الرسوم والجبايات المحلية، الأمر الذي يخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة ويعزز القدرة التمويلية للجماعات المحلية.

وخلاصة القول، فإن المؤسسة الإدارية تحقق توازنًا بين متطلبات وحدة الدولة من جهة، وضرورة تمكين الهيئات المحلية من تسيير شؤونها من جهة أخرى، بما يضمن تقريب الإدارة من المواطن، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له، مع بقاء القضايا الوطنية الكبرى من اختصاص السلطة المركزية. ومن ثم، تبرز أهمية دعم هذه المؤسسات وترشيد استغلال مواردها المالية، مع العمل على تطوير أدائها والحد من نقائصها، بما يحقق الأهداف المرجوة من تطبيق نظام الإدارة المحلية

**رابعًا: مؤسسة الولاية**

تُعد الولاية إحدى أهم مؤسسات الإدارة المحلية، وتمثل امتدادًا للدولة على المستوى الإقليمي، حيث تضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسات العمومية والتكفل بمختلف الشؤون الإدارية والتنموية داخل الإقليم.

**1-تعريف الولاية**

تُعرَّف الولاية على أنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمارس صلاحيات متعددة ذات طابع سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي[1].

كما تُعد الولاية دائرة إدارية غير ممركزة للدولة، تشكل إطارًا لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الدولة والجماعات الإقليمية[2].

تسهم الولاية، إلى جانب الدولة، في إدارة الإقليم وتهيئته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب حماية البيئة، والعمل على ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[3].

وتُعرَّف كذلك بأنها شخص معنوي إقليمي تمارس اختصاصاتها داخل نطاق جغرافي محدد يضم أحد أقاليم الدولة أو جزءًا منها[4].

**أ-الطبيعة القانونية للولاية**

تتمتع الولاية بالشخصية المعنوية التي تخول لها ممارسة مهامها واختصاصاتها بقدر من الاستقلال عن السلطة المركزية، وذلك في إطار ما يحدده القانون. كما تتمتع بذمة مالية مستقلة تمكّنها من إدارة مواردها وتسيير شؤونها المالية وفقًا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها. وتمارس الولاية صلاحياتها داخل نطاق إقليمي محدد قانونًا، بما يضمن وضوح حدود اختصاصها واحترام مبدأ التنظيم الإداري للدولة.

---

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر، المرجع السابق، ص 141-142.
[2] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 116.
[3] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 12.
[4] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 145.

**ب-أجهزة تسيير الولاية:**

يُناط تسيير شؤون الولاية بالمجلس الشعبي الولائي، الذي يُعد هيئة مداولة وتمثيل على المستوى الإقليمي. ويجسد هذا المجلس مبدأ المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية، حيث يعبّر عن إرادة سكان الولاية ويسهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الإقليم. كما يعكس المجلس ممارسة المواطنين لحقهم في إدارة شؤونهم المحلية في إطار اللامركزية الإدارية[1].

**ج-تشكيل المجلس الشعبي الولائي**

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من مجموعة من الأعضاء المنتخبين من قبل سكان الولاية عن طريق الاقتراع. ويتم اختيار هؤلاء الأعضاء من بين مرشحين تقدّمهم الأحزاب السياسية أو مترشحين أحرار، وفقًا لما ينص عليه القانون. كما يحدد التشريع الساري عدد أعضاء المجلس، وشروط انتخابهم، وكيفيات تنظيم عمله وسير جلساته[2].

**د-دور وأهمية المجلس الشعبي الولائي**

تتجلى أهمية المجلس الشعبي الولائي في مساهمته الفعالة في رسم السياسات التنموية المحلية بما يتماشى مع خصوصيات الإقليم وحاجيات سكانه. كما يسهر على متابعة وتسيير الشؤون الإدارية للولاية، ويعمل على حماية مصالح المواطنين وتمثيلهم أمام السلطات العمومية، بما يعزز مبدأ الديمقراطية المحلية ويكرس المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام.

**2-صلاحيات الولاية (المجلس الشعبي الولائي)**

يمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحياته في إطار النظام التداولي، وتصدر جميع قراراته عن طريق المداولة الجماعية، وتشمل اختصاصاته المجالات التالية:

**أ-في المجال الاقتصادي والفلاحي والمالي**

- المصادقة على مخطط الولاية للتنمية الاقتصادية بعد دراسة المعطيات المقدمة من المصالح المختصة.

[1] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، المرجع السابق، ص 196.
[2] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، المرجع السابق، ص 197-198.

- ترقية الاستثمار على مستوى الإقليم وتحديد النفقات المخصصة له.
- إنجاز التجهيزات والمشاريع التي تتجاوز قدرات البلديات.
- حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وترقية النشاط الفلاحي.
- المحافظة على الثروة الغابية والحيوانية.
- تطوير الري وتقديم الدعم والمساعدة التقنية للبلديات في هذا المجال.
- دراسة والمصادقة على ميزانية الولاية والتصويت على الميزانية الإضافية وفق الآجال القانونية.[1]

**ب-في المجال الاجتماعي**

- المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتنسيق مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين.
- إنجاز الهياكل الصحية التي تفوق إمكانات البلديات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والتكفل بالمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليًا.
- المشاركة في أعمال الوقاية الصحية ومكافحة الأوبئة.
- دعم البلديات في تنفيذ برامج السكن.
- السعي إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية ودعم أنشطتها[2].

**ج- في المجال الثقافي والسياحي**

يختص المجلس الشعبي الولائي بدراسة مخطط الولاية المتعلق بإنشاء المرافق الثقافية، والعمل على دعمها ومساعدتها. كما يتولى ترقية التراث الثقافي المحلي بالتنسيق مع البلديات. ويقوم بدراسة مشاريع إنجاز مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم الثانوي، وفقًا لتعليمات وزارة التكوين المهني ووزارة التربية الوطنية.

كما يتخذ المجلس جميع الإجراءات الكفيلة باستغلال المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية، بهدف تنشيط هذا القطاع ودعمه[3].

---

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 167.
[2] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 168.
[3] المرجع نفسه، 168-169.

**د-في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية**

في هذا المجال، يتولى المجلس الشعبي الولائي تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني، مع متابعة ومراقبة تنفيذ هذه المخططات.

كما يبادر بإنجاز التجهيزات الأساسية التي تفوق قدرات البلديات، ويتكفل بالأعمال المرتبطة بتهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها وفق الشروط المعمول بها، ويسعى المجلس كذلك إلى فك العزلة عن المناطق الريفية من خلال تحسين شبكات الطرق والمنشآت الأساسية.

**هـ-ملاحظات عامة حول صلاحيات المجلس الشعبي الولائي**

تُظهر دراسة صلاحيات المجلس الشعبي الولائي أنه يشكل حلقة وصل بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، إذ يقدّم الآراء والملاحظات والاقتراحات التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، ويرفعها إلى الوزير المختص فيما يتعلق بشؤون الولاية.

كما يتميز تدخل الولاية بطابع تكميلي لدور البلدية، خاصة عندما تتجاوز الأنشطة الإطار الإقليمي للبلديات أو إمكاناتها، حيث يتم التدخل في إطار التنسيق والتشاور مع البلديات أو دعمها.

وتُعالج شؤون الولاية الداخلة ضمن اختصاص المجلس الشعبي الولائي عن طريق المداولة، وهو ما يعكس اتساع صلاحيات هذا المجلس، التي تشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهيئة الإقليم، وحماية البيئة، بما يعزز مكانة السلطة الشعبية في تسيير شؤون الإقليم.

أما فيما يتعلق بالوالي، فإنه يتولى سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية، ويمارس السلطة السلمية المخولة له قانونًا على مجموع الموظفين العاملين ضمن مصالح الولاية.

**خامسًا: مؤسسة البلدية**

تُعد البلدية القاعدة الأساسية للامركزية الإدارية، وتحتل مكانة محورية في تسيير الشؤون المحلية، ومجالًا لممارسة المواطنة، خاصة في ميدان التنمية المحلية وتهيئة الإقليم.

**1-تعريف البلدية**

تعتبر البلدية الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، وتشكل اللبنة الأولى في تنظيمها الإداري على المستوى المحلي. وقد منحها المشرّع هذه المكانة بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به في تسيير الشؤون اليومية للمواطنين[1].

وتتمتع البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، الأمر الذي يخول لها ممارسة اختصاصاتها وصلاحياتها في إطار ما يحدده القانون، كما يسمح لها بإدارة مواردها وتسيير شؤونها المالية بصورة مستقلة نسبيًا[2].

وتُعد البلدية الإطار المؤسساتي الذي يتيح للمواطنين المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، إذ تمثل فضاءً قانونيًا لممارسة المواطنة وتجسيد مبدأ المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام المحلي.

كما تشكل البلدية القاعدة الإقليمية للامركزية الإدارية، بما يسمح بتقريب الإدارة من المواطن وتمكينه من المساهمة الفعلية في صنع القرار المحلي وتسيير القضايا التي تمس حياته اليومية.

**2-أهمية البلدية**

تبرز أهمية البلدية من عدة جوانب، من أهمها[3]:

- تُعد المجالس الشعبية البلدية الأكثر عددًا مقارنة بباقي المجالس المنتخبة.
- تعتبر البلدية أقرب إدارة إلى المواطن وأكثرها احتكاكًا به، نظرًا لتواصله الدائم مع مصالحها لتلبية حاجياته اليومية.

---

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 193.
[2] علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 25.
[3] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، المرجع السابق، ص 116.

- تمثل البلدية القاعدة الأولى للامركزية الإدارية ومجالًا فعليًا لممارسة المواطنة.
- تشكل إطارًا أساسيًا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية المحلية.
- تتميز اختصاصات البلدية بالشمول والاتساع مقارنة بباقي أجهزة الدولة، مما يجعل مهام المجالس الشعبية البلدية أوسع نطاقًا.
- كثرة وتنوع مهام البلدية تجعل المواطن أكثر اتصالًا بها مقارنة بباقي الهيئات الإدارية.

**3-أجهزة تسيير البلدية**

- يُسند تسيير شؤون البلدية إلى المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة مداولة.
- يُعد المجلس الشعبي البلدي الإطار القانوني الذي يعبّر من خلاله المواطنون عن إرادتهم.
- يضطلع المجلس بدور مراقبة عمل السلطات العمومية المحلية.
- يجسد المجلس مبدأ اللامركزية الإدارية ومشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[1].

**4-تشكيل المجلس الشعبي البلدي**

- يتكون المجلس الشعبي البلدي من أعضاء منتخبين من طرف سكان البلدية.
- يتم انتخاب الأعضاء عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر.
- تدوم عهدة المجلس خمس (05) سنوات.
- يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد سكان البلدية.

**5-اختصاصات البلدية (المجلس الشعبي البلدي)**

يمارس المجلس الشعبي البلدي جملة من الصلاحيات التي تمس مختلف جوانب الشأن المحلي، وتُمارس هذه الاختصاصات في إطار ما يحدده القانون، ويمكن عرضها حسب المجالات الآتية:

[1] علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، المرجع السابق، ص 25-26.

**أ-في مجال التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:**

يتولى المجلس الشعبي البلدي إعداد مخطط تنموي للبلدية يُنفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، مع مراعاة برنامج الحكومة ومخطط الولاية. ويستند المجلس في ذلك إلى قاعدة معطيات متوفرة على مستوى الولاية تضم مختلف الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية ذات الصلة.

كما يختص المجلس برسم النسيج العمراني للبلدية، مع الالتزام بالنصوص القانونية والتنظيمية السارية، لا سيما التشريعات المتعلقة بالعقار. ولهذا الغرض، يمارس المجلس رقابة دائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات المعمول بها، ويشترط الحصول على ترخيص مسبق من المصالح التقنية للبلدية مقابل الرسوم القانونية.

ويُراعى عند إعداد ومناقشة المخطط العمراني تخصيص المساحات الفلاحية، وضمان انسجام التجمعات السكانية، والحفاظ على الطابع الجمالي للبلدية. كما يفرض القانون الحصول على ترخيص من المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمشاريع التي تنطوي على مخاطر محتملة، حفاظًا على البيئة.

وتُسند للبلدية كذلك مهمة حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل ما يحمل قيمة تاريخية أو جمالية، إضافة إلى تنظيم الأسواق بمختلف أنواعها، والاضطلاع بصلاحيات الضبط الإداري، لاسيما فيما يتعلق بإقامة إشارات المرور التي لا تدخل ضمن اختصاص هيئات أخرى[1].

كما تسهر البلدية على المحافظة على النظافة العمومية والطرق، ومعالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب، ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية، إلى جانب حماية التربة والثروة المائية.

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 213-214.

**ب–في المجال الاجتماعي:**

منح المشرّع للبلدية حق المبادرة لاتخاذ كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، وتقديم المساعدة لها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن. كما أُلزمت البلدية بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها في حدود إمكاناتها المالية. وتتولى البلدية أيضًا إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفق البرنامج المسطر في الخريطة المدرسية، مع صيانتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل النقل المدرسي.

وفي مجال السكن، تُكلف البلدية بتشجيع المبادرات الرامية إلى ترقية النشاط العقاري على مستوى الإقليم البلدي، كما خولها القانون إمكانية المشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في هذا المجال[1].

**ج–في المجال المالي:**

يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويًا المصادقة على ميزانية البلدية، سواء الميزانية الأولية قبل نهاية شهر أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية المعنية، أو الميزانية الإضافية قبل منتصف شهر جوان من السنة الجارية. وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة بمادة وبابًا بباب.

وتستفيد البلديات من الدعم المالي الذي تقدمه الدولة، غير أن العديد منها يعاني في السنوات الأخيرة من تراكم الديون، الأمر الذي استدعى تدخل الدولة لمعالجة هذه الوضعية، حيث بادرت وزارة الداخلية إلى إحصاء البلديات وجرد ديونها حسب طبيعتها وتحديد الجهات الدائنة[2].

**د–في المجال الاقتصادي:**

تختص البلدية باتخاذ كل المبادرات التي من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية المقررة في برنامجها التنموي، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، وترقية النشاط السياحي على المستوى

---

[1] المرجع نفسه، ص 214-215.

[2] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 215

المحلي. كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، غير أن هذا النوع من المؤسسات عرف تراجعًا في الآونة الأخيرة بفعل التوجه الاقتصادي الجديد للدولة وتطبيق سياسات الخوصصة[1].

**هـ-ملاحظات عامة حول اختصاصات البلدية:**

يتضح من دراسة اختصاصات البلدية أن المشرّع اعتمد أسلوبًا يقوم على تحديد إطار عام للاختصاصات، مع ترك التفصيل الدقيق لقوانين خاصة. كما أن أغلب الصلاحيات المخولة للمجلس الشعبي البلدي لا تشكل التزامات حتمية التنفيذ، إذ يرتبط القيام بها بالإمكانات الذاتية للبلدية أو بالدعم الذي تقدمه المصالح التقنية للدولة.

وعليه، تمارس البلدية اختصاصاتها القانونية في مختلف المجالات، وتسهم بصفة خاصة، إلى جانب الدولة، في إدارة وتهيئة الإقليم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحفاظ على الأمن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[2].

أما رئيس البلدية، فتتمثل مهامه أساسًا في السهر على حسن سير المصالح الإدارية والمرافق العمومية التابعة للبلدية، وضمان تنفيذ قرارات المجلس الشعبي البلدي في إطار القانون.

[1] المرجع نفسه، ص 215-216.
[2] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 84.

**الخلاصة**

في المراحل الأولى لنشأة الدولة، كان نطاق تدخلها محدودًا، مما مكّن الحكومة من الاضطلاع بمهامها بسهولة نسبية في مختلف أرجاء الإقليم، حيث اقتصر دورها على الوظائف السيادية الأساسية كالأمن والدفاع والقضاء، وهو ما جعلها تُصنَّف ضمن ما يُعرف بالدولة الحارسة. غير أنّ التحولات التي عرفتها الدولة لاحقًا أدّت إلى توسّع وظائفها وتعدّد مجالات نشاطها، لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وقد أفرز هذا التوسع في المهام ضرورة اعتماد تنظيم إداري أكثر فعالية، يقوم على إنشاء هياكل مساعدة قادرة على دعم الدولة في أداء وظائفها المتزايدة. وفي هذا السياق، برزت المؤسسة الإدارية المحلية كآلية أساسية لتخفيف العبء عن الإدارة المركزية، من خلال إسناد تسيير الشؤون المحلية إلى هيئات قريبة من المواطنين وأكثر دراية بحاجاتهم، مع احتفاظ السلطة المركزية بإدارة المصالح الوطنية العامة.

وتُجسّد المؤسسة الإدارية المحلية مبدأ اللامركزية الإدارية، كما تشكّل إطارًا فعليًا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. وتكمن أهميتها في دورها المحوري في الاستجابة لحاجات السكان، والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأهداف المسطرة. كما تُسهم هذه المشاركة، إلى جانب وجود قيادة سياسية واعية، في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق رفاهية المجتمع.

# الخاتمـــة

**الخاتمة:**

يعتبر المجتمع بناءً متكاملًا يقوم على مجموعة من الأنساق والبُنى الفرعية التي تعمل في إطار من التفاعل والتكامل بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي. وتحتلّ المؤسسات مكانة محورية داخل هذا البناء، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي، إذ تضطلع بدور جوهري في ضبط العلاقات الاجتماعية وتنظيم السلوك الفردي والجماعي وفق قواعد وقوانين تهدف إلى ضمان السير الحسن للمجتمع واستمراريته.

وتتمثل أهمية المؤسسات الاجتماعية في كونها الإطار الذي تُصاغ داخله القيم والمعايير الاجتماعية، وتُمارس من خلاله مختلف الوظائف الحيوية التي يحتاجها الأفراد والجماعات. وتتعدد هذه المؤسسات بتعدد الوظائف التي تؤديها، فهناك مؤسسات صحية تسهر على حماية الصحة العامة، ومؤسسات تربوية وتعليمية تُعنى بتنشئة الأفراد وإعدادهم للاندماج في المجتمع، إلى جانب المؤسسات القضائية والسياسية التي تضطلع بتنظيم السلطة وتحقيق العدالة، فضلًا عن المؤسسات الاقتصادية والثقافية والدينية التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على الهوية المجتمعية. ويزداد الاعتماد على هذه المؤسسات كلما اتسع المجتمع وتطورت حاجاته وتعقدت علاقاته.

كما أن تكاثر المؤسسات الاجتماعية وتنوعها داخل المجتمع يُعد مؤشرًا على درجة تقدمه وتطوره، إذ تسهم هذه المؤسسات في تلبية مختلف حاجات الأفراد وضمان استقرارهم الاجتماعي. ولا تقتصر أهميتها على وجودها الفردي، بل تمتد إلى طبيعة العلاقة التي تربطها ببعضها البعض، حيث يشكل ترابط المؤسسات وتكامل أدوارها عاملًا أساسيًا في تعزيز البناء الاجتماعي وتطويره. فالمجتمع لا يقوم على مؤسسات معزولة، بل على شبكة متداخلة من المؤسسات التي يكمل بعضها بعضًا في أداء وظائفها.

ويبرز هذا التكامل من خلال مسار حياة الفرد داخل المجتمع، إذ ينتقل من الانتماء إلى مؤسسة اجتماعية إلى أخرى، بدءًا من الأسرة، مرورًا بالمؤسسة التعليمية، ثم المهنية وغيرها، مما يدل على أن هذه المؤسسات تؤدي أدوارًا متتابعة ومتكاملة في تشكيل شخصية الفرد

وضمان اندماجه الاجتماعي. كما يمكن للفرد أن ينتمي في الوقت نفسه إلى أكثر من مؤسسة اجتماعية، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لهذه المؤسسات في حياة الإنسان اليومية.

وانطلاقًا مما سبق، يتضح أن المؤسسات الاجتماعية تشكل عنصرًا لا غنى عنه في أي مجتمع، وأن الاهتمام بها وتطويرها يُعد ضرورة ملحة تفرضها متطلبات العصر. ويقتضي ذلك العمل على تكييف هذه المؤسسات مع خصوصيات كل دولة، ومع مستوى وعي أفرادها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يضمن فعاليتها وقدرتها على الاستجابة لحاجات المجتمع المتجددة، ويُسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

# قائمة

# المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراج

### المراجع

### 1-المراجع باللغة العربية

**أ- القرآن الكريم:**

1-سورة النساء: الآية 58.

**ب- الكتب:**

2-إبراهيم طلعت الدمرداش :اقتصاديات الخدمة الصحية، ط 2، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

3-إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الطبي – دراسة تحليلية في طب المجتمع، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

4-أحمد عبد الله العلي، المكتبات المدرسية والعامة – الأسس والخدمات والأنشطة، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2003.

5- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

6-إقبال إبراهيم مخلوف، العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية – اتجاهات تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

7-بك بشير محند أمقراف :النظام القضائي الجزائري، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

8-تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 – 1425هـ.

9-ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1972.

10-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التربية والمجتمع – دراسة في علم الاجتماع التربوي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

11–حمدي أبو النور السيد عويس، الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
12– خليفي عيسى، محاضرات اقتصاد المؤسسة، مكتبة المنار، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون سنة نشر.
13–داود الباز، النظم السياسية – الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
14–رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
15–زيد منير عبكم وسامي محمد هشام حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
16–سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط 1، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2002.
17–سامي سمطي عريقج، مدخل إلى التربية، ط 2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 – 1422هـ.
18–سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.
19–سعيد بوك الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.
20–سمول عثمان الصديقي، مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
21–سليم بطرس جمدة، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
22–سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربوي، ط 3، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

23–سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008.

24–سيد علي شتا وآخرون، علم الاجتماع التربوي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2003.

25–صالح الدين فوزي، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.

26–طارق السيد، أساسيات في علم الاجتماع الطبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

27–عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

28–عبد الهادي الجوهري وإبراهيم أبو الغار، دراسات في علم الاجتماع الإداري، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1980.

29–عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربوي، دار عمان، الأردن، 1984.

30–عبد الله محمد عبد الرحمن، إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

31– عبد المؤمن يعقوبي، التدبير الإداري التربوي كمشروع المؤسسة، العدد 4، ط 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004.

32–عصام الدبس، النظم السياسية – أسس التنظيم السياسي للدول والحكومات والحقوق والحريات العامة، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

33–علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري – التنظيم الإداري، ج 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.

34–علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

35-علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب، علم الاجتماع المدرسي – بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2004.
36-عمار بلغيث، الوجيز في الإجراءات المدنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
37-عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
38-عمار بوضياف، القضاء الإداري في الجزائر، ط 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
39-عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
40-عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، دار الريحانة، الجزائر، 2008.
41-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
42-عكابدّي عمار، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
43-فيصل محمود غرايبة، الخدمة الاجتماعية الطبية، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
44-قدري الشيخ علي وآخرون، علم الاجتماع الطبي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2010.
45-كمال سليم :دواعي القيادة التربوية، ط 1، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2013.
46-محمد أحمد بدوي، علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
47-محمد أحمد بيكمي، علم الاجتماع الديني، ط 7، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
48-محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع الطبي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
49-محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

50–محمد بن أحمد الصالح، الشريعة الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية، 1983.
51–محمد سعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 1999.
52–محمد جمال صقر، اتجاهات في التربية والتعليم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1998.
53–محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
54–مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2002.
55–مبروحة بولحبال نوار، محاضرات في علم الاجتماع التربوي، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004–2005.
56–مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع الديني، بدون دار نشر، 2008.
57–ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006.
58–ناصر دادن عدوان، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
59–يوسف مسعداوي، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**ج– القواميس والمعاجم:**

60–فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني، الجزائر، 2003.
61–محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979.

**د- المجلات:**

62-بشير بوساحة وإيمان فرطاس، دور المؤسسة الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري، مجلة الجامعة «البحوث والدراسات»، العدد 23، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ربيع الثاني 1438هـ - جانفي 2017.

63-سعد الزهري، الأدوار الأساسية والثانوية للمكتبات العامة السعودية من وجهة نظر القائمين عليها، مجلة دراسات المعلومات، العدد 18، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، جانفي 2017.

64-لغرس سهيلة، المؤسسة الدينية: المفهوم والأشكال، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2012.

**هـ- الرسائل والأطروحات:**

65-بوجادي عمر، اختصاص القضاء الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.

66-بن منصور عبد الكريم، القضاء في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015.

67-زعيمي مراد، النظرية الاجتماعية - رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1998.

68-زينب زموري، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

**و- المؤتمرات:**

69-محمد وأحمد وسلام أبي، الإدارة القضائية وأثرها في تطوير القضاء والارتقاء بمستواه، المؤتمر الخامس لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، 15-17 ديسمبر 2014.

**ي- القوانين:**

70-القانون العضوي رقم 11-05 المؤرخ في 17 يوليو 2005، المتعلق بالتنظيم القضائي الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2005.

71-المادة 1 من الأمر رقم 11-97 المؤرخ في 15 مارس 1997، المتضمن التقسيم القضائي، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 19 مارس 1997.

72-القانون العضوي رقم 12-11 المؤرخ في 26 يوليو 2011، الذي يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها، الجريدة الرسمية عدد 42، الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2011.

**2-المراجع باللغة الأجنبية:**

73- Beaudot Alain: Sociologie de l'école, Dunod, Paris, 1981.

74- Jean Longatte et Jacques Muller: Economie d'entreprise, Dunod, Paris, 2004.

75- Watfa Ali: L'inégalité des chances, Université de Caen Normandie, France, 1985.

**3-مواقع الإنترنت:**

76-أحمد عزت محمد: تعريف المؤسسة، موقع موضوع https://mawdoo3.com

77-بن لوصيف زين الدين، تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية، موقع startimes.com

78-جواد بوضرفان: المؤسسات الاجتماعية، على الموقع www.acadamia.edu

79-خروف منير وفريحة لنده: المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة، موقع جامعة قالمة

80-روفان رياض مشوح: المؤسسات الثقافية، على الموقع httt://fsecg.univ-guelma.dz/

81-شيماء الجزائر، السلطة القضائية في الجزائر، على الموقع www.bayatelmarefa.com

82-عمار كساب، التشريع الجزائري والتنظيم الثقافي في الجزائر، على الموقع www.alger-culture.com

83-محمد بالرويف، مفهوم المؤسسات السياسية، على الموقع www.libya-watanona.com